جامعة ابن خلدون–تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: علوم التسيير **تخصص: إدارة اعمال**

واقع المناولة والمقاولاتية في تنويع وتنمية الاقتصاد الجزائري:

دراسة حالة مؤسسة Biopharm Dental سوقر–تيارت

الفترة 2020-2021

إعداد الطالبتين:
–لعروسي رباب
–قيدود روميساء

الأستاذ المشرف:
* د.ميدون سيساني

أمام لجنة المناقشة المكونة من

د. معاشي سفيان	**أستاذ محاضر"أ"**	**رئيسا**
د.ميدون سيساني	**أستاذ محاضر "أ"**	**مشرفا ومقررا**
د. زيتوني هوارية	**أستاذ محاضر"ب"**	**المناقش الأول**
د. آيت ميمون كريمة	**أستاذ محاضر"ب «**	**المناقش الثاني**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 12/ 06 / 2022

السنة الجامعية: 2022/2021

كلمة شكر

يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني، أرشدني، وجهني او ساهم معي في اعداد هذا العمل بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من المراحل، واشكر على وجه الخصوص استاذي الفاضل الدكتور "*ميدون سيساني*" لقبوله الاشراف على هذه الدراسة وعلى مساندتي وارشادي بالنصح والتصحيح وعلى اختيار العنوان والموضوع.

كما أتقدم بالشكر الى الأساتذة الافاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الذين ساهموا بتوجيهاتهم ونصائحهم، واتقدم بالشكر الى

عائلة *لعروسي*

وعائلة *قيدود*

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ونشهد ان لا إله الا الله القائل في كتابه العزيز

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكم والَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجاتٍ﴾

[المجادلة: 11]

ونشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله القائل في حديثه

(أطلبوا العلم من المهد الى اللحد)

صل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين اما بعد

قال أحد العلماء:

أخي لن تنال العلم الا بستة سأنبئك عنها ببيان

ذكاء وحرص واصطبار وارشاد معلم وطول زمان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى واقع المناولة والمقاولاتية في نتصاد الجزائري، ويظهر ذلك من خلال مدى مساهمة المناولة والمقاولاتية في تنويع وتنمية الاقتصاد. كلما كانت هناك توليفة او تشكيلة من المؤسسات الناشئة التي تنشط في جميع القطاعات وهذا يؤدي الى عمل المؤسسات مع بعضها البعض ليتم تنشيط البيئة الاستثمارية حيث انه يتم امتصاص البطالة وتنخفض معدلاتها.

هذا التنويع ينتج عنه اكتفاء في تلبية حاجات الافراد من سلع وخدمات، بحيث انه إذا تم تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الاستهلاكية، فتصبح الواردات قليلة ومن ثم التصدير ودخول أسواق اجنبية. فالمؤسسات تساهم في تحقيق تكامل اقتصادي من خلال مساعدتها للمؤسسات الضخمة، وترفع من معدلات التنمية الإقليمية لانتشارها في جميع المناطق الجغرافية وذلك راجع لخصائصها. وكل هذا ينتج عنه تحسين في الحالة المعيشية والصحية للفرد والذي يؤدي الى رفع معدلات التنمية الاقتصادية وهو الهدف الأساسي لأي دولة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المناولة، التنويع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، المؤسسات الناشئة.

Summary:

This study aims at the reality of subcontracting and entrepreneurship in the Algerian economy, and this is shown by the extent to which subcontracting and entrepreneurship contribute to diversifying and developing the economy. Whenever there is a combination or variety of emerging institutions that are active in all sectors and this leads to the institutions working with each other to activate the investment environment as unemployment is absorbed and its rates decrease.

This diversification results in sufficiency in meeting individuals' needs in terms of goods and services, so that if self-sufficiency is achieved in consumer goods, imports will become few and then export and enter foreign markets. Institutions contribute to achieving economic integration through their assistance to large institutions, and raise the rates of regional development due to their spread in all geographical areas, due to their characteristics. All of this results in an improvement in the living and health condition of the individual, which leads to raising the rates of economic develop ent, which is the primary goal of any country.

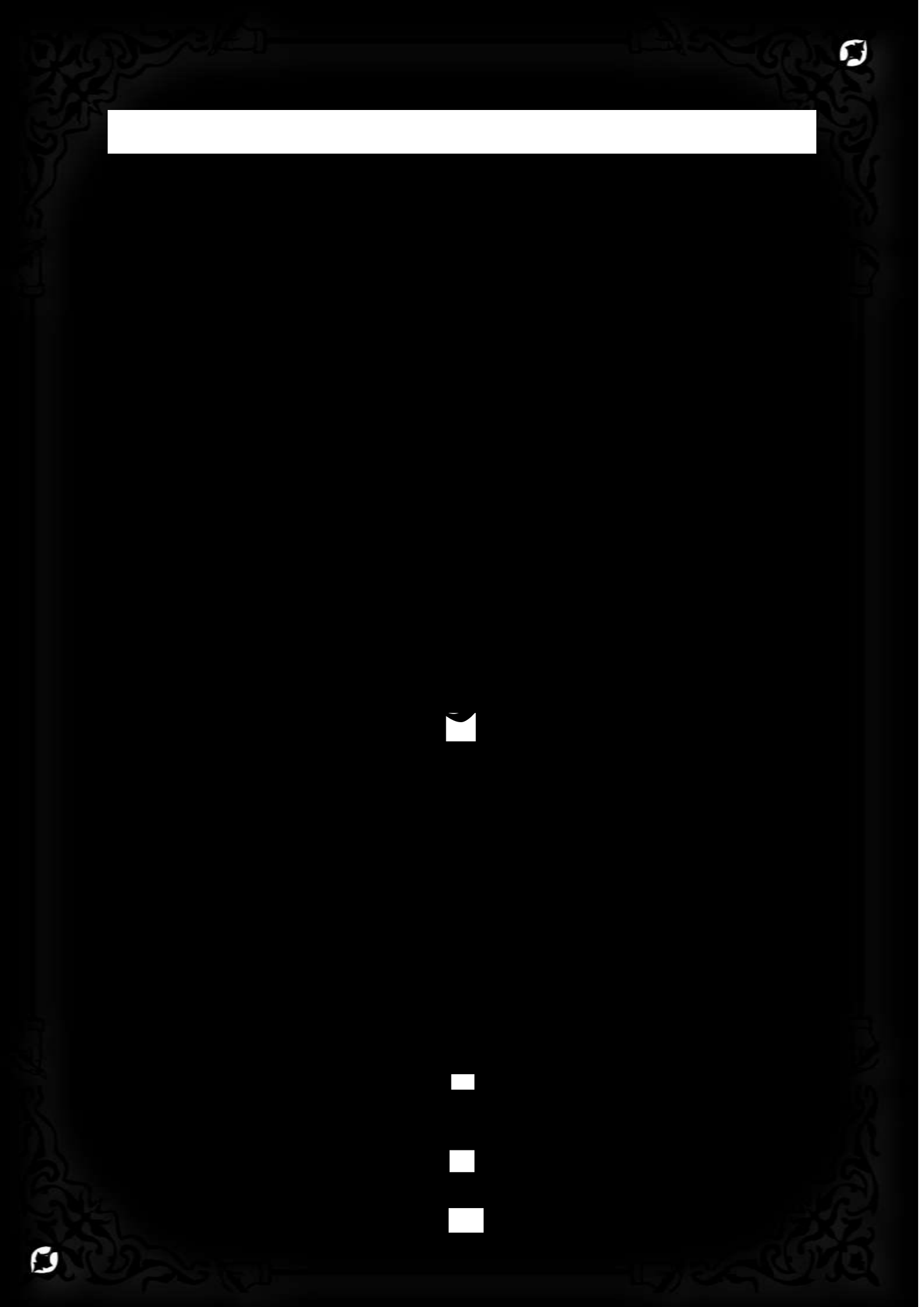

الفهرس

شكر.....

إهداء .....

الملخص باللغة العربية والانجليزية..... I

قائمة الأشكال..... II

قائمة الجداول..... III

المقدمة..... أ –هـ

خطة البحث

الفصل الأول: التأصيل النظري حول المناولة والمقاولاتية

تمهيد

المبحث الأول: ***ماهية المقاولتية***..... 03

المطلب الأول: التطور التاريخي للمقاولتية 03

المطلب الثاني: مفهوم المقاولاتية 04

المطلب الثالث: أهداف و دوافه العمل المقاولاتي 06

المطلب الرابع: دور المقاولاتية 08

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: عموميات حول المقاول 16

المطلب الأول: تعريف المقاول 16

المطلب الثاني: مقومات مهارات المقاول 17

المطلب الثالث: خصائص المقاول 20

المطلب الرابع: أنواع وتصنيفات المقاول 21

المبحث الثالث: ماهية المناولة 22

المطلب الأول: مفهوم المناولة 22

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المناولة 23

المطلب الثالث: شروط نجاح المناولة ومخارطها 24

المطلب الرابع: واقع المناولة 26

خلاصة الفصل 29

الفصل الثاني: التأصيل النظري حول التنويع والتنمية الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: *المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي* 31

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته..... 31

المطلب الثاني: اهداف التنويع الاقتصادي..... 33

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي..... 33

المطلب الرابع: مستويات التنويع الاقتصادي..... 36

المبحث الثاني: ***ماهية التنمية الاقتصادية***..... 39

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية واهميتها وأهدافها..... 42

المطلب الثاني: عوامل وابعاد التنمية الاقتصادية..... 45

المطلب الثالث: مقاييس التنمية ومصادر تمويلها..... 47

المطلب الرابع: عوائق التنمية الاقتصادية..... 49

المبحث الثالث: ***دور المؤسسات الناشئة والمقاولاتية في تنويع وتنمية الاقتصاد***..... 49

المطلب الأول: تعريف وخصائص المؤسسات الناشئة..... 50

المطلب الثاني: اشكال المؤسسات الناشئة وكيفية انشائها..... 55

المطلب الثالث: دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية..... 55

الفصل الثالث: دراسة حالة في مؤسسة Biopharm Dental سوقر_تيارت.....

تمهيد

المبحث الاول: ***واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر***..... 61

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسات الناشئة في الجزائر 61

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الناشئة في الجزائر 63

المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الناشئة في ولاية تيارت 66

المبحث الثاني: **المؤسسات الناشئة والمقاولاتية في تيارت**..... 69

المطلب الأول: دراسة مؤسسة رونوا والمؤسسات المناولة لها..... 69

المطلب الثاني: دراسة مؤسسة صناعة الغرف الصحراوية..... 69

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: دراسة مؤسسة بذور سرسو..... 70

المطلب الرابع: دراسة مؤسسة رسكلة النفايات تيارت..... 72

المبحث الثالث: نماذج لمؤسسات ناشئة ودورها في التنمية والتنويع المحلي لولاية تيارت..... 71

المطلب الأول: توزيع المؤسسات الناشئة في تيارت..... 71

المطلب الثاني: تعريف بمؤسسة Biopharm Dental..... 73

المطلب الثالث: تطور مؤسسةBiopharm Dental ومساهمتها في التنمية الاقتصادية..... 76

المطلب الرابع: تعريف بمؤسسةSORENA 79

خلاصة الفصل..... 80

الخاتمة..... 83

قائمة المراجع..... 85

الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مقارنة بين المقاول والقائد والمدير	17
2	تصنيف المقاولين	21
3	قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان H.H في الجزائر في فترة 2004-2016	35
4	تطور معدل نمو مؤشر H.H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر في فترة 2004-2016	35
5	مساهمة المؤسسات الناشئة في تقليل من البطالة	57
6	عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر الى غاية نهاية سنة 2019	63
7	توزيع المؤسسات الناشئة حسب المناطق في الجزائر	64
8	توزيع المؤسسات الناشئة حسب الشكل القانوني في الجزائر	64
9	تطور المؤسسات الناشئة حسب القطاعات بين سنتي 2018-2019 في الجزائر	65
10	مساهمة المؤسسات الناشئة في نسبة التشغيل في الجزائر	66
11	توزيع المؤسسات الناشئة القطاع في ولاية تيارت	67
12	توزيع المؤسسات الناشئة حسب التوزيع الإداري لولاية تيارت	68
13	انتاج مؤسسة بذور سرسو مهدية	71
14	تطور الإنتاج لمؤسسة Biopharm Dental	76
15	مساهمة مؤسسة Biopharm Dental في تقليل البطالة	77

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	مفهوم المقاولاتية	6
2	مراحل مسار العمل المقاولاتي	9
3	نموذج سيرورة المقاولاتية	11
4	نموذج البناء الاستراتيجي للمقاولاتية	13
5	الصفات الأربعة للمقاول في العالم	19
6	العلاقة بين الخصائص والقدرات الشخصية وبين نجاح المشروعات الصغيرة	20
7	اشكال المناولة	27
8	الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية	41
9	الهيكل التنظيمي لمؤسسة Biopharm Dental	74

مقدمة

لقد كان ينظر الى المؤسسات الكبرى على انها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترة طويلة من الزمن الى ان التغيرات والتحولات السريعة والعميقة.

الاقتصاد العالمي أدت الى بروز المشاريع الصغيرة والمتوسطة كقاطرة امامية للتنمية الاقتصادية وعنصر أساسي في النسيج الاقتصادي وهذا نابع عن قناعة الدول بان هذا النوع يتميز بقابليته على التكيف والمرونة التي تجعله قادر على الربط بين تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على نسب البطالة.

ان التنمية الاقتصادية من اهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية لاعتبارها الخيار الرئيسي للخروج من التخلف الاقتصادي، لهذا وضعت هذه الدول التنمية الاقتصادية قضيتها الرئيسية ولتحقيقها طبقت تجارب مختلفة للحاق بالدول المتقدمة والوصول الى التنمية الاقتصادية فهي مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار الى المواطنين وتتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية مع الاخذ بعين الاعتبار التغير البيئي ضمن استراتيجية شاملة

تعد عملية التنويع الاقتصادي خيار ضروري لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا ترتكز على مورد واحد وانما إقامة ركائز اقتصادية حقيقية مكونة من قاعدة إنتاجية ومالية وخدماتية تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام وزيادة في الناتج الإجمالي والمحلي، لهذا سعت الدول لتحقيق هذا الهدف لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد يتخلله تقلبات في الأسعار.

لقد أصبح واضح الدور الذي يمكن ان تقوم به المؤسسات التي تعتمد المقاولة، بسبب قدرتها على خلق أفكار جديدة وتحويلها الى مؤسسات صغيرة قابلة للازدهار والنمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يعود الى الخصائص التي تتميز بها كالإبداع والابتكار وسرعة الإنجاز والمخاطر واقتناص الفرص ولنجاح المقاولة يتطلب عليها مواكبة كل ما هو جديد وفي قدرتها بتوظيف مواردها من خلال مخرجات تساهم في بقائها ونموها. مما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ما هو واقع المناولة والمقاولتية في تنويع وتنمية الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح بعض الأسئلة الفرعية.

الأسئلة الفرعية:

- ما هو دور المقاولتية في التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الناشئة والمقاولتية في الجزائر؟
- كيف تساهم المؤسسات الناشئة ومؤسسات المناولة في التنمية والتنويع الاقتصادي في ولاية تيارت؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الاولى: لا توجد علاقة بين المقاولتية والتنمية الاقتصادية التي تعتبر هدف رئيسي في أي دولة.
- الفرضية الثانية: تساهم المؤسسات الناشئة والمقاولتية من خلال توفير مناصب الشغل والحد من البطالة أي تساهم على الصعيد الداخلي والخارجي.
- الفرضية الثالثة: استطاعت مؤسسات الناشئة في ولاية تيارت من الاندماج وخلق سوق لمنتجاتها يساهم في التنمية المحلية.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع على أساس أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

- **بالنسبة الى الدوافع الذاتية:** تتمثل في:

أ- يعتبر هذا لموضوع جديد ولا توجد دراسات كثيرة متخصصة فيه.

ب- اكتساب معارف جديدة في مجال دراستنا.

ت- الرغبة بالاطلاع على الجوانب النظرية للموضوع من اجل تأسيس مقولة ناجحة.

- **اما الدوافع الموضوعية:** تتمثل في:

أ- لاكتساب هذا الموضوع أهمية اقتصادية

ب- التطرق الى تنويع القاعدة الاقتصادية لرفع معدل التنمية الاقتصادية.

ت- لأهمية موضوع المناولة والمقاولاتية لأنه من اهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية.

ث- باعتباره موضوع جديد.

اهداف البحث: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعريف بالمفاهيم الأساسية للمناولة والمقاولتية.
- التعريف بالمفاهيم الأساسية للتنويع والتنمية الاقتصادية.
- أثر المؤسسات الناشئة والمقاولتية على التنمية الاقتصادية.
- دور المؤسسات الناشئة والمقاولتية في التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- معرفة الدور التي تلعبه المناولة والمقاولاتية في تنويع وتنمية الاقتصاد.
- توضيح أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية.
- مدى أهمية المؤسسات الناشئة في تحقيق تنويع اقتصادي.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

الإطار الزماني تم تحليل ودراسة الموضوع خلال الفترة 2022/2021

اما **الإطار المكاني** فدراستنا ستكون في مؤسسة Biopharm Dental سوقر، تيارت.

منهج الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية، واختبار مدى فرضيات البحث سنعتمد على **المنهج الوصفي التحليلي**، لاعتباره أكثر المناهج الموافقة مع موضوع الدراسة والأكثر شيوعا، كما اعتمدنا أسلوب دراسة حالة (الدراسة الميداني).

الدراسات السابقة:

1. **دراسة ساندرا سايبي:** المقاولاتية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي خرجت بالاشكالية التالية: فيما ترتكز العوامل المؤثرة على المقاولتية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وادراج دراسة مقارنة مجموعة من الولايات من خلال استبيان شملت 174 فرد، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج spss الامر الذي يمكننا من تحديد نموذج ونوع المقاول في كل ولاية محل الدراسة التي تبين ان المقاول اجتماعي او مبدع، او يوجد مقاول متسلط وباحث عن الثروة، او مقاول مبدع وعقلاني.

2. قابوش فريال، إثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2015)، مذكر مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2017-2018، من خلال هذه الدراسة بينت الباحثة دور التنويع في مصادر الدخل وكيف يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وعد الاعتماد على مورد وحيد والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالإنتاج، الزراعة، الصناعة والسياحة .... الخ.
3. خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2013/2012، حيث قامت الباحثة بتقديم تعريف المؤسسات الناشئة، خصائصها، أنواعها وكيفية انشائها، كما تطرقت هذه الدراسة الى دور المؤسسات الناشئة والمقاولاتية في التنمية الاقتصادية والمساهمة في توفير مناصب عمل واسهامها في تنمية الصادرات.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع الدالة على موضوع الدراسة وان وجدت فإنها تتناول الموضوع بشكل جزئي.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية لأنه المؤسسات غالبا ما تكون حديثة النشأة ولا يوجد لديها بيانات كثيرة.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الذكرة الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: خصصنا هذا الفصل كإطار النظري حول المناولة والمقاولاتية ومن خلاله تطرقنا الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية المقاولتية، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه عموميات حول المقاول، وفي المبحث الثالث والأخير تكلمنا فيه عن ماهية المناولة.

الفصل الثاني: جاء بعنوان التأصيل النظري حول التنويع والتنمية الاقتصادية قسم الى ثلاث مباحث، حيث جاء المبحث الأول بعنوان المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي، اما المبحث الثاني فبعنوان ماهية التنمية الاقتصادية، اما المبحث الثالث فكان بعنوان دور المقاولتية والمناولة في تنويع وتنمية الاقتصاد.

الفصل الثالث: تضمن الجانب التطبيقي حيث جاء بعنوان دراسة حالة في مؤسسة Biopharm Dental، وقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، والمبحث الثاني المؤسسات الناشئة والمقاولاتية في ولاية تيارت، والمبحث الثالث نماذج لمؤسسات ناشئة ودورها في التنمية والتنويع المحلي لولاية تيارت.

تمهيد:

لقد أخذت المقاولاتية مفهوم واسع خاصة في السنوات الأخيرة، حيث باتت مركز اهتمام كل من الحكومات والباحثين والمجتمع بشكل عام نظرا الى بلدان العالم التي مسها هذا الموضوع التي أصبحت ترى بأن عملية إنشاء مؤسسات تعد محركا لتطور الاقتصادي، وإن من قدرات المقاولاتية رفع مستويات الإنتاج وزيادة العائدات الناتجة وتجديد النسيج الاقتصادي.

إن موضوع المناولة في ضوء العمل المقاولاتي أصبح اليوم محل اهتمام وذلك بسبب مكانة هذه المؤسسات الناشئة باعتبارها الرئيسي في تحريك التنمية والتنويع الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية

المبحث الثاني: عموميات حول المقاول، خصائصه ومميزاته

المبحث الثالث: ماهية المناولة واهم خصائصها

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية

المطلب الأول: التطور التاريخي للمقاولاتية

قد اعتمدت معظم الأنشطة الإنتاجية على تمركزها في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها البعض، فقد كانت تتم بشكل يدوي دون الاعتماد على الألات، مع انتشارها بكثرة في المناطق الريفية إلى غاية القرن الثامن عشر [1]، بعدها تطورت منظمات الإنتاج لتصبح وحدات حرفية، وما ميزة هذه الفترة هو سيطرة التجارة بشكل واسع على الأنشطة الإنتاجية.

ومع ظهور الثورة الصناعية ظهر نظام الرأس مالي حيث انه أدى الى تطوير الوحدات الإنتاجية البسيطة لتتحول إلى مؤسسات ناشئة وأهم ميزة لها هو أن المسير هو نفسه مالك المؤسسة، ومع هذا لم يهتم الباحثين الاقتصاديين في هذه الفترة بدراستها، فالمؤسسة وجدت فقط من أجل إنتاج السلع والخدمات، ويعتمد نجاحها أو فشلها على المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه كان هذا حسب آدم سميث[2].

ولقد جاء تعريف المؤسسة في النظرية النيوكلاسيكية على أنها مجرد وظيفة يتمثل دورها في التنسيق بين رأس المال والعمل، وتلاشي دور المقاول عند نقطة التوازن أي العرض يساوي الطلب [3].

لقد اشتدت المنافسة نتيجة للثورة الصناعية الثانية حيث تعرض الى الإفلاس الكثير من المنتجين الصغار لعدم قدرتهم على التنافس، حدث كل هذا مع أواخر القرن 19م، إضافة على ذلك ظهور المؤسسات الكبرى أهم ما ميزها انتقال مهمة إدارة المؤسسة من الفرد المالك لرأس المال إلى جهاز إداري مشترك، تم هذا الانفصال بين الملكية والتسيير لأول مرة سنة 1870 في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السكك الحديدية، ثم توسع ليشمل الفروع الأخرى سنة 1920 [4].

---

[1] L.J.Fillion,Management des PME,Pearson Education,Canada,2007,p.178

[2] J.Rojot,théorie des organisations,Editions Eska,Paris,2003,p.237

[3] S.Boutillier et D. Uzunidis,L'utilité marginale de l'entrepreneur,lnnovations, n^0 13,paris,2001,p.20

[4] Boutillier et D.Uzunidis , La légende de l'entrepreneur '(Editions la découvert &Syros ,Paris ,1999),p.90

ظهرت العديد من المشاكل التي كانت نتيجة لفصل الملكية عن التسيير في المؤسسات الكبرى، حيث أنه تم معالجتها بإصدار مبادئ حوكمة المؤسسات إلا أنها حظيت بتفوق كبير جلب إليها وإلى المسير مختل[1]ف الأنظار، وكان هذا على حساب المقاول الذي تم إهماله مع إهمال خيار المقاولاتية وعملية إنشاء المؤسسات الناشئة في هذه المرحلة.

وبعد منتصف الثمانينات وظهور الأزمة الاقتصادية التي أدت المؤسسات الكبرى إلى تسريح عدد كبير من العمال، حيث أدى هذا الأخير الى ارتفاع معدلات البطالة، لعدم قدرة هذه المؤسسات على مواكبة التطورات التكنولوجية التي عرفتها هذه الفترة، والتكيف مع مختلف التحولات الاقتصادية.

ونتيجة لها بدأت توجه الانتقادات الى أعمال الباحثين الذين لطالما أمنوا بالمؤسسات الكبرى ذات الحجم الأمثل لنجاح الأسواق، وهنا بدأ الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الناشئة وتزايد عدد كل من النظريات والدراسات التي توضح خصائصها والتي سمحت لها بالاستمرار والبقاء منها نظرية اقتصاديات السلم ونظرية الفرص الضائعة.

وباعتبارها بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الأزمة التي طرأت على الاقتصاد العالمي، وبديل بالغ الأهمية أيضا في الدول النامية ولهذا أعطي دعم كبير لإنشاء المؤسسات الناشئة.

المطلب الثاني: مفهوم المقاولاتية

إنه لأمر بالغ الصعوبة أن تقدم تعريف محدد حول المقاولاتية يلقى الإجماع على الرغم من وجود الكثير من أوجه التقارب فيما بينها، من حيث المعنى العام وهذا نظرا لتنوع الاهتمامات الفكرية والاختلافات في الأدوات البحثية والأطر النظرية، ولهذا سنتطرق الى بعض المفاهيم منها:

يوجد في معجم المعاني الجمع: مقاولة اسم جمع مقول ومقاول اسم مفعول من قاول، المقاولة اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يقوم للأخر بعمل معين وبأجر محدد في مدة زمنية معينة[1].

كلمة المقاولة Entrepreneurship هي كلمة إنجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية Entrepreneurترجمت إلى الفرنسية بـ: Entrepreneuriat في البداية، اعتمدت أدبيات إدارة الأعمال على مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع، أما اليوم فاختلفت وجهات النظر ويمكن أن تعرف بطريقتين (1)

1

[1] مجمع اللغة العربية ، معجم الوسيط ، القاهرة ، مصر ، مكتبة الشروق الدولية ، ط 04، 2004.

-على أساس تخصص جامعي أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

-هي مجموعة من الأنشطة تدمج لإنشاء مؤسسة أو بشكل عام إنشاء نشاط.

تعريف ميشال ايريك وجورج ستوف لوي: «بأنها حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة المضافة»[2].

كما عرفها الأستاذ عبد الكريم القبيعي الإدريسي، هي نسق كجميع الأنساق حيث أنها تحتوي على بنية مكونة من عناصر مادية وبشرية، وشبكة من التدفق المالي المعلوماتي تربط مختلف عناصره لتحقيق وحدة المؤسسة [3].

وعرفها القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها: «استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة، أسست على نشأة مادية فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين التكرار والتنظيم» [4].

أما تعريف فرسترايت: «هي ظاهرة جامعة بين المنظمة والفرد وكل منهما يأخذ مفهومه من الأخر، على أنها علاقة تكافلية تكاملية بين الطرفين»[5].

أما GARTNER يعتبرها عملية إنشاء مؤسسات جديدة، ولفهم هذه الظاهرة يجب دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المؤسسة، أي هي مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة [6].

---

[1] أمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة دكتوراه جامعة باتنة 01 2016_2017، ص 04.

[2] نعام يوسف، بوحنيك محمود، دور المقاولاتية في تحقيق كفاءة أداء المنظمة، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018_2019، ص14.

[3] عبد الكريم القبيعي الإدريسي، الثقافة المقاولاتية من نظريات المدارس إلى اليات المقاربات مقدمات في سيسولوجيا التنظيم، المغرب، لامنشورات مقاربات المغرب العربي ،2013، ص81.

[4] كتوش عاشور، حمادي نبيل، الإبتكار كأداة لتعزيز تنافسية المقاولة الصغيرة في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2007، ص50.

[5] نجوى بوزيد، الظاهرة المقاولاتية بين التناول النظري وخصوصية التجربة الجزائرية، مجلة الحقيقة، جامعة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 31، جامعة أدرار، الجزائر، 31/12/2014، ص291.

[6] A. Fayolle,Entrepreneuriat, Dunod , Paris ,2004 , p 29.

الشكل رقم01: نموذج يوضح مفهوم المقاولاتية

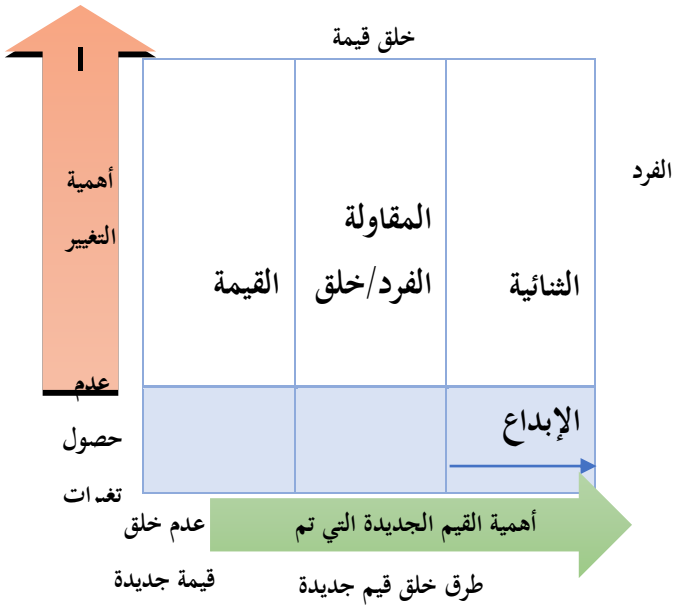

Source : Thierry Versraeete , entrepreruriat , édition de l'harmattan , 1999 , p 19

المطلب الثالث: أهداف ودوافع المقاولاتية

1. أهداف المقاولاتية:

إن أهداف المقاولاتية تختلف باختلاف وجهات النظر لكل من المساهمين والعمال والنقابات، ولهذا يمكن إيجاز بعض الأهداف في النقاط التالية:

أ- **خدمة السوق:**

إنتاج السلع والخدمات متطابقة مع الطلب الفعلي لها، ويجب على المقاول أن يخصم المنافع الاقتصادية السائدة.

ب- **تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح:**

حيث يعتبر أهم هدف من الأهداف التي يسعى المقاول إلى تحقيقها، وذلك بتعظيم الأرباح والحصول على العوائد من المشاريع.

ت- **تعظيم المنفعة الاجتماعية:**

أي خلق منفعة لخدمة المجتمع، حيث أن إستراتيجيات المقاولاتية تعد من أهم الإستراتيجيات التي تدفع منظمات الأعمال، نحو التوجه لتحقيق رغبات الزبائن، التي وجب على المقاول إتباعها لكي ينجح مشروعه[1].

2-دوافع العمل المقاولاتي

هو عبارة عن القوة التي تأثر وتدفع بالفرد للقيام بسلوك من أجل إشباع الحاجة وذلك وفق العوامل (الداخلية والخارجية) التي تدفع الفرد إلى مجال المقاولة وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي[2]:

أ-الدوافع الاجتماعية الثقافية: يتكون هذا النوع من الدوافع بسبب العادات والتقاليد، فالثقافة والدين التي يتعايش معهما الفرد يمنحانه رأس مال روحي وميول نحو المقاولة وحتى العائلة لها تأثير بالغ على توجه الفرد.

ب-الدوافع الاجتماعية الاقتصادية: تأتي هذه الدوافع من أجل تلبية حاجيات الفرد الأساسية المتعلقة بالبقاء والاستمرارية والحصول على دخل مرتفع أي تحسين المستوى المعيشي.

ج-الدوافع النفسية: يمكن القول إنها تعتبر من أهم الدوافع التي تمكن الفرد من خلق المشاريع الناشئة، حيث يكون إنشائها ضروري لإثبات ذاته نحو مجتمعه أو عائلته أو أصدقائه بسبب الضغط الذي تعرض له منهم[3].

د-الموارد المالية: إن إنشاء مؤسسة يتطلب رأس مال ولهذا يجب على الفرد الذي يرغب في إنشاء مؤسسة أن يتوفر على المورد المالي، وسيولة كافية حسب نوع المشروع بالفرص المتاحة وتوفير البيئة الملائمة للحد من المخاطر والإفلاس.

هـ-الخبرة المهنية: إن مكتسبات الفرد المعنوية منها أو المادية تكون كحافز يدفع الفرد لإنشاء مؤسسة وهي سبب في التفكير لتحقيق المشاريع المستقبلية ودافع إيجابي لنجاح المقاول في مجال المقاولاتية[4].

---

[1] عائشة بشرى وجميلة عمر يوسف، حماية الملكية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية، شهادة ماستر، علوم تسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ،2015_2016، ص24.

[2] زروقي فاطمة الزهرة، ساحل فتيحة، متطلبات تجسيد الثقافة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهادة ماستر، كلية علوم التسيير، تيارت، الجزائر، ص18.

[3] سلامي منير، فريسى يوسف، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، 08/2010، ص61.

[4] سايح فطيمة، تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم الجامعي والدوافع المقاولاتية، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول التكوين الجامعي والمحيط الإقتصادي والإجتماعي تحديات وأفاق، يومي 11و12 نوفمبر 2018، ص07.

و–الظروف السائدة: لرؤية مؤسسات حرة قائمة يستلزم وجود حقوق وضمانات لحرية التبادل وحماية السلع، والأملاك للأشخاص في بيئة سياسية واقتصادية والعدل والشفافية.

ز–نظام المحيط: للمحيط أثر كبير على توجه الفرد نحو المقاولاتية، لأن البيئة تؤثر على مسار نجاح المقاولة من فشلها، فالمجتمع يجب أن يكون متفتح ونشط، يعترف بالمبادرة الفردية خاصة في توفير المواد المالية والرغبة والإدارة لدى الفرد الجديد الراغب في إنشاء مؤسسة والمساهمة في التنمية الاقتصادية[1].

المطلب الرابع: نماذج ودور العمل المقاولاتي

1. نماذج المقاولاتية:

هناك العديد من الباحثين الذين قدموا نماذج في المقاولة والتي تشرح مراحل السيرورة المقاولاتية.

أ–نموذج:TOUNES.A يتكون المسار المقاولاتي من مجموعة مراحل حسب الشكل التالي[2]:

[1] مولاي صليحة، معمري وسام، دور المقاولاتية والمؤسسات الناشئة في الحد من البطالة، شهادة ماستر، جامعة إبن خلدون تيارت، 2020/2021، ص16.

[2] Azzedine Tounès:"L'intention entrepreneuriales;une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5)et des étudiants en DESS CAAE ",Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion (France:université de Rouen , p.68.

الشكل رقم 02: مراحل المسار المقاولاتي

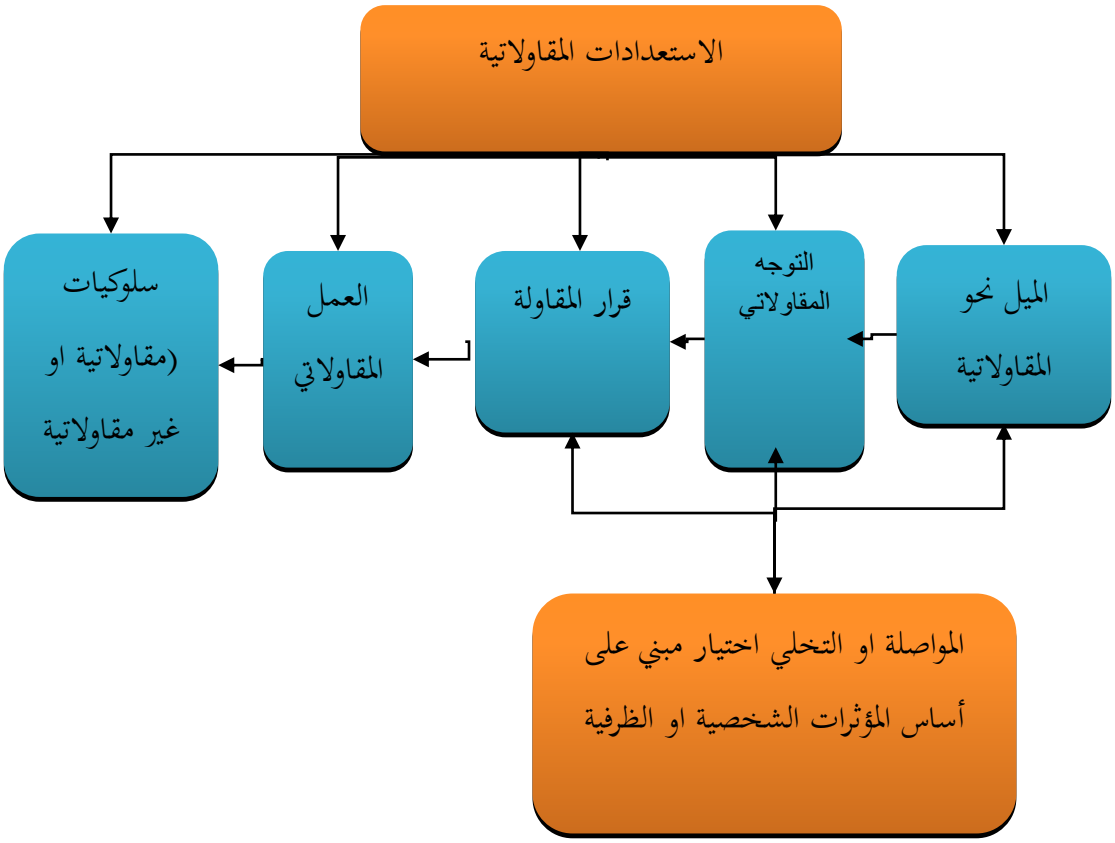

Source : Tounes, op-cit,p :47

–المرحلة الأولى: هي توليفة من الخصائص النفسية والخبرات المهنية التي تزيد من احتمال اختيار بعض الأفراد للمقاولة كمسار مهني.

–المرحلة الثانية: وجود فكرة أو مشروع أعمال والشروع الشخصي للفرد في مسار إنشاء مؤسسة.

–المرحلة الثالثة: أي إكمال الفرد لتشكيل فكرة المشروع بتحديد أدق التفاصيل وتعبئة مختلف الموارد (المالية والتسويقية)

–المرحلة الرابعة: وهي الانطلاق الفعلي (المادي) للنشاط والذي يكون بإنجاز أول السلع والخدمات.

–المرحلة الخامسة: هناك من لا يتبنى السلوك المقاولاتي لسبب أول لأخر ولهذا فهي تختلف حسب منطق كل صاحب مشروع.

ب–نموذج واتكينز:Watkins العوامل المؤدية لقرار إنشاء مؤسسة في شكل سيرورة ضمن ستة مراحل مختلفة[1]:

–تواجد رغبة عامة لإنشاء مؤسسة خاصة

–الحصول على مهارة أو خبرة أو فكرة لإنشاء مؤسسة.

–ضمان التناسق بين الخدمة أو المنتج والسوق.

–تجنيد الوقت والأموال من أجل التقييم الأولي لسوق الخدمة أو المنتج.

–اختيار السوق، والإطلاق الجزئي للخدمة أو المنتج.

–التجنيد التام للمقاول تجاه مؤسسته.

ج–نموذج لونج وماك ميلان: يحتوي على أربعة مراحل[2]:

–النظرة الاستباقية: هي مرحلة البحث عن فكرة لإنشاء مؤسسة، وعليه يحضر نفسه لذلك بمراقبة العوامل المتواجدة التي يمكن أن تؤثر على مشروعه.

–وجهة النظر: أي اقتناع المقاول بفكرته التي تمكنه من خلق مؤسسة.

–تحضير الفرصة: تتميز هذه الفترة بطولها ولهذا يقوم المقاول بتجسيد فكرته.

[1] ساندرا سايبي، المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتورا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013/2014، ص 77

[2] ساندرا سايبي، المرجع السابق، ص78.

-قرار الإطلاق: يشكل هذا النموذج خريطة فعلية تسمح للمقاول بتحسين فعالية سيرورتهم لإنشاء مؤسسة، لإدخاله الزمن كعامل مهم.

❖ **نموذج سيرورة المقاولاتية:**

الشكل رقم03: نموذج سيرورة المقاولاتية

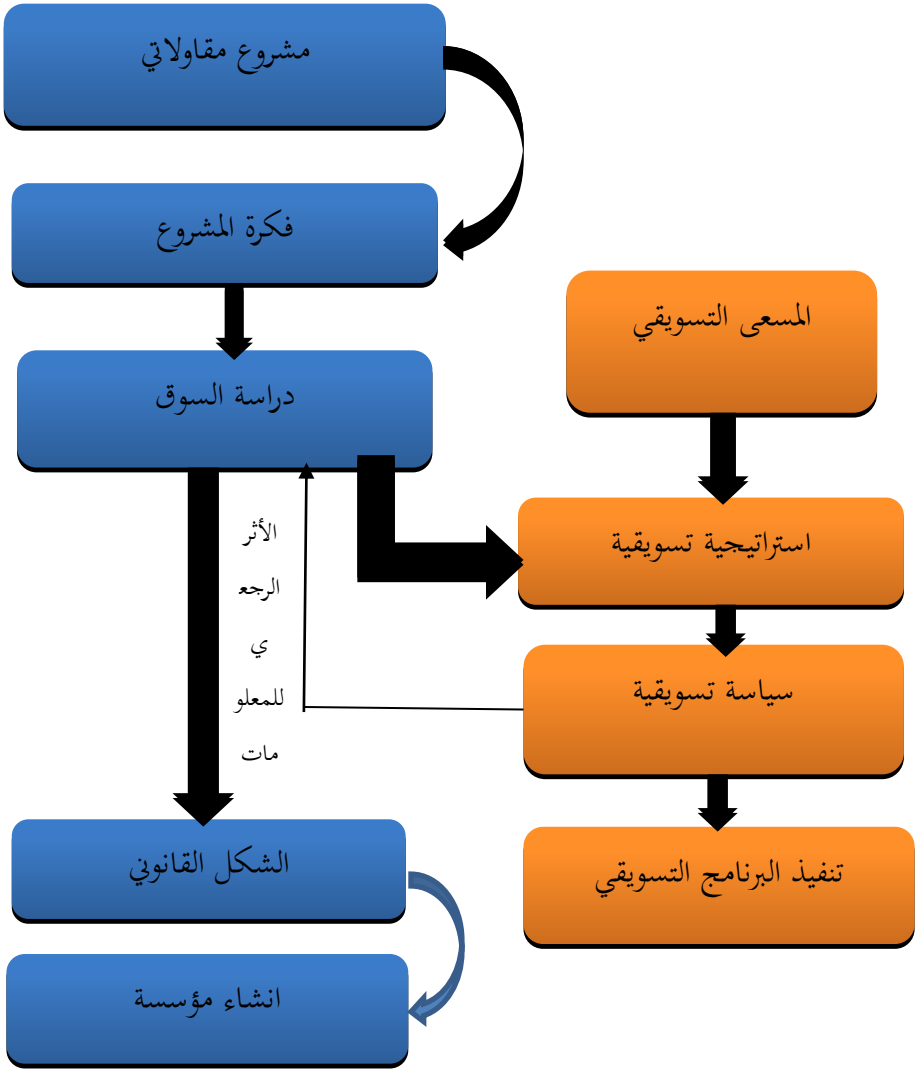

Source: E,vinay,Realiser votre etude de marche,(APCE),etition dOrganisation,Paris,2005,p:14.

ونستخلص أنها تسمح بالمصادقة على فكرة المشروع: قد تكون ملائمة وتمثل مشروعا واعدا، أو قد تتخللها بعض الثغرات وهنا يبرز خطر الاستثمار، وهنا تكمن أهمية معرفة المقاول للسوق وتغيراته للتأكد من مصداقية هذه الفكرة، حيث يمكن التعبير عنها بمعادلة [1]:

حاجات (besoins)+ وسائل(moyens) = فكرة (idée)

القصور الابتكاري هو الفترة الزمنية التي تنقضي بين تحويل الفكرة الجديدة إلى مشروع مبتكر[2]، أي أنه كلما زادت الفترة يزداد القصور الابتكاري للعملية وارتفعت تكاليف إنشاء المؤسسة[3].

استنادا على عدة معايير منها مدى تماشي الفكرة مع أهداف وإستراتيجية المشروع، ومدى الحاجة إلى مهارات تسويقية لتطبيقها يتم التقييم التفصيلي للأفكار الابتكارية، لوضعها موضع التنفيذ وغيرها.

د–النموذج الإستراتيجي للمقاولاتية :

– الفرد المقاول: يعتبر المحور الأساسي في توليد العزم على فعل المقاولة، ويجب أن يتصف ببعض الخصائص النفسية وملفه الشخصي عامل مهم جدا لكونه يشمل المسار الأكاديمي والتكوين الذي يشكل رصيد معرفي أولي ضروري للمقاولاتية.

–المحيط الداخلي: يشمل الوضعية العائلية والمالية والاجتماعية أي وضعية المقاول في إطار زمني محدد.

–المشروع: مع عدم توفر فكرة أو مفهوم يدفعه للعمل والصبر عليه، الذي يمنحه ماله ومهاراته ووقته ولهذا لا يمكن القول إن هناك سيرورة مقاولاتية فالمشروع يجب أن يكون مرنا وقابل للتوجيه من أجل خلق قيمة مرتبطة بالإبداع وميزة تنافسية مستدامة.

---

[1] Reyne Maurice, maîtriser l'innovation technologique : méthodes et outils pour concevoir des produits nouveaux, Dunod, Paris, 2002, pp : 41_44

[2] طارق طه، التنظيم (النظرية _الهياكل _التصميمات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2007، ص 319.

[3] حسين علي، الأساليب الحديثة في التسويق: الدليل العلمي للاستراتيجيات والخطط التسويقية، دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة 1، دمشق، سوريا، 2000، ص168.

الشكل رقم04: النموذج البناء الاستراتيجي للمقاولاتية

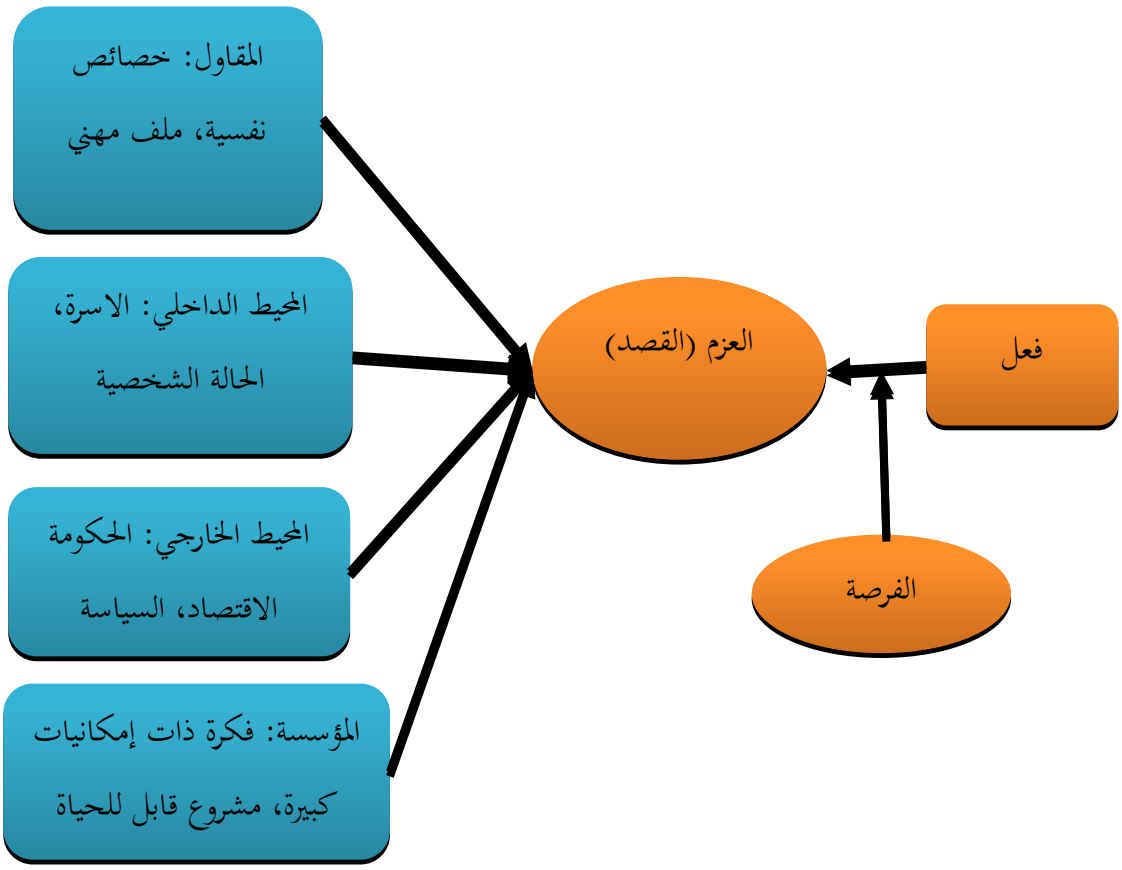

Source : Jad Harb,le processus entrepreneurial au liban, memoire fin detude MBA(13)

2. دور العمل المقاولاتي :

من أهم أهداف إنشاء المؤسسات هو استغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي المنتجة حيث تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل.

أ-الدور الاقتصادي للمقاولاتية:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: إن المؤسسات الناشئة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، نظرا لما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، كما أنها تقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع [1].

- تدعيم التنمية الإقليمية: تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي، بسب قدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الريفية والمدن الجديدة، ولا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي وتكاليف التسيير غير مرتفعة [2].

- تنمية الصادرات: كانت الاستثمارات تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة ومرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية ولهذا كانت حكرا على المؤسسات الكبيرة، ولكن المؤسسات الناشئة تملك مزايا نوعية تساعد على التصدير [3].

- زيادة الناتج المحلي: تساهم من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك الوسيط أو النهائي، وتحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستعملها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، ولها مناخ يساعد على الابتكار والتجديد وتساهم أيضا في التخفيف من الإسراف على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل الى تنوع وزيادة حجم الناتج المحلي [4].

- جذب المدخرات: نظرا لانخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم [5].

- معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية: تعمل على علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة [6].

---

[1] عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولة والابداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص03.

[2] عبد الرزاق خليل، عادل نقوش، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[3] ناصر مراد، دور ومكانة المقاول في التنمية الإقتصادية في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية علوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص 216

[4] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص 43 _ 44

[5] عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، مرجع سبق ذكره، ص4.

[6] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص217.

ب–الدور الاجتماعي للمقاولاتية:

– **محاربة الآفات الاجتماعية:** يساهم الافتقار إلى فرص عمل منتجة بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منظمة، ولهذا تمثل المقاولة الحل لهذه المشكلة من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف [1].

– **مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:** تعتبر وسيلة لمكافحة الفقر وإدماج المئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، وتحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، المادية والمالية والاجتماعية والبشرية [2].

– **عدالة توزيع الدخول:** لأنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة وعليه تساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة، ومع وجود مقاولات بالعدد الكبير ومقاربة في الحجم وتعمل في ظروف تنافسية بسيطة تساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول [3].

– **ترقية روح المبادرة:** تمثل أعمال المقاولة منبع المبادرة لأن معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الحالي من دائرة صغيرة ولها دور في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة عكس المؤسسات الكبيرة [4].

---

[1] تائج بحث اليونسكو ومنظمة العمل الدولية الممارسات الجيدة، نحو ثقافة في القرن الواحد والعشرين تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم في المدارس الثانوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، الطبعة العربية 2010، ص 35.

[2] يوسف بدولة، عبد الحق بن تفات دور المقاولة المصغرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18و19 أفريل 2012، ص 05.

[3] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[4] نفس المرجع، ص 218.

المبحث الثاني: عموميات حول المقاول، خصائصه ومميزاته

المطلب الأول: تعريف المقاول

لعب المقاول عدة أدوار على مر التاريخ واكتسى بالعديد من الوجوه، ولقد أعطى دورا محددا لكل فترة زمنية فهو التاجر في القرن السابع عشر، المقاول الصناعي في القرن الثامن عشر، والأجيج في أواخر القرن التاسع عشر واليوم هو المقاول الاجتماعي[1].

حسب المعجم الوسيط: «إن المقاول من يتعهد بالقيام بعمل معين مستكمل الشروط كبناء بيت أو إصلاح طريق توضيح التفصيلات في عقد يوقعه المتعاقدان»[2].

أما تعريف جوزيف شومبيتر: «يعد المقاول المحرك للعملية الاقتصادية عن طريق ابتكار نماذج عمل جديد والإبداع»، لأن شومبيتر هو صاحب نظرية المقاول المبدع فهو يقوم ببرز العلاقة القوية بين المقاول والإبداع.

أما ماكس فيبر أعطى لنا صورة واضحة للمقاول لأن فعل المقاولة يحتاج شخصية استثنائية لها خصائص كاريزمية، وأن سيرورة المقاولة ترتكز على فاعل مركزي، وتأكيده على أن فكرة المخاطرة تمتلكها شخصيات غير عادية حيث أنه ركز على نقطتين[3]:

- إنه شخصية فريدة يحمل صفات لا توجد عند عامة الناس.
- أن المخاطرة صفة نادرة تمتلكها شخصيات غير عادية.

وجاء في تعرف اللجنة الأوروبية ما يلي: «هو الفرد الذي يأخذ ويتحمل المخاطر ويقوم بجمع الموارد بالشكل الملائم، كما أنه يحدد أهدافه التي يريد الوصول إليها عن طريقة تخصيصه الناجح للموارد التي تتوفر في المشروع».

ويمكن تعريف المقاول على أنه: "شخص مبدع ومسير لمؤسسة ناشئة يساهم بنسبة كبيرة في رأس المال، وله دور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجيه أو حل مشاكل المؤسسة.

---

[1] نجاة الشادلي، قراءات تاريخية لتطوير الفكر المقاولاتي، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، المجلد 11، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018، ص288

[2] مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، القاهرة، مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط 04، 2004، ص767.

[3] عام يوسف وبوحنيك محمود، مرجع سبق ذكره، ص 16_17.

من التعريفات السابقة يمكن تلخيص تعريف المقاول: هو شخص ذو استقلالية إدارية، وله القدرة على تجسيد فكرته على أرض.

الواقع أي إنشاء مؤسسة، من أجل تحقيق عائد مالي وعليه يقوم بتحمل المخاطر الناجمة عن البيئة، ويتميز بالثقة بالنفس والقدرة على الإبداع.

الجدول التالي يبرز الاختلاف بين المقاول والقائد والمدير

جدول رقم 01: مقارنة بين المقاول والقائد والمدير

المقاول	القائد	المدير
يتمتع بالعمل	يقود	يدير
يبتكر	يبتكر	يحافظ على الوضع الراهن
يخلق وضعا جديدا	يطور الوضع الراهن	يركز على نظم العمل
يركز على أعمال المؤسسة	يركز على الأفراد	يعتمد على الرقابة والسيطرة
يكون فريق عمل	يوحي بالثقة	لا يرى إلا المشكلات
يدرك وجود الفرص	ينظر إلى المستقبل	يركز على الأجل القصير
يركز على الأجل الطويل	يفكر في الأجل الطويل	يسأل كيف ومتى؟
يسأل كيف ومتى؟	يسأل ماذا ولماذا؟	

المصدر: عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الاعمال: القوة الدافعة الى الاقتصاديات الوطنية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص116.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المقاول

1-الخصائص الشخصية: إن المقاول يحتاج إلى مجموعة من المواصفات التي تجعل منه المقاول الناجح، والمسير الجيد[1].

-الطاقة والحركية: إن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد كبير وتهيئة الوقت اللازم والطاقة الكافية لإتمام الأعمال.

-القدرة على احتواء الوقت: لا يمكن نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل، ولهذا عليه تطوير مجموعة من الأنشطة التي سيكون لها أثر مستقبلا.

-القدرة على حل مختلف المشاكل: يواجه المقاول الكثير من المشاكل والعقبات، التي عليه محاولة حلها وممكن اللجوء في حلها إلى استشاري ما، ومع هذا قد ما يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى الاستشاري.

-تقبل الفشل: إن الفشل جزء من النجاح حيث يعتبر مصدر لاستغلال الفرص الجديدة، ما يؤدي إلى تحقيق نجاحات مستقبلية

-ياس المخاطر: باعتبار المخاطرة صفة من صفات المقاول لهذا يجب عليه مواجهة المخاطر التي تواجهه مستقبلا، والنجاح ينتج عن العمل الدائم والتقييم المستمر للأنشطة.

-الثقة بالنفس: إن المقاولين يملكون الثقة بالنفس والقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الأخرين.

-التجديد والإبداع: لاستمرارية المؤسسة يجب الانفتاح على التجديد والتطوير، للاستجابة للتوجهات الجديدة التي تعتبر مفتاح تطوير المؤسسة.

[1] ساندرا سابيي، سيرورة إنشاء وأساليب المرافقة، دار المقاولاتية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص8_9.

والشكل التالي يوضح أهم خصائص المقاولين.

الشكل رقم 04: الصفات الأربعة للمقاول في العالم

المصدر: لفقير حمزة، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص2.

2-الخصائص السلوكية:

-المهارات التفاعلية: تتمثل في السعي لخلق بيئة عمل تفاعلية وتكوين علاقات إنسانية، بين العاملين والإدارة والمشرفين للمشاركة في حل المشكلات وتنمية الابتكارات وضمان سير العمل بروح الفريق الواحد، وتساعد هذه المهارات في تحسين الإنتاج وتطوير العمل.

-المهارات التكاملية: لكي تصبح المؤسسة خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال، والفعاليات بين الوحدات والأقسام يجب على المقاول تنمية هذه المهارات باستمرار[1].

[1] لفقير حمزة، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، شهادة الماجستير، علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص27

3-الخصائص الإدارية: تتمثل في العديد من المهارات نذكر منها[1]:

المهارات الإنسانية: تتمثل في التركيز على إنسانية العاملين أي ظروفهم الإنسانية والاجتماعية، وتقدير واحترام الذات والمشاعر واستثمار الطاقات لبناء بيئة عمل.

-المهارات الفكرية: أي امتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة مشروعه وصياغة الأهداف على أساس الرشد والعقلانية.

-المهارات التحليلية: تحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية، وعناصر الفرص والتهديدات للبيئة الخارجية، وأثر ذلك على المركز التنافسي ة تفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبلا.

-المهارات التقنية (الفنية): أي معرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع، وكيفية أداء الأعمال الفنية وكيفية تحسن أدائه لأن العاملين ينظرون الى المقاول وكأنه المرجع الأساسي لهم.

الشكل 05: العلاقة بين الخصائص والقدرات الشخصية وبين نجاح المشروعات الصغيرة

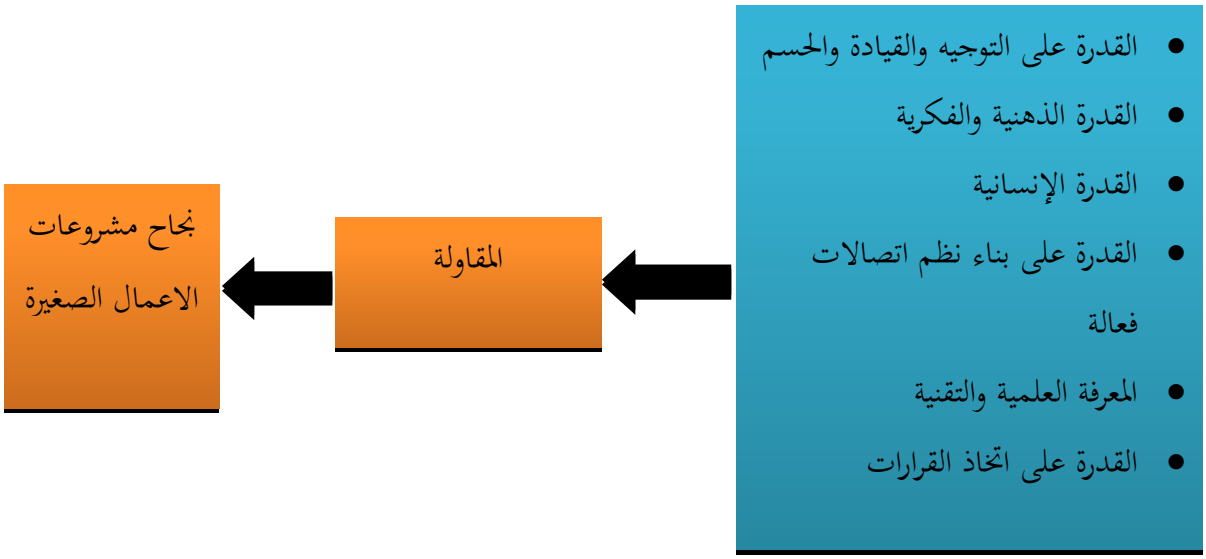

المصدر: فلاح الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة، 2006، ص54.

[1] نفس المرجع، ص 28

المطلب الثالث: تصنيف المقاولين وأنواعهم

-قسم Mintzberالمقاولين إلى: المقاولين ذوي الإمكانية، الرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع، الرياديين الفعليين، الرياديين ليست عندهم النية لإنشاء مشروع جديد.

-أما النظرية الاقتصادية قسمت من حيث السلوك إلى: المبدع، المخاطر، المدير.

-أما Ucbasaranكان تقسيمه كالاتي: مقاول أصيل (المقاول العادي)، مقاول مبتدئ (يملك مشروع واحد ولكن عنده خبرة سابقة)، المقاول التسلسلي أو التتابعي (يملك مشروعا واحدا في وقت واحد بعد أن قضى فترة في مشروع سابق)، المقاول الاحتوائي (عنده أكثر من مشروع في فترة زمنية واحدة).

الجدول رقم 02: تصنيف المقاوليين

Ucbasaran	***النظرية الاقتصادية***	***Mintzberg***
_مقاول أصيل _مقاول مبتدئ _مقاول تسلسلي _مقاول احتوائي	_ المقاول المبدع _ المقاول المخاطر _ المقاول المدير	_ المقاولين ذوي الإمكانية _ الرياديين الذين لديهم النية لإنشاء مشروع _ الرادين الفعليين _ رياديين ليست عندهم النية لإنشاء مشروع

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الرابع: عوامل نجاح المقاول

أهم هذه العوامل تنحصر في العوامل التالية[1]:

–وجود الفرص الاستثمارية الحقيقية: لها طريقتين، الأولى اعتقاد أن السوق يحتاج إلى سلعة أخرى أقل سعر وذو جودة عالية وتعرف «بالتوجه الإنتاجي»، أما الثانية تعرف «التوجه التسويقي» التعرف على السوق واحتياجاته ومدى تقبله للمنتجات.

–توافر القدرة المناسبة من رأس المال والقرض: قيام بدراسة دقيقة للمشروع بتحديد حجم الأصول المطلوبة من أجل تحديد رأس المال بدقة.

–القدرة على تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة: تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة سواء كانت تسويقية أو إنتاجية لأن الأساليب التقليدية تتميز بمحدودية الإنتاج وبتكلفة عالية أي أسعار مرتفعة.

–القدرة الإدارية: أن يكون ملما لمجال النشاط الذي يعمل فيه وحتى الأنشطة القريبة وإنجاز أهداف المشروع من خلال الأخرين.

[1] شعيب بونوة وسعاد بوزيدي، المقاولة والتنمية الإقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص39.

المبحث الثالث: ماهية المناولة وأهم خصائصها

المطلب الأول: مفهوم المناولة

تعتبر المناولة أسلوب من أساليب تنفيذ عقود المقاولة ورغم إثبات أهميتها كمحرك لعلاقات التعاون، والاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنشأة ومع هذا لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم المناولة.

هناك عدة تعريفات للمناولة نذكر منها ما يلي للوصل لتعريف شامل يجمع بين مختلف التعريفات:

-عرفها المركز الوطني للتعاقد من الباطن: نشاط يسعى لصناعة منتجات وسيطة تدخل في التركيب النهائي للمنتج الخاص بالمؤسسة الأمرة، وفقا للخصائص التقنية التي تحدد حب النتيجة الصناعية المراد تحقيقها.

-وجاء في تعريف المنظمة ال فرنسية AFNORما يلي: «المناولة هي عملية أو عدة عمليات لخلق، إعداد، إنتاج والقيام بخدمات أو الصيانة مفتوحة لصالح المؤسسة يقال لها منفذة للعمل وهي ملزمة بتطبيق التوجيهات حسب الخصوصيات التقنية المعطاة من طرف المؤسسة الأمرة بالعمل»[1]

-وتعرف أيضا بأنها جميع الالتزامات في مجالات الإنتاج والخدمات التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر، بإبرام عقد متفق عليه وملزم للطرفين[2].

-أما الدكتور محمد طه إبراهيم يرى المناولة (المقاولة من الباطن): «هي عقد يبرمه متعاقد أو مؤسسة مشتركة مع مؤسسة أخرى أو شخص أجنبي يدعى المقاول من الباطن بغية تنفيذ العمل الأصلي أو الحصول على منفعة ناشئة عن العقد الأصلي والذي يستند في وجوده ونطاقه ومدته إلى العقد الأصلي».

---

[1] Group de transversal-maitrise de sous-traitance et mode de Collaboration Colloque de prosective ingerieurs et techniciens .La londe des Maures 26/28 juin 2007.p 01

[2] عمر شريف، زكية بن زروق، دور م.ص.م العاملة في مجال المناولة في إستقطاب اليد العاملة -دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 15_16/11/2011.

ومن التعريف الأخير: فإن التعاقد من الباطن هو عقد فرعي يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة تسمى صاحبة الشغل بتكليف شركة أخرى تسمى المتعاقد من الباطن بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله[1].

ومن خلال التعاريف السابقة فإن المناولة: هي عبارة عن قيام منشأة بتكليف أخرى بالقيام بعمل ما حيث الأولى تكون المنشأة الأمرة بالعمل والثانية تكون المنفذة للعمل أو المناولة.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المناولة

أولا: خصائص المناولة

تتميز بمجموعة من الخصائص وتتمثل فيما يلي[2]:

-تنفذ العملية الإنتاجية للمنتج تحت توجيه المؤسسة الأمرة التي تصمم المنتج.

-لا تحتاج إلى رأس مال كبير كونها لا تصمم ولا تخزن المنتج (إلا بوجود بند مفروض) وعليه فإن النفقات العامة قليلة.

-طلبيات مفتوحة أي تكون بآجال وكميات تحدد لاحقا وعليه فإنها غير مستقرة نظرا إلى قرار المؤسسة الأمرة اتجاه الطلبيات المفتوحة.

-تتسم بالمرونة الكبيرة للاستجابة لطلبات المؤسسة الأمرة وتعتبر أحد مصادر التشغيل غير الثابت.

ثانيا: أهمية المناولة

تتمثل في النقاط التالية[3]:

- يعمل على تطوير وتنويع المنتجات وفقا لما يحتاجه السوق.
- يمكنها الحصول على تكنولوجيا حديثة من أجل تطوير وسائل إنتاجها.

[1] مليانة الحاج، دور المناولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2017، ص03.

[2] هداجي أمينة، دور المناولة الصناعية في تعزيز الميزة التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2018، ص13.

[3] نفس المرجع، ص 15_16.

- تقليص نسبة البطالة ورفع مستوى الدخل نتيجة تشغيل عمالة وطنية كبيرة.
- الحد من نزيف العملات الصعبة المستخدمة في استجلاب منتجات من الخارج.
- يدعم النسيج الصناعي بتوزيع العمل بين المؤسسات الصناعية.
- يشجع على التخصص ويجعل المؤسسات أكثر إحكاما وتوازنا محققة بذلك جودة وسرعة في الإنتاج واكتساب قدرة على مواكبة التطور العالمي المستمر.
- تحقيق الجودة العالية للمنتجات بأقل التكاليف.
- تؤدي إلى استغلال الطاقات المتوفر لدى المؤسسة بشكل أمثل.
- تعظيم قدراتها على تصدير منتجاتها وحتى المنافسة في أسواق محلية وأجنبية.
- إحلال المنتجات المحلية مكان الواردات عن طريق تعميق عملية التصنيع محليا.

المطلب الثالث: أشكال المناولة

صنف B.Chaillou إلى نوعين حسب طبيعة المناولة[1].

أ- **مناولة التخصص:** تلجأ إلى هذا النوع من أجل الوصول إلى المهارة التقنية الدقيقة التي تفتقر لها سواء في تصنيع المنتج أو تنفيذ خدمة معينة.

ب- **مناولة القدرة أو طاقة الإنتاج:** هذا النوع يمكنه مواجهة حجم الطلب الفائض نتيجة التغيرات الظرفية للسوق ويمكنه أيضا إعادة ضبط الطاقة الإنتاجية للمؤسسة الأمرة.

- **على أساس التدخل في الإنتاج.**

1. **مناولة التصميم:** تشارك المؤسسة المناولة مطالبة بتحقيق نتائج تفرض من طرف المؤسسة الأمرة.
2. **مناولة التنفيذ:** يكمن دورها في تنفيذ الخطة من قبل المؤسسة الأمرة.

- **على أساس الموضوع:**

1. ***مناولة صناعية:*** تتمثل في تقديم سلع مادية وتشمل مختلف القطاعات الصناعية.
2. ***مناولة خدماتية:*** تتمثل في أنشطة الدعم الأساسية فهي تقدم خدمات غير مادية.

[1] B.Chillou . La sous-Traitance élément Intégre De la Politique de l'entreprise ,thèse de doctorat d'Etat ès Sciences Economiques :Université de Lyon 2 ; Septembre 1978 , p.13

- **على أساس التموقع:**

1. **المناولة الوطنية:** يكون للمؤسسة الأمرة والمناولة نفس الجنسية وتمارس نشاطها داخل حدود الوطن الواحد.
2. **المناولة الدولية:** يكون كل من الأمرة والمنفذة من جنسيتين مختلفتين[1].

- **على أساس درجة تعقد العلاقات:**

1. **مناولة بسيطة:** تكون علاقة مباشرة بين المؤسسة الأمرة والمنفذة.
2. **مناولة متدرجة:** يوجد في هذه الحالة تدرج في المناولين[2].

- **على أساس درجة المناولة:**

1. **مناولة السوق:** تسند جميع الأنشطة المخرجة إلى أفضل مناولة في السوق ثم يختار المناول الرئيسي مؤسسات أخرى تحته، لتنفيذ العمل المطلوب.
2. **المناولة الصناعية المباشرة:** تكون هنا علاقة مباشرة بينها وبين المتعاقدين الفرعيين والثانويين، ويمكنها المشاركة في التصميم وفق الاحتياجات الخاصة[3].

- أما **S.Wheelwright** صنفها على أساس طول فترة المناولة:

1. **مناولة ظرفية(مؤقتة): لأسباب ظرفية تلجأ إلى المناولة في تنفيذ جزء من العملية الإنتاجية.**
2. **مناولة دائمة(هيكلية):** في حالة المنتجات المعقدة وتكون العلاقة بينهما طويلة المدى وأحيانا دائمة.

---

[1] محمد الأسود، المناولة وديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2017، ص 78.79.

[2] علوي فاطمة الزهراء "المناولة كخيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة «مع دراسة تطبيقية في قطاع المحروقات، رسالة ماجيستر، الجزائر ،2016، ص5.

[3] محمد الأسود، مرجع سبق ذكره، ص79.

الشكل رقم 05: أشكال المناولة

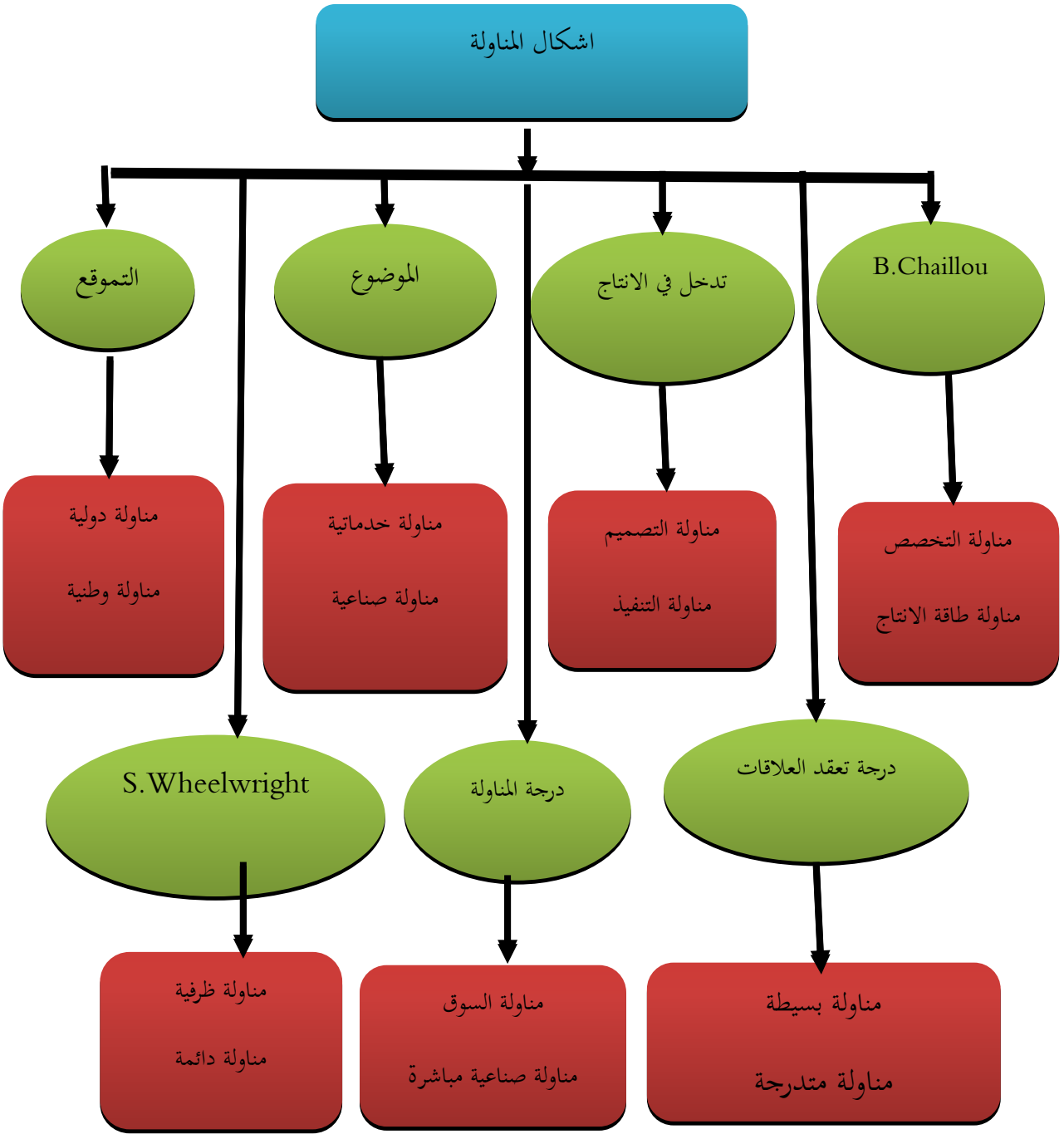

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الرابع: شروط نجاح المناولة ومخاطرها

أولا: مخاطر المناولة:

نميز بعض المخاطر التي من الممكن أن تكون سببا في فشل المؤسسة يمكن ذكر ما يلي:

-ظهور تكاليف خفية تتحملها المؤسسة بمجرد الدخول في علاقات مناولة.

-ارتفاع تكلفة المناولة المقاولة بالتكلفة الداخلية للمنتج.

-تنشأ علاقة تبعية بين المؤسسة الأمرة والمنفذة في حالة كونها المؤسسة الوحيدة المنتجة وفقا للمعايير المرغوبة.

-صعوبة التحكم في آجال التنفيذ وفقدان المؤسسة للمهارة الصناعية والتعلم التكنولوجي.

-عدم احتكار المناول للنشاط الذي يقوم بمزاولته يساعد في انخفاض تكلفة الإنتاج.

-تخلي المؤسسة الآمرة عن الأفراد القائمين على النشاط الذي تم مناولته يحدث اضطرابات ومشاكل ذات طابع اجتماعي.

-حصولها على خصوصيات المؤسسة الأمرة وإمكانية استخدامها لاحقا لصالح شركاء منافسين جدد أو لمصلحة خاصة.

-تكاليف المراقبة التي تكلف المؤسسة الأمرة من أجل التأكد من مدى مطابقة الإنتاج المناول للمعايير المتفق عليها في العقد.

ثانيا: شروط نجاح عملية المناولة

لتحقيق تكامل وتعاون فعال بين المؤسسات ونجاح عملية المناولة هناك عدة عوامل منها[1].

-توفير كميات المنتجات المطلوبة في أجالها المتفق عليه.

-مستوى الجودة من أهم المعايير لتحديد واختيار المؤسسة الآمرة للمؤسسة المنفذة.

[1] عبد الرحمن بن جدو، المناولة الصناعية ودورها في تحقيق للتنمية الصناعية في ظل المستجدات الدولية، منظمة العمل العربية،2008، ص41.

-مواكبة متطلبات السوق وتواجد تكنولوجيا متطورة.

-تطبيق نظم إنتاجية متطورة ومعتمدة على عمالة ماهرة.

-عامل التكلفة الإنتاجية وطاقات إنتاج.

-الحصول على الثقة والتقدير من طرف المؤسسة الأمرة لتوفر القدرات المالية.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا من خلال هذا الفصل المقاولاتية كمبحث اول للفصل حيث باتت تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات الدول، وتم تسليط الضوء على نشأتها، مفهومها، الدوافع واهميتها، ومع كل الامتيازات تاني تحضى بها المقاولاتية والمناولة الا انه لديها عدة مشاكل ومعوقات التي من شأنها ان تعرقل تطورهما والحد من نشاطهما.

اما المبحث الثاني فكان حول اهم عموميات المقاول نظرا الى الاهتمام الكبير الذي يوليه الشباب لمثل هذه الأنشطة لمل يدره عليهم من أرباح مالية كبيرة من جهة ومن جهة أخرى لما يحققه من استقلالية في ممارسة نشاطهم مقارنة بالأنشطة التابعة للدولة.

في المبحث الأخير للفصل تطرقنا الى ماهية المناولة حيث تعتبر من اهم وانجح الأساليب الحديثة المعتمدة من طرف المؤسسات الصناعية لتكثيف النسيج الصناعي وعلاقات التعاون بينها وبين الوحدات الكبرى للقطاع ولهذا تطرقنا الى تعريفها، أهميتها، خصائصها وأشكالها لفهمها أكثر.

وكختام لهذا الفصل نستنتج ان للمقاولاتية والمناولة اهتمام كبير من طرف الدول التي تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال توسيع دورها في الاقتصاد المحلي والإقليمي.

تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف المفكرين والباحثين ومن طرف الرؤساء السياسيين خاصة في الدول العالم الثالث، وذلك لأهمية التنمية في احداث التطور وقدرة المجتمع على الاعتماد على نفسه وتطوير قدراته وقدرات افراده مع ضرورة التركيز على أولوية تهيئة الموارد المحلية للمساعدة على الاندماج والمساهمة في تقدم هذه البلدان. والعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي او القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي، على ان لا تعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد.

يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا ترتكز على مورد وحيد وانما متنوعة على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق تنمية اقتصادية، حيث سعت الدول لتحقيق هذا الهدف من خلال الاعتماد على كفاءات اقتصاديها ومخططيها. وقصد الالمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية سنتطرق في هذا الفصل.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: دور المؤسسات الناشئة والمقاولتية في تنويع وتنمية الاقتصاد

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته

1- تعريف التنويع الاقتصادي: هناك العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي:

يعرف التنويع الاقتصادي: "على انه التنويع في مصادر الدخل الرئيسية في بلد ما لضمان تحقيق قدرته التنافسية العالمية وذلك من خلال رفع قدراته الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وليس بالضرورة ان تكون هذه القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو كذلك قائم على الحاجة للارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات لتكون بديل يمكن ان تحل محل المورد الوحيد" [1].

ويمكن تعريفه كذلك "تشكيل عدة هياكل انتاج وانشاء مجموعة من القطاعات الجديدة التي تكون مولدة للدخل وذلك من اجل تخفيض الاعتماد الكلي للقطاع الرئيسي في الاقتصاد (مثل الدول النفطية)، حيث تؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الاجل الطويل" [2].

وينصرف معنى التنويع إلى:" استعمال واستغلال جميع طاقات وموارد الإنتاج المحلية (المادية، المالية، البشرية) وذلك لتحقيق ميزة تنافسية بحيث يسمح لها توليد موارد متجددة والسيطرة على السوق المحلي للإنتاج المحلي لبلوغ مرحلة تنويع الصادرات " [3].

والتعريف الإجمالي من التعريفات السابقة:" التنويع الاقتصادي هو توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية مالية وخدمية تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام والتخلص من الاعتماد على هيمنة مادة أولية او سلعة واحدة رئيسية " [4].

---

[1] حامد عبد الحسين، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدارسات الاستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع:http//annabaa.org/authorsarticles/7989 ، تاريخ الاطلاع 2021/12/11، ص3

[2] حامد عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص3

[3]: قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990_2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2017-2018، ص10

[4] عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنويع الاقتصادي: المفهوم الأهمية والمحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربة بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، أيام 3/2 نوفمبر 2016، جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص3

2-أهمية التنويع الاقتصادي: تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في:

-التقليل من المخاطر الاستثمارية بحيث يزيد التنويع الاقتصادي في معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال الزيادة في الفرص الاستثمارية، فالتنويع في الاستثمارات في العديد من النشاطات الاقتصادي يقلل من المخاطر الناتجة عن الاستثمار في نشاط واحد او عدد محدود من الاستثمارات تحت شعار" لا تضع جميع البيضات في سلة واحدة".

-تقليص المخاطر التي تؤدي الى انخفاض الصادرات فالدول التي يتصف اقتصادها بالضعف في التنويع الاقتصادي تصدر منتج واحد او عدد محدود من المنتجات بحيث انه إذا انخفض سعر المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات مما يؤدي الى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات او عملية التنمية الاقتصادية.

-زيادة إنتاجية راس المال البشري: التنويع الاقتصادي يساعد في زيادة إنتاجية العمل وذلك يؤدي الى زيادة ورفع في معدلات النمو الاقتصادي.

-زيادة درجة العلاقات بين القطاعات الإنتاجية: التنويع الاقتصادي الحاصل نتيجة زيادة القطاعات الاقتصادية المنتجة وتقوية العلاقات بينها بحيث انه كل قطاع يحتاج نواتج القطاع الاخر وذلك ينتج عنه تأثيرات خارجية في الإنتاج إيجابيا على النمو الاقتصادي.

تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي بحيث انه إذا كان هناك عدم التنويع في الاقتصاد او الاعتماد على عدد محدد من المنتجات الى عدم الاستقرار في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

-الزيادة في الفرص الوظيفية: إذا كان هناك العديد من الفرص الاستثمارية فذلك يحقق تنمية مستدامة بحيث تزيد درجة الترابط بين القطاعات الاقتصادية وكل ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة ويولد ذلك فرص وظيفية ويقلل من البطالة.

-الزيادة في القيمة المضافة بحيث ان التنويع الاقتصادي يساهم في توليد الفرص الاستثمارية ومن ثم الى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها وذلك يؤدي الى الزيادة في القيمة المضافة " [1].

[1] ضيف احمد، عزوز احمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19، الجزائر، البويرة، 2018، ص22.

المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو الهدف ضروري لمعظم الدول النفطية، لذا يمكن تلخيص اهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي [1]:

-الابتعاد عن المخاطر: الهدف الأساسي منه هو الابتعاد عن المخاطر التي تحيط بالاقتصاد احادي الجانب الذي يعتمد على قطاع واحد ويمول ايراداته من مصدر واحد مما يجعله عرضة لتقلبات الإنتاج والاسعار. كما ان الاعتماد على مورد واحد مثل النفط او الغاز في الإنتاج والتصدير ينطوي على مجموعة من المخاطر منها تغيرات أسعار النفط والطلب العالمي فهي متغيرات غير مستقرة، بالإضافة الى ذلك فانه يجعل الاقتصاد هشا ضعيفا معرضا للصدمات بشكل كبير.

-يساعد التنويع الاقتصادي في بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة الازمات ويضمن حالة الاستمرارية من اجل تنفيذ المشاريع الاقتصادية والعمل على تنفيذ الخطط، كذلك البيئة المستقرة تجذب الاستثمار وتشجع معدلات نمو الاستثمار.

-الحاجة الى التنويع الاقتصادي من اجل خلق زيادة في تراكم راس المال البشري وارتفاع معدلات الإنتاجية، وفي الاقتصادات أحادية الجانب يكون هناك ضعف في تراكم راس المال البشري وتدهور في معدلات الإنتاجية.

-في ظل الاقتصاد احادي الجانب يتم الاعتماد بشكل تام على القطاع العام ويضعف القطاع الخاص، بينما في حالة التنويع الاقتصادي تكون هناك حالة من التوازن يتم من خلالها توفير الحافز للقطاع الخاص والعام وخلق التنافسية بين القطاعين.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن قياس درجة التنويع الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات، تختلف كفاءتها وملائمتها في القياس. يكمن هذا الاختلاف في ان كل مؤشر يختص في قياس خاصية معينة، فمعامل الاختلاف يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (dispersion)، معامل جيني يقيس خاصية التركيز (concentration)ومعامل هيرفندال-هيرشمان (Herfindhal-Hierschman) والذي اختصاره (HH) والذي يعد الأكثر شيوعا.

[1] بشير هادي عودة الطائي، دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق (شروط واليات القياس)"دراسة كمية لل سنوات2003-2019"، مجلة اقتصادات شمال افريقيا، العراق، العدد 26، سنة 2021، ص51-52.

1-مؤشر هيرفيندال-هيرشمان:

اذ يعتمد في قياسه على تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، صمم هذا النموذج في الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي من قبل المحاكم الامريكية لقياس شدة الاحتكار في صناعة معينة بهدف قياس مقدار التركز في الصناعة او قطاع معين.

يعطى بالعلاقة التالية:

$$H \cdot H = \frac{\sqrt{a_{i=1}^{n}(\dot{x}\imath|x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

x_i= ناتج القطاع i

x= الناتج الإجمالي للاقتصاد

n= عدد القطاعات

حيث تتراوح قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد، كلما كانت القيمة منخفضة او قريبة من الصفر كلما كان الاقتصاد أكثر تنوع (القطاعات تساهم بصورة متوازنة في تكوين الإنتاج)، في المقابل إذا زادت قيمة المعامل واتجهت نحو الواحد فان ذلك يعني ان الاقتصاد اقل تنوع (الإنتاج يكون مركزا في قطاع معين). اي ان القيمة المرتفعة دليل على ضعف الاقتصاد فيما توضح القيمة المتدنية قوة الاقتصاد من خلال تنوعه.

وكمثال على قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان

الجدول رقم(3): قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان(H.H) في الجزائر للفترة 2004-2016

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة H.H	0.287	0.266	0.299	0.134	0.175	0.206	0.187	0.130	0.101	0.046	0.038

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم(1).

من خلال الجدول الاعلاه نلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2004 الى سنة 2008، حيث تضاعفت قيمته من 0.199 الى 0.299 وفي سنة 2015 نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر لتقارب الصفر(0.046) ثم تنخفض الى (0.038) سنة 2016.

يمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر سنة 2015 و2016 الى انخفاض حصة المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول في هذه السنة من 99.68 دولار للبرميل سنة 2014 الى 54 دولار للبرميل سنة 2015 لينخفض الى 42 دولار للبرميل سنة 2016.

ويمكن اثبات مدى ارتباط تغيرات مؤشرH.H بتغيرات أسعار البترول من خلال مقارنة تطور معدل نمو هذا المؤشر مع تطور معدل التغير في أسعار البترول. والجدول التالي يبين علاقة تغيرات قيمة مؤشرH.H وتغيرات سعر البترول.

الجدول رقم(4): تطور معدل نمو مؤشرH.H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشرH.H	0.287	0.266	0.299	0.134	0.175	0.206	0.187	0.130	0.101	0.046	_0.03
مؤشرH.H%	3.237	7.317	12.40	55.18	30.59	17.71	9.233	30.48	22.30	54.45	17.39
سعر البترول	66.02	74.66	98.60	62.16	80.25	112.9	111.5	109.4	99.62	52.83	42.02
سعر البترول%	20.93	13.08	32.06	36.95	29.10	40.68	1.222	1.865	8.973	46.96	20.46

المصدر: ضيف احمد، عزوز احمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

2-مؤشر التركيز:

يقيس هذا المؤشر مستوى التركيز السوقي لحصة دولة ما من الصادرات على الواردات العالمية في سلعة او مجموعة من السلع [1]، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j-i}^{n}\left(\frac{x_g}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث ان:

H_i: قيمة مؤشر التركيز

X_{ij}: قيمة الصادرات او الواردات في البلد j للمنتج i

N: العدد الأقصى للاقتصاديات الفردية خلال الفترة المدروسة

إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والواحد فهذا يعني ان تركز الصادرات والواردات قليل، فيما القيم العالية للمؤشر تشير الى تركز أكبر.

3-مؤشر التنويع:

يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في اجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلعة الرئيسية في الصادرات العالمية [2].

إذا اقترب المؤشر من الصفر هذا يدل على تنوع الصادرات وهي الحالة الجيدة لاي اقتصاد، اما إذا ابتعد عن الصفر فهذا يدل على عدم التنويع في الصادرات، وإذا تطابق المؤشر مع الصفر دليل على تطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

وهناك مؤشرات أخرى مثل مؤشر شانون والذي يحسب المساواة في توزيع فرص العمل في مختلف القطاعات هي اعلى معايير التنوع بحيث كلما انخفضت القيمة كان الاقتصاد أكثر تنوع.

[1] صاري إسماعيل، التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ال عدد02، اوت 2019، ص904.

[2] إسماعيل صاري، بوضياف مختار، سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 1، 2019/02/01، ص411.

مؤشر محفظة التباين يجسد خصائص الصناعات الفردية والعلاقات بين مدخلات الصناعة وعدم الاستقرار بحيث كلما انخفض التباين كلما كان الاقتصاد أكثر تنوع.

نموذج المدخلات والمخرجات هنا تقارن تأثيرات النمو والاستقرار باستراتيجيات التنويع التي تنطوي على تغيرات في مستوى وتركيبة من الطلب النهائي الخارجي بحيث يحدد اثار النمو والاستقرار استراتيجيات التنويع المختلفة، الناتجة عن التغيرات في العلاقات في مصفوفة المدخلات والمخرجات [1].

المطلب الرابع: مستويات التنويع الاقتصادي

يوجد نوعين مختلفين من التنويع الاقتصادي حسب مجال كل نوع، فهناك تنويع اقتصادي خاص بالمستوى الخاص متعلق بالعملية الإنتاجية للمؤسسة، وتنويع اقتصادي خاص بالمستوى الكلي وله علاقة بهيكل التجارة الخارجية للدولة.

1- تنويع الإنتاج: هناك نوعين من التنويع: تنويع الإنتاج على مستوى المؤسسة وهو التنويع في السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات من خلال انتاج سلع وخدمات جديدة ولكن دون التوقف عن انتاج المنتجات القديمة وذلك من اجل التقليل من المخاطر وتخفيفها، وللسيطرة على تقلبات الطلب على بعض السلع. او لوجود فائض في معدات والطاقات الإنتاجية في المؤسسة. او بهدف تحقيق معدل نمو أكبر وارباح كثيرة.

ويحدث التنويع في المؤسسة من خلال الاندماج مع مؤسسات أخرى التي تكون تعمل في نفس مجال عملها لوجود ترابط بين منتجات المؤسسة والمنتجات التي ترغب المؤسسة في انتاجها مثل الخصائص التكنولوجية الخاصة بالإنتاج او الخبرة في اجراء بحوث حول المنتجات [2].

اما على مستوى الاقتصاد ككل يكون التنويع عندما تساهم القطاعات الاقتصادية والتي هي قطاع الزراعة، قطاع الصناعة (الاستخراجية/التحويلية) وقطاع الخدمات في توليد الناتج والدخل الوطني[3].

2-تنويع التجارة الخارجية: التجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات بين الدول من خلال مجموعة من القوانين والسياسات التي تعقد بين هذه الدول، حيث ان التنويع في التجارة الخارجية يرتبط بتحليل الهيكل السلعي لها في جانبين رئيسيين وهما الصادرات والواردات. فمن خلال هذا التحليل يمكن ان نعرف مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن

[1] بشير هادي عودة الطائي، مرجع سبق ذكره، ص54-55

[2] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2016)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، العدد 2، السنة 2016، ص638

[3] محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص412.

طريق قياس نسبتها في اجمالي الصادرات فشدة الاعتماد عليها يؤثر على استمرار التنمية فذلك التنويع في الصادرات هو أحسن حل للاستمرار. فالتنويع في الصادرات يعني توسيع الأصناف التي تزود بها الاسواق الخارجية، وكذلك تزويدها بالخدمات الأولية ومنتجات تم معالجتها وتحويلها، والصناعات النصف جاهزة من الناتج المحلي، التنويع في الصادرات يحميها من بعض الاخطار مثل انخفاض سعر احدى السلع او انخفاض انتاجها.

والتنويع في الواردات أي شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد والعدم التركيز على نوع واحد من السلع سيؤثر على التنمية الاقتصادية، أي الاستغناء قدر المستطاع عن المنتجات الخارجية بقدر الاعتماد على المنتجات المصنعة محليا بمعنى اخر تقليل أصناف الواردات والتركيز على التكنولوجيا الحديثة المعقدة.

3-التنويع في الأسواق: إذا كان هناك الاعتماد على سوق واحدة او عدد قليل من الأسواق ينتج عنه مخاطر عديدة ففي حالة الانخفاض الطلب على سلعة او منتج قد يؤثر على الاقتصاد، فلو هناك تنوع بحيث انه إذا كان هناك انخفاض طلب على سلعة ما لا يؤثر ذلك على الاقتصاد بما ان الطلب على السلع الأخرى مستقر. ويمكن تحقيق قدرة تنافسية من خلال الدخول في أسواق جديدة بمنتجات جديدة فالتنويع في الأسواق يقلل من التعرض الى الصدمات الخارجية ويعمل على تقليل درجة الطلب على السلع والمنافسة الجديدة.

فالاعتماد على عدد كبير من الأسواق والمنتجات ووجهات التصدير أفضل بكثير من التركيز على القليل ومع انه هذه العملية تكون مكلفة ومخاطرها كثيرة وعائداتها تكون على المدى الطويل الا انه مكاسبها التنموية كبيرة أيضا. [1]

4-التنويع في القطاعات التنافسية: الاقتصادات الأكثر تنوع تتميز بقدرتها على التحكم في المنتجات الأقل انتاجا على المستوى العالمي، حيث تتحكم في هذه النتيجة أسعار السلع وأسعار السلع البديلة لها [2].

5-تنويع الأصول: تنقسم أصول أي دولة الى ثلاثة أنواع: طبيعية، منتجة وغير ملموسة.

[1] موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 5، ديسمبر 2016، ص136.

[2] إسماعيل صاري، بوضياف مختار، سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سطيف، ال عدد1، 2019/02/01، ص399.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية واهميتها وأهدافها

1-تعريف التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من اهم المؤشرات الاقتصادية وليست من الاهداف الرئيسية للاقتصاديين والمفكرين فقط بل من اهداف الحكومات أيضا ومهما كانت التنمية الاقتصادية عملية نسبية، تختلف أهميتها وأهدافها من بلد الى اخر فلهذا يوجد العديد من المفاهيم والتعاريف للتنمية الاقتصادية منها ما يلي:

يرى جيرار دميري" ان التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، أي لتحقيق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع ومواصلته لفترة طويلة" [1].

وكذلك عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على انها تحسين مستوى الرفاهية للسكان والافراد جميعا وذلك على أساس مشاركتهم في التنمية والتوزيع العادل للفوائد، وذلك بعد تطبيق مجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للتقليل من نسبة الفقر ورفع مستوى المعيشي وممارسة الحريات بشكل مطلق [2].

التنمية الاقتصادية هي عملية تسمح للمجتمع بالتقدم ورفع مستوياته في الإنتاج من خلال تطبيق مهاراته البشرية الموجود، حيث ان التنمية الاقتصادية لا تتعلق بالتغيرات الاقتصادية فقط كذلك تتعلق بالتغيرات الاجتماعية السياسية والثقافية، وتتضمن أيضا زيادة الدخل القومي والتقدم التكنولوجي وتحسن مستويات الصحة والمعيشة.

2-أهمية التنمية الاقتصادية: حيث تكمن أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي:

- تحسين الفعالية الاقتصادية: يقصد بها تشجيع الإدارة لترشيد الموارد البشرية والطبيعية وذلك لإشباع حاجات المجتمع وذلك تحمل مؤسسات المستهلكين للمسؤوليات من خلال توفير السلع والخدمات التي يحتاجونها ويستخدمونها من خلال إقرار السياسات الحكومية.
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات، ومحو الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع.
- اما على مستوى الاقتصاد الكلى فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

---

[1] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص50.

[2] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص147-148.

-تحسين العدالة الاجتماعية: أي تحسين جودة الحياة واشباع حاجات المجتمعات البشرية الحاضرة والمستقبلية وإتاحة فرص عمل للجميع والخدمات الاجتماعية من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار.

-الاندماج والتكامل البيئي: وذلك من خلال الاهتمام بالمحافظة على المحيط الحيوي في جميع اعمال المجتمعات البيئية وحماية النظم الطبيعية عبر إجراءات حماية جودة البيئة.

3-اهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف اهداف التنمية من دولة الى أخرى وذلك لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة، الا ان هناك بعض الأهداف المشتركة للدول النامية من خلال مجموعة من الخطط التنموية التي يضعها متخذو القرارات والتي تتمثل فيما يلي [1]:

-توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

-الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي او التضخم.

-التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلية في برامج التنمية الاقتصادية.

-حصر إمكانيات لرفع معدلات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات.

-تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصادية وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

-السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع الأنشطة الاقتصادية وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

[1] قنادرة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص75-76.

الشكل رقم (8): الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية [1].

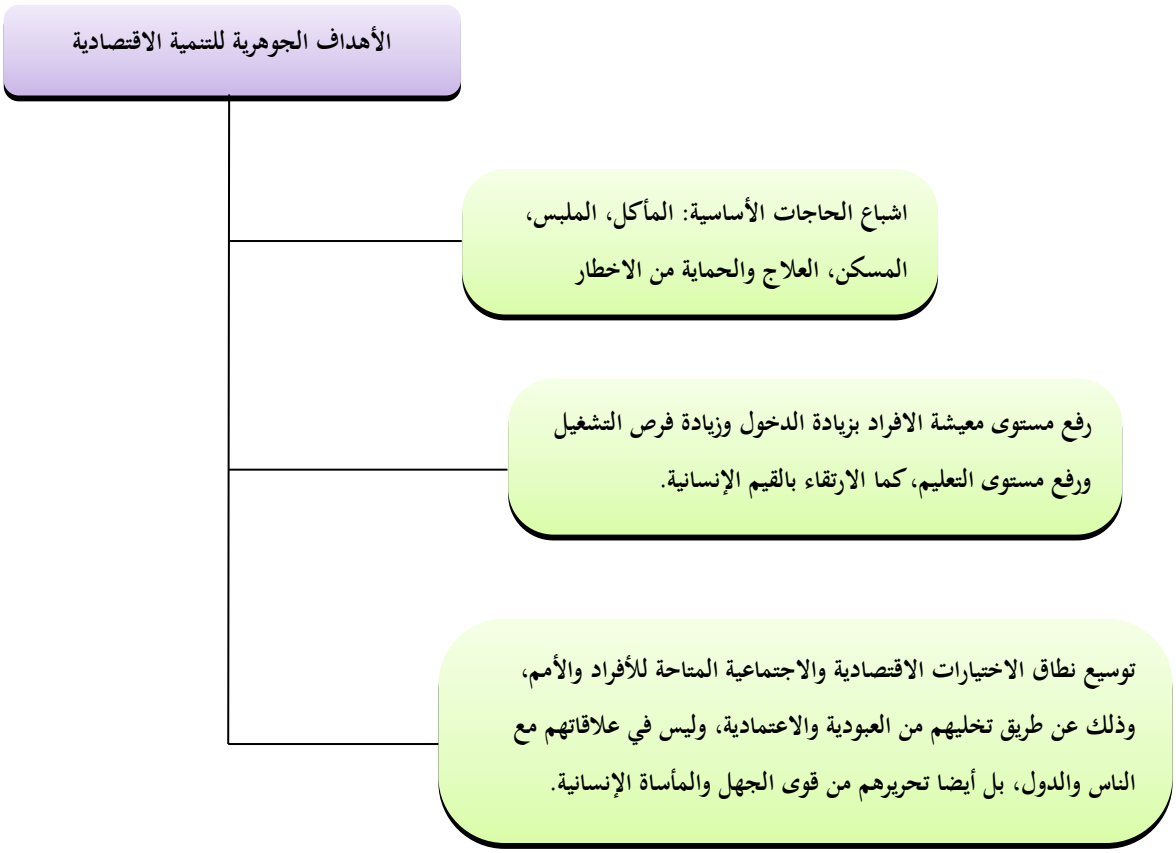

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات المذكورة.

[1] هواري يرمقان، يواو يوسف، اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص47.

المطلب الثاني: ابعاد وعوامل التنمية الاقتصادية

1-ابعاد التنمية الاقتصادية:

يوجد عدة ابعاد للتنمية الاقتصادية تتمثل في [1]

-البعد الاقتصادي:

يقصد به رفع معدلات التنمية الاقتصادية لتعزيز الترابط بين قطاعي الزراعة والصناعة وبما يحسن القدرات التنافسية عند التعامل مع الخارج وذلك من خلال تنويع وتطوير الإنتاج الوطني، وتمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تعبئة الادخار الوطني والتشجيع على الاستثمار الخاص المحلي مع تقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية لانها في غالب الأحيان تكون مرتبطة بشروط.

-البعد البيئي:

العنصر البشري يعتبر الثروة الحقيقة لعملية التنمية وللمجتمع كذلك، وان التنمية البشرية هي عملية تسمح بوجود عدة خيارات وتلبية الحاجات البشرية كالتعليم، الصحة، محاربة الفقر، حق التعبير والمشاركة في اتخاذ القرارات ضمن استراتيجيات الانفاق على ما تم ذكره وتنمية الموارد لا استنزافها.

-البعد الاجتماعي:

تنظر التنمية الى البشر على انهم ثروة حقيقة للمجتمع وان التنمية البشرية ماهي الا عملية توسيع الخيارات لذا فمضمون التنمية المستقبلية ينصرف الى تلبية الحاجات البشرية كالتعليم، الصحة، محاربة الفقر، حق التعبير، المشاركة في اتخاذ القرارات في ضوء استراتيجية تنظر الى الاتفاق على ما سبق ذكره وتنمية الموارد لاستنزافها.

-البعد السياسي:

ويقصد به تطبيق التنمية السياسية التي تكون من خلال الاستعمال الرشيد والمحكم وإدارة الجانب السياسي بشكل شفاف والمشاركة في اتخاذ القرارات وزيادة معدل المصداقية واستمرار السيادة والاستقلالية للمجتمع بحيث انه هذا البعد يساهم بفاعلية في تجسيد معايير الاستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

[1] ايمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة" مدخل بيئي مقارن"، كلية الإدارة التكنولوجيا، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الدار الجامعية، 2007، ص63.

-البعد التكنولوجي:

وذلك من خلال استخدام كفؤ للتكنولوجيا التي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في مجال الصناعة بطريقة محسنة والاستغناء على الطاقة التي تكون مضرة بالبيئة والاعتماد على الطاقات البديلة الغير مضرة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

-البعد الدولي:

حيث يكون له علاقة بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات شمال_ جنوب وجنوب_ جنوب من خلال دعم مختلف اشكال التعاون الاقتصادي والإقليمي.

2-عوامل التنمية الاقتصادية:

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التنمية الاقتصادية وذلك راجع الى تعدد المتغيرات. لذلك فان تحديد العوامل المتحكمة في التنمية الاقتصادية مهم تفعيلها واستمراريتها واستقرارها من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والتغيرات المناسبة، حيث هناك عدة يمكن من خلالها تحديد التنمية الاقتصادية منها الاقتصادية والغير الاقتصادية نلخصها فيما يلي:

أ-العوامل الاقتصادية: هناك خمسة عوامل تتمثل في:

-عامل كمية ونوعية الموارد البشرية:

من العوامل التي تحدد التنمية الاقتصادية هو عامل الدخل الفردي الحقيقي حيث انه يساوي الناتج الإجمالي قسمة عدد السكان ومنه إذا كان معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة عدد السكان فان معدل الدخل الحقيقي يكون أكبر وهذا يعني ان زيادة في معدل التنمية الاقتصادية.

ومن جهة أخرى الزيادة في العدد السكاني ينتج عنه زيادة في حجم القوى العاملة وانتاجية العمل تؤثر على التنمية لأنه يتم استعمالها لقياس قدرة اقتصاد ما على تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع وخدمات وعن مدى تخصيص الموارد الاقتصادية وهناك عوامل تحدد معدل إنتاجية العمل: نسبة التعلم، الوقت المبذول في العمل، المهارات الفنية، المستوى الصحي وكذلك درجة التنظيم في العمل حيث انه كلما كانت هذه العوامل متوفرة وجيدة فانه إنتاجية العمل تكون جيدة ومعدلها مرتفع[1].

[1] حوبي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 110.

-عامل الموارد الطبيعية:

تعتمد التنمية الاقتصادية على كمية ونوعية الموارد الطبيعية في بلد معين مثل الثروة المائية والثروة الغابية والثروة الحيوانية وكذلك الثروة الترابية. فالإنسان يستعمل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بحيث يمكن ان تكون هذه الموارد غير ثابتة او بمعنى اخر غير دائمة، فمن الممكن اكتشاف موارد جديدة واستغلالها مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (الطاقات المتجددة) التي تؤدي الى زيادة التنمية الاقتصادية في المستقبل.

-عامل تراكم راس المال:

يعتبر تراكم رأس المال عامل مؤثر في التنمية الاقتصادية وله علاقة بحجم الادخار بمعنى اخر مقدار الدخل الذي يمكن للمجتمع ادخاره وتوفيره وعدم انفاقه السلع الاستهلاكية بل استهلاكها على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية، وذلك من خلال التخلي عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحالي وادخار الدخل للتوفير. هذا الامتناع يذهب الى النشاطات الاستثمارية [1].

-عامل التخصص والإنتاج الواسع:

يعتبر هذا العامل من اهم العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية حيث ان تقسيم العمل والتخصيص في هذا العمل ينتج عنه تحسين نوعية وكمية الإنتاج بنفس كمية المدخلات في هذا الإنتاج وذلك ما يطلق عليه تسمية تحسين الكفاءة الإنتاجية. والبلدان النامية تحتاج الى تقسيم العمل والتخصيص وذلك راجع الى حجم الأسواق المحدودة [2].

-عامل البيئة الاقتصادية:

أي دولة تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية تحتاج الى بيئة مناسبة، ويقصد بالبيئة الاقتصادية مجموعة من العوامل التي تساعد وتسهل عملية تحقيق الأهداف مثل وجود نظام مصرفي كفؤ وفعال قادر على تمويل عملية التنمية الاقتصادية ونظام مصرفي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة الاستثمارات سواء الداخلية او الخارجية وان يكون هناك نظام سياسي يعمل على تحفيز التقدم والتنمية الاقتصادية معا [3].

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الطبعة الاولى، الأردن، 2009، ص44.

[2] علي جدوع شرفات، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3] المرجع نفسه.

ب-العوامل الغير الاقتصادية:

إذا كانت العوامل الاقتصادية مهمة في عملية التنمية الاقتصادية، فان العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لها نفس القدر من الأهمية وتتمثل فيما يلي:

-عامل التقدم التكنولوجي: عامل التقدم التكنولوجي يساعد ويساهم في تطوير المعرفة الفنية وتطبيقها وذلك ينتج عنه ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد وهو ليس فقط ظهور اختراعات جديدة فقط فهو ايضا زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة.

-عامل انتشار التعليم:

التعليم عامل مهم في التنمية الاقتصادية بحيث انه يستهدف العقول والأفكار ليتم تحقيق تنمية أي توليد موارد بشرية تساهم في زيادة العوائد وتحقيق معدل مرتفع في إنتاجية العمل والذي يعتبر من عوامل التنمية الاقتصادية في مجتمع ما.

-العوامل السياسية:

الاستقرار السياسي من العوامل المتحكمة في التنمية الاقتصادية فكلما كان الاستقرار في البلد كلما كانت الأنظمة قوية ومستقرة وفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة فالدول المتقدمة التي معدل التنمية فيها عالي ذلك راجع لوجود هيكل نظامي متين.

-العوامل الاجتماعية:

التغير في سلوك الافراد والتي تتغير بتوسع التعليم يؤثر على التنمية الاقتصادية. فتغير القيم وتطوير الكفاءات وتغير المواقف يؤدي الى زيادة في عرض راس المال البشري والتي تساعد في زيادة معدل التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

1-مقاييس التنمية الاقتصادية:

تسعى الدول النامية الى تحقيق معدل عالي للتنمية الاقتصادية، ولصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف وتقويم النتائج ومدى التقدم في عملية التنمية نحتاج الى مجموعة من المؤشرات، ونظرا لتطورات والجهود المبذولة فان المؤشرات هي أيضا تتطور نذكر منها ما يلي وهناك مقاييس اقتصادية ومقاييس اجتماعية:

أ -المقاييس الاقتصادية:

-الناتج القومي الإجمالي GNP :

يتم قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل القومي الإجمالي، لكن معظم الاقتصاديين لم يقبلوا هذا المقياس لأنه يستبعد التغير في السعر ولا يأخذ بعين الاعتبار معدل نمو السكان ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان.

-الناتج القومي للفرد:

يعتبر الناتج القومي للفرد من مؤشرات قياس التنمية ولتحقيق معدل أكبر في هذا المقياس يجب ان يكون معدل الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان وكذلك يجب ان يكون مساواة في الدخل أي توزيع عادل في الناتج القومي بين جميع فئات المجتمع.

-مقياس الحاجات الأساسية :

نظرا لوجود نقائص في المقاييس السابقة لجأ المفكرين الى مقياس آخر يتم من خلاله قياس التنمية الاقتصادية وهو مقياس اشباع الحاجات الأساسية والذي يتمثل في قياس الاستهلاك وعرض السلع وتحديد فجوة اشباع الحاجات الأساسية وكذلك ضرورة توفير الغذاء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للمعيشة للفرد) وبذلك أصبح مقياس التنمية الاقتصادية هو مقدار دولة ما في اشباع الحاجات الأساسية لسكانها وتحقيق مستوى اعلى من الرفاهية.

ب -المقاييس الاجتماعية:

ظهرت هذه الحركة لمعالجة نقائص المؤشرات الاقتصادية حيث توجهت هذه المؤشرات الى قياس العدالة والامن والتعليم ومستوى التغذية والمياه الصالحة للشرب والسكن في بلد معين، لكن من بين المشكلات التي واجهت هذا المؤشر تركيب رقم قياسي للرفاهية ومكوناته، حيث يوجد مؤشرين يقيسان التنمية في هذا المجال وهما مؤشر نوعية الحياة ومؤشر التنمية البشرية.

-مقياس نوعية الحياة PQLT :

تم تطوير هذا المقياس ليصبح من المؤشرات التي تحدد التنمية الاقتصادية حيث ان هذا المقياس حيث يتكون من ثلاث مكونات: وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل ومستوى القراءة والكتابة عند العمر 15سنة، ومتوسط نسبة كل مكون من هذه المكونات تكون 33%.

-مقياس التنمية البشرية HDI :

هذا المقياس طورته الأمم المتحدة وذلك من خلال التقارير السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية، يقاس هذا المقياس بتحديد ثلاثة مكونات وهي طول فترة الحياة تعرف بتوقع الحياة عند الولادة[1]، والمكون الثاني هو المعرفة وتقاس بمعدل تعلم الكبار وسنوات الدراسة، والمكون الثالث مستوى المعيشة يقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد، حيث ينحصر هذا المؤشر بين الصفر والواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.

***2*-مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:**

لتحقيق أي دولة للتنمية الاقتصادية يجب عليها رفع معدلات الاستثمار وذلك يكون بنفس مستوى معدل نمو السكان وهذا يعبر مشكلة الدول النامية أي انخفاض معدل حجم استثمارات فيها، حيث يصبح معدل الادخار عقبة امام زيادة الاستثمارات والذي يحتم على الدول النامية الحصول على قروض خارجية لتحقيق تنمية اقتصادية مستمرة. ولكن يتعين على الدول النامية الاعتماد على نفسها وتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات وذلك بإقرار سياسات وتشريعات الملائمة تمكنها من الارتفاع بمعدل الادخار القومي والوصول الى مستوى المرغوب ومن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ما يلي:

-الموارد المحلية :

تتمثل في مدخرات القطاع العائلي التي يمكن استثمارها مباشرة في مجال الزراعة والصناعة والخدمات الأخرى، مدخرات قطاع الاعمال مثل الاحتياطات والارباح غير موزعة وكذلك يوجد مدخرات الحكومة والتي تنشا نتيجة زيادة إيراداتها عن نفقاتها وكذلك ما يتم الحصول عليه من التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجال الاستثمار.

-التمويل المصرفي :

البنوك هي التي تمول قطاع الاعمال باحتياجاته التمويلية سواء كان عام او خاص او كان يعمل في مجال الصناعة او التجارة او خدمات أخرى، حيث تقوم البنوك المتخصصة (العقارية، الزراعية والصناعية) وبنوك الاستثمار وأحيانا البنوك

[1] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 24-25.

التجارية بتمويل الأصول الثابتة وفق التشريعات المصرفية، اما البنوك التجارية كذلك البنوك المتخصصة بتمويل الراس المال العامل.

-التمويل الأجنبي :

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية تلجا الدول النامية الى الحصول على التمويل من مصادر اجنبية ويتمثل هذا التمويل في [1]: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية. المنح والمعونات من الدول الأجنبية.الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الافراد والشركات والهيئات الأجنبية.

المطلب الرابع: عوائق التنمية الاقتصادية

هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية في الدول النامية تتمثل في [2]:

1-العقبات الاقتصادية:

-قلة التكوين لراس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

-انخفاض مستوى الدخل مما ينجم عنه انخفاض حجم المدخرات وانخفاض مستوى التغذية.

-عدم ظهور فرص الاستثمار المربحة.

-قلة المهارات العمالية التي تؤدي الى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم.

-عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا امثلا.

2-العقبات الاجتماعية، السياسية والفكرية:

-العادات القديمة التي لم تعد تتماشى مع متطلبات المجتمع الحديث حيث تؤثر على التنمية بطريقة سلبية فالدول النامية تجد صعوبة في تخطي مثل هذه العادات والانفاق الاستهلاكي بالطريقة القديمة.

-استخدام موارد المجتمع بطريقة غير لائقة مع متطلبات التنمية والاسراف في استعمالها.

-المعوقات السياسة التي تتمثل في غياب التنظيم السياسي الذي ينتج عنه تزعزع في الاستقرار والذي يبعد الاستثمار الأجنبي والمحلي.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 187.

[2] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

3-العقبات التكنولوجية والتنظيمية :

-عدم التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص لان هناك بعض المشاريع الاقتصادية التي تحتاج الى تعاون من الناحية التنظيمية.

-عدم تطوير الجهاز الإداري بما يتناسب مع التكنولوجيا الحديثة من اجل رفع معدلات التنمية.

-سوء الإدارة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من الكثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية.

-وللقضاء على مثل هذه العقبات يجب تعاون القطاع العام والخاص وذلك للاستفادة من خبرات القطاع الخاص في التسيير والإدارة ونقل التكنولوجيا وذلك من اجل التحكم في الجودة والتكلفة.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الناشئة والمقاولتية في تنويع وتنمية الاقتصاد

المطلب الأول: تعريف وخصائص المؤسسات الناشئة

1-تعريف المؤسسات الناشئة

اختلفت تعاريف المؤسسات الناشئة من دولة الى أخرى وذلك لاختلاف درجة نمو اقتصاد كل دولة واما يكون هذا التعريف بنص قانوني او تعريف اداري، ومنه تعريفها حسب كل دولة:

-تعريف الولايات المتحدة الامريكية :

عرفت الولايات المتحدة الامريكية المؤسسات الناشئة على انها ذات ملكية وإدارة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل تنشط فيه ويمكن تحديدها بالاعتماد على حجم المبيعات حيث ان المؤسسات الخدماتية والتجارية بالتجزئة يكون رقم اعمالها من 1الى 5 مليون دولار، والمؤسسات التجارية بالجملة رقم اعمالها من 5 الى 15 مليون دولار ومعيار عدد العاملين فالمؤسسات الصناعية يكون عدد عمالها لا يفوق 250 عامل.

-تعريف اليابان :

اعتمد اليابانيون في تعريفهم للمؤسسات الناشئة على معيارين هما معيار راس المال (اقل من 50 مليون) ومعيار عدد العمال (لا يزيد عن 300 عامل).

-تعريف الاتحاد الأوروبي:

حسب الاتحاد الأوروبي فانه يختلف تعريفها من دولة الى أخرى حيث عرفها بانها كل مؤسسة تأخذ شكل قانوني تمارس نشاط اقتصادي معين يكون عدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل ورقم اعمالها لا يتجاوز 50 مليون أورو او مجموع ميزانيتها 47 مليون أورو [1].

-تعريف الجزائر:

تم تعريف المؤسسات الناشئة من خلال القانون الصادر في 12ديسمبر 2001 صدر القانون رقم 01-18 على انها كل مؤسسة انتاج للسلع او الخدمات توظف من 1 الى 250 عامل ولا يتجاوز مجموع ولا يتجاوز رقم اعمالها 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 فما أكثر من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الناشئة" [2].

---

[1] الياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص398.

[2] سمير براهيمي، دور بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف، مذكرة ماجستير، جامعة ام البواقي، 2009-2010، ص133.

2-خصائص المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

-مرونة الإدارة: حيث تتميز الإدارة في هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة ومواكبتها وذلك راجع الى الطابع الغير الرسمي للتعامل مع العملاء وبين العاملين وكما تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات[1].

-سهولة التكوين: حيث يسهل تكوينها من الناحية القانونية وصغر رأس مال تشغيل المشروع أي صغر حجم القروض اللازمة مخاطرها كما ان هذه المؤسسات لا تحتاج الى دراسات ووثائق عادة ما تكون الأفكار وراء هذه الاعمال وليس الإمكانيات الكبيرة الهائلة.

-الفعالية والكفاءة : تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الناشئة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها واشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير[2].

-سهولة الدخول والخروج من السوق: نسبة لانخفاض رأس المال الثابت والمعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية وسهولة تحويل الأصول الى سيولة بالبيع دون خسائر كبيرة، فذلك يتيح للمؤسسات الناشئة الدخول والخروج من السوق في فترة زمنية قصيرة.

-الرأس المال المنخفض: حيث تتميز هذه المؤسسات بانخفاض رأسمالها اثناء انشائها او خلال تشغيلها وهذا ما يجعلها سهلة ومتاحة للمستثمرين الجدد.

-التجديد: لضمان استمرار أي مؤسسة مهما كان شكلها او مجال عملها فيجب مواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي لإحداث عملية التجديد من خلال البدائل الجديدة للمنتجات[3].

[1] خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2013/2012، ص10.

[2] خياري ميرة، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] نفس المرجع، ص 11.

المطلب الثاني: اشكال المؤسسات الناشئة وكيفية انشائها

1-اشكال المؤسسات الناشئة: تتخذ المؤسسات الناشئة عدة اشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ومن بين تلك الاشكال ما يلي:

أ -مؤسسات ناشئة حسب توجيهها

يوجد ثلاثة اشكال هي[1]:

-مؤسسات عائلية: يكون مقر اقامتها المنزل والعمال فيها هم افراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة او انتاج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة وتركز في بعض الفروع الخاصة كالنسيج وتصنيع الجلود.

-مؤسسات تقليدية: تتميز هذه المؤسسات بالعمل العائلي او الاستعانة بيد عاملة من خارج افراد العائلة وهذا ما يعتبرها غير المؤسسات العائلية، وإنتاج منتجات بسيطة او تقليدية التي تكون ذات طابع يدوي وعادة ما يكون مكان عملها ورشة صغيرة وتستخدم معدات وأدوات بسيطة.

-مؤسسات متطورة وشبه متطورة: يختلف هذا النوع عن البقية لاتباع قواعد الإنتاج الحديثة من جهة استخدام رأس المال الثابت ومن جهة درجة تنظيم *العمل* ويتم انتاج المنتجات بطريقة منظمة وفق مقاييس الصناعة الحديثة، وتختلف درجة تطبيق التكنولوجيا بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة باختلاف الحاجات العصرية. حيث تسعى الدول النامية التي تسعى الى تحقيق التنمية بتوجيه السياسات نحو إنعاش المؤسسات الناشئة المتطورة والشبه متطورة باستخدام أساليب وتقنيات جديدة واستعمال الات متطورة لتجديد قطاع المؤسسات التقليدية والعائلية الموجودة وتوسيع اشكال جديدة متطورة من المؤسسات تستعمل تكنولوجيا متقدمة في التسيير.

ب-مؤسسات ناشئة حسب تنظيم العمل:

-مؤسسات مصنعة: يوجد في هذا الصنف من المؤسسات المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة حيث تتميز المؤسسات المصنعة عن المؤسسات الغير مصنعة من ناحية تقسيم العمل ودرجة تعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وكذلك هناك اختلاف في طبيعة السلع والاسواق.

-مؤسسات غير مصنعة : يقصد بها المؤسسات العائلية والمؤسسات التقليدية (الحرفية) حيث ان المؤسسات العائلية تنتج منتجات تكون للاستهلاك الذاتي ويعتبر هذا أقدم شكل لتنظيمات العمل الا انه لا زال محل الاهتمام في الاقتصاد الحديث والمؤسسات يكون انتاجها حسب حاجات الزبائن[1].

[1] سعاد نائف برنوطي، إدارة الاعمال الصغيرة (ابعاد للريادة)، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص109,

ج-مؤسسات ناشئة حسب طبيعة المنتجات:

-مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية: وهي المؤسسات التي يكون نشاطها يعتمد على المنتجات الغذائية ومنتجات الجلود، الاحذية والنسيج، انتاج الورق ومنتجات الخشب، تحويل المنتجات الفلاحية. يعود سبب اهتمامها بهذه المنتجات لاعتمادها على الموارد الأولية المتفرقة وتقنيات الإنتاج البسيطة.

-مؤسسات انتاج السلع الوسيطية: هذا النوع من المؤسسات يكون مجال عملها هو تحويل المعادن، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم. ويعود التركز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي[2].

-مؤسسات انتاج سلع التجهيز: تتطلب هذه الصناعة تكنولوجيا متطورة وعالية وراس مال كثيف بالإضافة الى المعدات والأدوات، ولان المؤسسات الناشئة لا تتميز بهذه الخصائص يكون مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق ويكون لها بعض الفروع ففي الدول النامية يكون مجال نشاطها بسيط نوعا ما مثل عمليات الصيانة وتركيب قطع الغيار المستوردة واستخراج المعادن حيث ان هذه المؤسسات تنشط في عدة فروع اقتصادية وتبرز أهميتها من خلال هذا التصنيف.

د-مؤسسات ناشئة حسب الشكل القانوني

هناك ثلاثة اشكال قانونية للمؤسسات الناشئة وهي:

-التعاونيات: وهي مؤسسات يتم تأسيسها من قبل مجموعة من الأشخاص بشكل اختياري من بين أهدافها تامين احتياجات المؤسسين من سلع وخدمات بأقل تكلفة ممكنة.

-المؤسسات العمومية: تكون هذه المؤسسات تابعة للقطاع العام (الدولة) وامكانياتها ضخمة جدا تهدف الى تحقيق المصلحة العامة ولا تكون أهمية للربح حيث انها تستفيد من التسهيلات القانونية والإدارية ويوجد جهاز للرقابة يتمثل في الوصاية.

-المؤسسات الخاصة: تخضع للقانون الخاص وهما صنفين مؤسسات فردية وشركات

-مؤسسات فردية: مالكها شخص واحد يكون صاحب العمل يقوم بالأعمال التنظيمية وصاحب رأس المال حيث يوفر الموارد المالية للإنتاج تتميز هذه المؤسسات بالعدد القليل للعمال وبساطة سياساتها والحرية في اتخاذ القرارات والمرونة في الممارسات الإدارية وتعتبر هذه المؤسسات النموذج الأمثل للمؤسسات الناشئة.

---

[1] سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص109.
[2] نفس المرجع، ص110.

الشركات: الشركة هي عقد عمل بين فردين او أكثر ويشارك كل واحد بحصة مالية او القيام بالعمل واقتسام ما ينتج عن هذا المشروع سواء ربح او خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وتنقسم الى ثلاثة أنواع وهي:

شركات الأشخاص: تنشأ هذه الشركات منة خلال بعض الأشخاص الذين يعرفون بعضهم البعض والتي تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة:

شركات التضامن: هي عقد تضامن بين فردين او أكثر وغير محدود بحيث لو قام واحد منهم بعمل ما يجب ان يكون باسم الشركة وتكون هذه الحصص اما نقدية او عينية او حصة عمل ومن ايجابياتها انه نتيجة المسؤولية التضامنية تزيد ثقة المتعاملين بها ومن سلبياتها انه يتحمل الشركاء خسارة عمل لم يقوموا به [1].

شركة التوصية البسيطة: وهي كذلك من الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي بحيث انه تختلف عن شركات التضامن من ناحية الشركاء تضم شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة وشركاء موصون لا يسألون الا في حدود حصصهم [2].

وهناك أنواع أخرى من المؤسسات منها ما يلي:

شركة المحاصة: يقوم هذا النوع من الشركات من خلال عقد شفوي او كتابي بين فردين او أكثر لقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة لتحقيق ربح واقتسامه حسب الاتفاق وعند انتهاء النشاط الاقتصادي الذي تأسست لأجله تنتهي شركة المحاصة [3].

شركة الأموال: في هذا النوع من الشركات يقوم الشريك بتقديم حصة في رأس المال ولا يساهم بأكثر من حصته ومن أنواعها شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، تمتاز هذه الشركات بالقدرة العالية على استقطاب رؤوس الأموال واستقطاب العمالة وتطوير منتجاتها ومن عيوبها إجراءات تأسيسها تكون معقدة وعملية الاكتتاب تكون طويلة.

شركات ذات المسؤولية المحدودة: تصنف من الشركات التجارية وتكون مسؤولية الشركاء بمقدار حصته في رأس المال وهذه الحصص تكون قابلة للتداول وتخضع للقيود القانونية.

---

[1] رضا إسماعيل البسيوني، إدارة الاعمال، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 201-202.

[2] بادة فاروق، واقع الكفاءات المقاولتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2015-2016، ص86.

[3] بادة فاروق، مرجع سبق ذكره، ص68.

2-كيفية انشاء المؤسسات الناشئة:

لإنشاء مؤسسة هناك عدة خطوات يجب القيام بها وهي كالتالي:

أ-إيجاد فكرة لإنشاء للمؤسسة:

قد تكون هذه الفكرة حدس او رغبة تطورت مع الزمن، وقد تأخذ وقت طويا من اجل اكتشافها لأنها الفكرة الأولية لأي مشروع حيث يمر بمراحل للبحث عن فكرة مؤسسة في الأول يبدأ بإجراء بعض الاحصائيات التي تتعلق بالسوق والمجتمع والاسعار من خلال استعمال كل المعلومات المتواجدة والتي تسمى بالملاحظة اليومية، بل يجب أيضا الاهتمام بالظروف المالية للحياة وكل التصرفات التي يبديها الافراد يوميا من خلال الاستعلام عن كل الأشياء التي تحيط بهم. ثم تبدأ مرحلة نقد المنافسة بإيجاد نقاط القوة ونقاط الضعف لمنتجات المنافسين والطريقة التي تصنع بها فمن خلال هذا الانتقاد تنشأ أفكار جديدة واكتشاف المعوقات والصعوبات التي ممكن ان تواجهه. وفي النهاية تأتي مرحلة البحث عن بدائل وحلول واختيار البديل الأمثل ومنه تأتي الفكرة الاحسن [1].

ب-وضع خطة العمل:

فهي من اهم مراحل الانشاء يتم تحديد استراتيجية المؤسسة وأهدافها ووضع عرض تقديمي للاتصال بالموردين وجذب الاستثمار في المؤسسة [2]. حيث تتضمن هذه الخطة على ما يلي:

ملخص لخطة العمل، عرض خصائص المؤسسة وجودتها، دراسة حجم السوق ومعدل نموه والزبائن، تحديد نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات، تحديد الخطط التسويقية من سياسة الأسعار والترويج والاهداف التجارية، عملية المبيعات، توقع نسبة المبيعات والنفقات العامة وأسعار التكلفة.

ج-تمويل المشروع: هناك عدة أنواع للتمويل منها:

-التمويل الذاتي: يكون على شكل المساهمة الفردية او العائلية لإنشاء المؤسسة.

-المساعدات الدولة والاعانات: والتي تتمثل في:

صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسة الناشئة والذي يغطي النفقات التالية: دراسة الجدوى، تطوير خطة العمل، المساعدة التقنية، التكوين.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: حيث توفر للمؤسسة الأموال عن طريق القروض وتدعم أصحاب المشاريع.

---

[1] خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012-2013، ص 19-20.

[2] Chanteux A.et Niessen W. (2006). Les tableaux de bord et business plan. L. Venanzi, Edi.pro, Liège(Belgique), p363.

الصندوق الوطني للتامين عن البطالة: يساعد هذا الصندوق المقاولين العاطلين عن العمل الذين يكون سنهم بين 30-50 سنة على شكل قروض خاضعة لشروط.

-القروض البنكية: يمكن لصاحب المشروع اللجوء للقرض البنكي لتمويل مشروعه.

-المشاركة في الأسهم:

SOFINANCE : تساعد المؤسسات من خلال المساهمة في رأسمالها عند انشائها او إعادة هيكلتها بحيث تصبح مساهما فعليا في نهاية الفترة المتفق عليها تبيع حصتها.

FINALEP: من الشركات ذات الاسهم تجمع بين بنك التنمية المحلي والقرض الوطني الجزائري والوكالة الفرنسية للتنمية.

الجزائر استثمار: تساعد هذه الشركة المؤسسات الناشئة النقدية الأقلية المؤقتة في رأسمال المؤسسة الناشئة وهي عبارة عن شركة فرعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

-التمويل التساهمي: تحتاج هذه الطريقة الى شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لتوصيل أصحاب المشاريع بالخواص الذين يرغبون في دعمهم.

د-الإجراءات القانونية: قبل بدأ أي عمل او نشاط اقتصادي يجب تحديد الوضع والمسار القانوني للمؤسسة [1]:

-وضع الإطار القانوني: يجب اختيار الشكل القانوني المناسب للمؤسسة مثل اختيار الشكل الأكثر رواج في السوق والذي من خلاله يتم تحقيق الأهداف المسطرة فهي عملية معقدة ومكلفة.

-المسار القانوني: وهو عبارة عن مجموعة من الخطوات مثل تحرير وامضاء العقد عند الموثق وتسجيل العقد في السجل التجاري وكذلك تحديد مهام ومسؤوليات المسير وكيفية تسيير الشركة.

هـ-انطلاق النشاط الاقتصادي: وهي مرحلة العمل الحقيقي للمشروع وهذا يعني بدأ عملية التواصل مع الزبائن والموردين، حيث تظهر العلاقة مع الزبائن من خلال الاشهارات ووضع الأدوات الترويجية وزيادة عدد الزبائن والعلاقة مع الموردين من خلال إعطاء النصائح وتبادل الرسائل لتأكيد الأسعار وكل هذا يسمى بالطلبيات الأولى، ثم تأتي مرحلة وضع وسيلة العمل من خلال توظيف العمال وتنظيم العمل ووضع السياسات الداخلية للمؤسسة وامتلاك وسائل الإنتاج. [2]

و-تامين المؤسسة: ونعني بذلك حماية المؤسسة او المشروع من الاخطار مثل الحرائق والسرقة وكذلك إذا ما كان هناك عجز مالي وهذا الخطر لا ينحصر على المؤسسة فقط وانما يجب حماية العاملين فيها ايضا.

---

[1] ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] نفس المرجع، ص21.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الناشئة والمقاولتية في التنمية الاقتصادية

المؤسسات الناشئة والمقاولتية لهما دور مهم في الاقتصاد الوطني وتنميته وذلك من خلال المساهمة فيه لما توفره من مناصب عمل والقضاء على البطالة واسهامها في تنمية الصادرات.

1-المساهمة في تنمية الصادرات: يمكن للمؤسسات الناشئة المساهمة في التخفيف من العجز في الميزان التجاري من خلال انتاج السلع التي تتجه الى التصدير القادرة على المنافسة، التي تحل محل السلع المستوردة حيث ان منتجات المؤسسات الناشئة تكون هيكل الصادرات في العديد من الدول مثل اليابان وصلت نسبة صادرات هذا القطاع الى 51.8% وفي الهند وصلت الى 55% [1].

وكذلك يمكن ان تساهم المؤسسات الناشئة في احداث فائض في ميزان المدفوعات وذلك من خلال محاولة تغطية جزء من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية لتحقيق اكتفاء ذاتي وهذا يؤدي الى تقليل الواردات وتحسن في مستوى ميزان المدفوعات بحيث انه تقدر الدولة ان تتجه الى التصدير بعد ذلك.

تتميز هذه المؤسسات بالمرونة وتواضع رأس المال المستثمر يجعلها قادرة تلبية احتياجات سوق التصدير.

2-المساهمة في التقليل من البطالة: البطالة من المشكلات التي تعاني منها معظم الاقتصاديات والتي أصبحت تحد لها، لذلك أصحاب القرارات اهتموا بالمؤسسات الناشئة التي أصبحت تمتص البطالة والتقليل من الضغط الاجتماعي، والصناعات التحويلية في البلدان النامية هي التي تتميز بكثافة العمال وتكون فيها فرص العمل أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى.حيث انها تساعد في حل مشكلة ندرة رأس المال فمن خصائصها رأس المال المنخفض فهي تخفض التكلفة الاستثمارية.

من خلال الجدول اسفله نلاحظ مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في خلق مناصب عمل سنويا حيث بلغت الزيادة لسنة 2003 لوحدها ما يقارب 14.07% وأكبر حصة لهذه المساهمة كانت للقطاع خلق مناصب عمل دائمة او مؤقتة غير ان القطاع العمومي سجل الخاص سواء من خلال تراجعا مقارنة بالسنة السابقة 2008، وهذا راجع لبرمجة المؤسسات الناشئة وتنظيمها وخوصصتها.

[1] حجاوي احمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 22.

الجدول (5): مساهمة المؤسسات الناشئة في التقليل من البطالة.

طبيعة المؤسسة	سنة 2008	سنة 2009	قيمة الزيادة	الزيادة
مؤسسات القطاع الخاص	العمال الدائمين	908046	66986	7.96
	841060			
	العمال المؤقتين	455398	63385	16.7
	392019			
مؤسسات القطاع العمومي	52786	51635	-1151	-2.18
نشاطات الحرف التقليدية	254350	341885	87535	34.42
المجموع	1540209	1756964	216755	14.07

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

3-المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية: أصبحت التنمية الإقليمية ضرورة فرضها واقع الدول لتعبئة الفائض الاقتصادي الموجود بين الريف وأقاليم الدولة، فبرامج التنمية والتخطيط، فالمهتمين بأمور التنمية غالبا ما يكون هناك اهمال للبعد المكاني لتوطن الأنشطة الاقتصادية فالمؤسسات الناشئة تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية أي توزيع التنمية جغرافيا وذلك راجع لخصائهاص ومزاياها التي تؤهلها لانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الدولة وتحقيق نمو متوازن جهويا وإزالة الفوارق بين أقاليم الدولة وما يمكنها من تحقيق أهداف تنموية اجتماعية [1].

4-المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي: تساهم المؤسسات الناشئة في مساعدة المؤسسات الضخمة بتنفيذ المهام والنشاطات، لكي تتفادى التكاليف الكبيرة لو نفذتها بنفسها. فعلى سبيل المثال شركة تصنيع ضخمة تحتاج الى قطع وأدوات ومستلزمات كثيرة حيث لا تستطيع تصنيعها كلها هنا يكون دور المؤسسات الناشئة لتصنيع هذه القطع.

اصبحت هذه العلاقة مهمة نتيجة الدراسات الموجهة خصيصا نحو الاعمال الريادية، فالدراسات تبين ان نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل بين المؤسسات الكبير والناشئة، اذ انها ضرورية للنمو السليم للاقتصاد.

5-المساهمة في خلق المنافسة: نرى ان المؤسسات الناشئة استطاعت ان تنافس المؤسسات الضخمة لقدرتها على الابداع والتفكير في كل ما هو جديد في السوق وانتشرت هذه المؤسسات لتساهم في جميع القطاعات مثل الصناعات الاستخراجية والإنتاجية والزراعية والخدمات، اذ ان المنافسة تنعش وتنشط الاقتصاد وهذا يؤدي الى اشباع حاجات الزبائن بحيث انها تجعل للمستهلك عدة خيارات

[1] حجاوي احمد، مرجع سبق ذكره، ص23.

خلاصة الفصلخلال ما تم تقديمه نستخلص ان التنويع الاقتصادي له أهمية في الاقتصاد وهذا لتفادي مخاطر الاعتماد على مورد وحيد والاخذ بعين الاعتبار تجارب الدول النامية التي انتهجت سياسات لتنويع مصادر دخلها والاستفادة منها، بحيث نجد ان التنويع في يساهم في كسب الدولة لأهمية على مستوى العالمي.

التنمية الاقتصادية تساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد من خلال رفع مستواهم المعيشي ورفع الدخل وتحسين مستوى الصحة، والوضعية الاقتصادية بحيث انه تأمن لهم الاكتفاء الذاتي ورفع مستويات الدخل. حيث انه أصبح من المهم ادراج ابعاد التنمية في سياسات المؤسسات، ومن جهة أخرى نجد ان التنويع الاقتصادي يساهم في رفع معدلات التنمية.

ونجد ان المؤسسات الناشئة هي كذلك تساهم في رفع معدلات التنمية وأحد أهم ركائز الاقتصاد فهي الان أصبحت تنشط في جميع القطاعات بحيث انها أصبحت تساهم في رفع الصادرات واحداث تكامل في الاقتصاد وخفض معدلات البطالة، فهي الان تنافس المؤسسات الضخمة.

تمهيد:

ان مجال المناولة والمقاولتية قد نال اهتمام العديد من الدول المتقدمة والنامية كذلك وذلك لاهميته الاقتصادية والاجتماعية. والجزائر هي أيضا بدأت بالاهتمام بهذا المجال وتطويره ودعمه، حيث ان المؤسسات الناشئة يمكنها التاثير على الاقتصاد فهي تساعد في تنويعه ورفع معدلات التنمية. في هذا الفصل سنتطرق الى دراسة واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر ككل وولاية تيارت من خلال ثلاث مباحث

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة والمقاولاتية في الجزائر

المبحث الثالث: نماذج لمؤسسات ناشئة ودورها في التنمية والتنويع المحلي لولاية تيارت

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

تطور قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلد بداية من الاقتصاد الموجه القائم على التوجه الاشتراكي الى غاية مرحلة اقتصاد السوق، ويمكن شرح هذا التطور من خلال ما يلي[1]:

- **مرحلة من 1963–1982**: في هذه المرحلة صدرت العديد من القوانين وكان من أهمها:

-القانون الأول الخاص بالاستثمار 1963: والذي جاء لوضع الاستقرار في المحيط العام بعد الاستقلال ولكن كان تأثيره ضعيف بالرغم من الامتيازات والضمانات التي صادق عليها.

-القانون الجديد الخاص بالاستثمار 1966: كان في هذا القانون استلاء الدولة على جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية وكانت المشاريع الخاصة تأخذ الرخص والاعتمادات من عند اللجنة الوطنية للاستثمارات وذلك على أساس معايير معينة.

في فترة 1963-1982 السياسات الخاصة بالقطاع الخاص أي قطاع المؤسسات الناشئة لم تكن واضحة وهذا أدى الى تهميش واهمال المؤسسات الناشئة. حيث انه أصبحت المؤسسات الناشئة تعمل في مجال وفق التوجيهات السياسية وكان الاستثمار محدود في القطاعات التي لا تحتاج الى التحكم في التكنولوجيا وتوظيف العمالة المؤهلة[2]، وفي قطاع الصناعة كانت تركز المؤسسات الناشئة على مجال بدائل الواردات في السلع الاستهلاكية النهائية كالنسيج وتحويل البلاستيك ومواد البناء.

- **مرحلة 1982–1988**: خلال هذه الفترة صدر قانون تنظيمي جديد خاص بالاستثمار الاقتصادي الخاص حيث أصبحت المؤسسات الناشئة تستفيد من مجموعة من الإجراءات منها حق التحويل الضروري للحصول على المواد الأولية والتجهيزات، والقبول المحدد من الرخص الشاملة للاستيراد (A.G.I). ولكن كان هناك بعض الصعوبات التي لا تسمح للمؤسسات الناشئة بالتوسع مثل مساهمة البنوك لا تتجاوز 30% من مبلغ الاستثمارات المعتمدة، وتحديد قيمة محددة للمشاريع الاستثمارية ك 30 مليون دج لإنشاء مؤسسات ذات

[1] حجاوي احمد، مرجع سبق ذكره، ص 122.
[2] امال بعيط، مرجع سبق ذكره، ص 127.

مسؤولية محدودة و10 مليون دج من اجل المؤسسات الفردية او جماعية، وأيضا عدم التصريح للأشخاص لامتلاك أكثر من مشروع.

خلال هذه الفترة لم تغير المؤسسات الناشئة مجال استثمارها اذ انها حافظت على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تحل محل الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية.

- **مرحلة 1988-2000**:

نظرا للوضع الغير المستقر التي كانت تمر به البلاد تم اللجوء الى المرور الى اقتصاد السوق حيث تم تشريع قوانين وتنظيمات متعلقة بالاستثمار وتحديد مجموعة من الأهداف مثل:

- استبدال اقتصاد السوق محل الاقتصاد الموجه القائم على التوجه الاشتراكي.
- منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية التي تنظم قواعد التجارة.
- تحرير أسعار التجارة الخارجية والمبادلات وكذلك البنوك خاصة البنوك التجارية والبنك الفلاحة.

ومن اهم القوانين التي صدرت في هذه الفترة هي:

- **قانون القرض والنقد 1990**: من خلاله تم تحرير الاستثمار الأجنبي الذي شجع كل أنواع الشراكة وفي كل القطاعات، ومنح حرية انشاء بنوك اجنبية في الجزائر الذي يسمح بالشراكة المالية[1].
- **قانون الاستثمار 1993**: يقوم هذا القانون على أساس الانفتاح الاقتصادي والسياسي لترقية الاستثمار واهم ما جاء به حق الاستثمار بكل حرية، انشاء وكالة لترقية وتدعيم الاستثمارات (P.S.I.A) لمساعدة المقاولين، عدم فرض إجراءات ثقيلة او معقدة من اجل انجاز عقود استثمار في الجزائر[2].

- **مرحلة 2001 الى يومنا هذا**: تم اصدار قانون رقم 01-18 سنة 2001 والذي يعرف بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الناشئة[3]، من أهدافه:

- زيادة تشكيلة المؤسسات الناشئة التي تنشط في المجال الإنتاجي.
- تشجيع الابداع والابتكار في المؤسسات الناشئة وتشجيع عملية التصدير.
- تسهيل عملية تنقل المعلومات بين المؤسسات الناشئة.

1 حجاوي احمد، مرجع سبق ذكره، ص102.
2 نفس المرجع، ص 103.
3 امال بعيط، مرجع سبق ذكره، ص 128.

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الناشئة في الجزائر

في فترة بعد الاستقلال لم يكن هناك اهتمام كبير للمؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل التوجه الاشتراكي. لكن الان ومن خلال السياسات والبرامج التنموية زاد الاهتمام بها وذلك من اجل التنويع الاقتصادي والخدماتي للمؤسسات الناشئة.

***1*-عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر**

جدول (6): عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر الى غاية نهاية سنة 2019

عدد المؤسسات الناشئة الى غاية نهاية سنة 2019		**1193339**
عدد المؤسسات الناشئة في سنة 2019		**57642**
عدد المؤسسات الناشئة الخاصة المتوفاة		**20550**
عدد المؤسسات الناشئة الخاصة		**103693**
عدد المؤسسات الناشئة العامة		**243**
كثافة المؤسسات الناشئة (عدد المؤسسات بالنسبة لـ 1000 ساكن)	كل الاطارات القانونية/المعدل الدولي	**45/28**
	الأشخاص المعنوية/المعدل الدولي	**45/16**
التشغيل(عامل)		**2885651**
الاستيراد (مليون دولار)		**41934,12**
التصدير (مليون دولار)		**35823,54**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 36، اقري 2020، وزارة الصناعة والمناجم، ص6.

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المؤسسات الناشئة الى غاية نهاية سنة 2019 بلغ 1193339 مؤسسة، منها 103693 مؤسسة ناشئة خاصة و243 مؤسسة عامة، بينما يوجد 20550 مؤسسة متوفاة حيث انها شغلت 2885651 عامل، تم استيراد حوالي 41934,12 مليون دولار وتصدير 35823,54 مليون دولار.

2-توزيع المؤسسات الناشئة حسب المناطق

جدول (7): توزيع المؤسسات الناشئة حسب المناطق الى غاية نهاية سنة 2019

المنطقة	عدد المؤسسات الناشئة خلال سنة 2019	النسبة %
الشمال	830438	69,59
الهضاب العليا	262340	21,89
الجنوب	100561	8,43
المجموع	1193339	100

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 36، افريل2020، وزارة الصناعة والمناجم، ص11.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان في المناطق الشمالية يوجد نحو 830438 مؤسسة أي حوالي 69,59%، بينما يوجد 262340 مؤسسة في الهضاب العليا بنسبة 21,89%، في حين ان المناطق الجنوبية تحتل المرتبة الأخيرة ب 100561 مؤسسة بنسبة 8,43%.

***3*-توزيع المؤسسات الناشئة حسب الشكل القانوني**

جدول (8): توزيع المؤسسات الناشئة حسب الشكل القانوني الى غاية نهاية سنة 2019

نوع المؤسسات الناشئة	عدد المؤسسات الناشئة	النسبة %
المؤسسات الناشئة الخاصة		
الأشخاص المعنوية (أ)	671267	56,25
الأشخاص الطبيعية (ب)	521829	43,73
=منها مهن حرة(1)	247275	20,72
=منها صناعة التقليدية وحرف(2)	274554	23,01
=المجموع(أ+ب)	1193096	99,98
المؤسسات الناشئة العمومية		
الأشخاص المعنوية	243	0,02
المجموع	**1193339**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 36، افريل 2020، وزارة الصناعة والمناجم، ص7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان عدد المؤسسات الناشئة الى غاية نهاية سنة 2019 بلغ الى 1193339 منها 1193096 مؤسسة خاصة أي بنسبة 99,98%، حيث تمثل منها 671267 بنسبة 56,25% مؤسسة للأشخاص المعنوية، و521829 مؤسسة للأشخاص الطبيعية أي بنسبة 43,73% منها 247275 مؤسسة مهن حرة أي بنسبة 20,72% و274554 مؤسسة صناعة التقليدية وحرف أي بنسبة 23,01. وهناك حوالي 243 مؤسسة عمومية كلها لأشخاص معنوية أي بنسبة 0,02%.

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الناشئة ومساهمتها في نسبة التشغيل

1-تطور المؤسسات الناشئة حسب القطاعات

جدول(9): تطور المؤسسات الناشئة حسب القطاعات بين سنتي 2018 و2019

القطاع	سنة 2018	النسبة %	سنة 2019	النسبة %	نسبة التطور %
الزراعة	7168	0,63	7481	0,63	4,37
الطاقة والتعدين والخدمات ذات صلة	2985	0,26	3066	0,26	2,71
البناء والاشغال العمومية	185137	16,21	190170	15,94	2,72
الصناعات التحويلية	99938	8,75	103693	8,69	3,73
الخدمات	585983	51,32	614375	51,48	4,85
الأنشطة الحرفية	260652	22,83	274554	23,01	5,33
المجموع	**1141863**	**100**	**1193339**	**100**	**4,51**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 36، افريل 2020، وزارة الصناعة والمناجم، ص 13.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان في سنة 2018 كان عدد المؤسسات في قطاع الزراعة 7168 وفي سنة 2019 أصبح العدد الى 7481 أي زاد بنسبة 4,37%، وفي قطاع الطاقة يوجد2985 مؤسسة في سنة 2018 و3066 في سنة 2019 أي ازداد بنسبة 2,71%، في قطاع البناء والاشغال العمومية في سنة 2018 كان هناك 185137 مؤسسة وفي سنة 2019 يوجد 190170 مؤسسة أي زاد العدد بنسبة 2,72%، وفي قطاع الصناعات التحويلية في سنة 2018 نجد 99938 مؤسسة وفي سنة 2010 يوجد

103693 مؤسسة أي ارتفع العدد بنسبة 3,73%. اما في قطاع الخدمات يوجد 585983 مؤسسة في سنة 2018 و614375 مؤسسة في سنة 2019 أي ارتفع العدد بنسبة 4,85% حيث نلاحظ ان هذا القطاع هو الذي يحتوي على أكبر عدد من المؤسسات الناشئة بنسبة 51,48% من العدد الكلي في سنة 2019، وفي الأخير قطاع الأنشطة الحرفية في سنة 2018 يوجد 260652 مؤسسة وفي سنة 2019 يوجد 274554 مؤسسة أي ارتفع العدد بنسبة 5,33% حيث انه في المركز الثاني من حيث عدد المؤسسات الناشئة من المجموع الكلي في سنة 2019.

2-مساهمة المؤسسات الناشئة في نسبة التشغيل

سوف يتم التحدث عن مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في الجزائر عامة في نسبة التشغيل من خلال الجدول نلاحظ ان اجمالي عدد العاملين في المؤسسات الناشئة في نهاية سنة 2019 بلغ 2885651 عامل، منهم 21085 عامل فقط ينتمي الى المؤسسات الناشئة العمومية، بحيث انه يجب الإشارة الى ان اجمالي عدد العمال في المؤسسات الناشئة زاد بنسبة 5,92% بين عامي 2018 و2019.

الجدول(10): مساهمة المؤسسات الناشئة في نسبة التشغيل بين سنتي 2018 و2019

المؤسسات الناشئة	سنة 2018		سنة 2019		نسبة التطور
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
اجير	1594614	57,53	1671473	57,92	4,82
عامل	1107453	40,65	1193093	41,35	7,73
المجموع	2702067	99,19	2864566	99,27	6,01
مؤسسات ناشئة عمومية	22197	0,81	21085	0,73	-5,01
المجموع العام	**2724264**	**100**	**2885651**	**100**	**5,92**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 36، افريل 2020، وزارة الصناعة والمناجم، ص14.

المبحث الثاني: نماذج حول بعض المؤسسات الناشئة والمناولة في الجزائر

المطلب الأول: دراسة مؤسسة رونوا والمؤسسات المناولة لها

- **مؤسسة رونوا:** تأسست سنة 2014 في ولاية وهران فهي مختصة في صناعة وتركيب السيارات بشراكة فرنسية جزائرية حيث حددت طاقتها الإنتاجية في سنة 2014 حوالي 1230 سيارة وفي سنة 2015 حوالي 19406 سيارة وفي سنة 2016 سيارة. تستورد المؤسسة اغلب قطع الغيار والمستلزمات من مؤسسات مناولة تابعة للمؤسسة مثل التي تنتج المحركات وهيكا السيارة، ويوجد بعض مؤسسات المناولة المتواجدة بالجزائر منها مايلي:

- **مؤسسة SAREL**: هي من المؤسسات التي تعمل في مجال المناولة تختص في صناعة القطع البلاستيكية التي تدخل في عمليات تصنيع وتركيب السيارات لمؤسسة رونوا، تشغل ما يقارب 50 عامل بالمؤسسة.
- **مؤسسة سيتالSITEL**: هي مؤسسة جزائرية فرنسية في تلمسان وتعتبر هي الأولى في صناعة كوابل السيارات السلكية واللاسلكية، بدأت تعمل في سنة 2015 بطاقة إنتاجية تصل الى 70 ألف كابل أي بقيمة 4000 كابل يوميا وفي سنة 2019 قامت بتشغيل 250 عامل.
- **مؤسسة FORMFLEK**: هي مؤسسة مختصة في صناعة سجاد السيارات وعازل الأصوات في السيارات فهي مؤسسة مناولة تعمل مع مؤسسة رونوا حيث تم تزويدها بحوالي 90 ألف من المنتجات للسيارات التي تم انتاجها في سنة 2017 وقامت بتوظيف أكثر من 50 عامل.
- **مؤسسة SEALYNX**: هي مؤسسة جزائرية تعمل في صناعة القطع البلاستيكية التي تدخل في صناعة وتركيب السيارات لمؤسسة رونوا، وتوظف حوالي 50 عامل في المؤسسة.

المطلب الثاني: دراسة مؤسسة صناعة الغرف الصحراوية

***1*-تعريف المؤسسة**

هي مؤسسة مناولة تأسست سنة 2009 تعمل في مجال صناعة وتركيب وترميم الغرف الصحراوية الجاهزة والثابتة المحمولة وكذلك تأجرهم وتنشط على المستوى الوطني، توظف حوالي 120 عامل.

***2*-مجال عمل المؤسسة:** تعمل المؤسسة في العديد من المجالات منها:

- مجال النفط: السكن، إدارة، ورشات، اكشاك الحراسة.....الخ.
- مجال التعليم: مجموعات المدارس، المدارس، التدريب المهني.....الخ.
- مجال السياحة: الاكواخ وقرى العطلات.
- مجال الصحة: المجموعات الصحية، المستوصفات، المركز الصحي .... الخ.
- المجالات المدنية: المساجد، منازل، قاعات الرياضة.... الخ.

***3*-الهندسة المدنية واعمال البناء:** فهي تعمل في هذا المجال أيضا مثل اعمال الحفر، الصرف الصحي، شبكات شرب المياه، النجارة، الطلاء، تطوير المدن، وضع الكابلات الكهربائية، الإضاءة العامة، مضخات الخرسانة الثابتة ومعدات الرفع مثل رافعات متحركة ورافعات برجية

4-خدمات المولدات: حيث تعمل كذلك في مجال استئجار مولدات عالية الأداء منها مولدات الديزل والبنزين والغاز عازلة للصوت.

المطلب الثالث: دراسة مؤسسة بذور سرسو

***1*-تعريف بالمؤسسة**

تأسست المؤسسة من قبل3 اخوة برأس مال قدره 100مليون دج من خلال قرض من عند بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2003 وتم اعتمادها من وزارة الفلاحة تحت رقم (13/09)، فهي مؤسسة تعتمد في انتاجها على المحاصيل الفلاحية منها: القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال، وبعض البقوليات منها: العدس والحمص.

2-الإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسة

تمتلك المؤسسة إمكانيات بشرية كالاتي:

- 5 محطات لفرز وتنقية وتكييف البذور
- 1 ميزان الشاحنات
- 5 الات الرفع

وتمتلك إمكانيات مادية: يعمل في المؤسسة 48 عامل بين إطارات وعمال ينقسموا كالاتي:

- 1 مسير عام للمؤسسة
- 4 إطارات (مهندسين فلاحيين)
- 3 رؤساء وحدات
- 40 عامل عادي

3-الإنتاج والتوزيع

عند انشاء المؤسسة بلغت قدرتها الإنتاجية حوالي 50 ألف قنطار/هكتار، وفي سنة 2004 تم انتاج 12 ألف قنطار/هكتار، وفي سنة 2005 كان الإنتاج حوالي 25 ألف قنطار/هكتار، في سنة 2006 تم انتاج 96 ألف قنطار/هكتار، في سنة 2011 بلغ الإنتاج 265 ألف قنطار/هكتار وفي السنوات الأخيرة وصل الإنتاج الى غاية 190 ألف قنطار/هكتار لنجد انه يوجد نقص في الإنتاج وذلك راجع للظروف المناخية وقلة الامطار في السنوات الأخيرة.

ويوجد 3 وحدات بيع للمتعاملين (مؤسسات والتجار) والفلاحين داخل الولاية وخارجها.

جدول (13): انتاج مؤسسة بذور سرسو مهدية 2019/2018 (**الوحدة: القنطار**)

القمح الصلب	القمح اللين	شعير	خرطال	عدس	حمص
12000	4000	2000	1000	4000	1000

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات مؤسسة بذور سرسو مهدية

المطلب الرابع: دراسة مؤسسة رسكلة النفايات

1-تعريف المؤسسة

هي مؤسسة ناشئة تأسست سنة 2019 مختصة ومتعلقة في اعادة تدوير تدوير النفايات وتسيير بقايا المؤسسات الأخرى، بحيث انها تتعامل مع المؤسسات فهي تقوم بجمع وفرز البقايا والنفايات (ورق، قارورات....) التي تخلفها هذه المؤسسات.

خلال كل فترة تقوم المؤسسة بعمليات حساب استهلاك CO_2 والماء وتحويل هذه الحسابات الى منحنيات من اجل معرفة الكميات المستهلكة[1].

2-الموارد البشرية والمادية للمؤسسة:

الموارد البشرية في المؤسسة تنقسم كالآتي:

- مؤسس.
- مسير.
- مسؤول العمليات: يقوم بجمع المعلومات وتحويلها الى منحنيات.
- مسؤول الاتصال: يهتم بالتسويق.

الموارد المادية في المؤسسة تنقسم كآتي:

- كل زبون لديه جهاز مختص: يتم من خلاله التعرف على كمية الاستهلاك.
- جهاز مختص في جمع النفايات التي تريد المؤسسة رسكلتها.

[1] مولاي صليحة، وسام معمري، مرجع سبق ذكره، ص110.

المبحث الثالث: نماذج لمؤسسات ناشئة ودورها في التنمية والتنويع المحلي لولاية تيارت

المطلب الاول: توزيع المؤسسات الناشئة في تيارت

بعد ان تم دراسة التوزيع العام للمؤسسات الناشئة في الجزائر ككل، سندرس توزيع المؤسسات الناشئة في ولاية تيارت

1-توزيع المؤسسات الناشئة حسب القطاع

جدول(11): توزيع المؤسسات الناشئة حسب القطاع سنة 2021

القطاع	عدد المؤسسات الناشئة	النسبة%
الزراعة	733	3,62
الزراعة الغذائية	941	4,64
المقاهي والمطاعم	576	2,84
المحاجر والمناجم	87	0,42
الكيمياء	90	0,44
التجارة	8047	39,76
الفنادق	12	0,05
الصناعة	157	0,77
مواد البناء	190	0,93
النجارة	315	1,55
الخدمات	4004	19,78
المنسوجات/الجلود	97	0,47
النقل/الاتصال	4040	19,96
الاشغال العمومية	948	4,68
المجموع	**20237**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيارت

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه يوجد 8047 مؤسسة في قطاع التجارة أي بنسبة 39,76% حيث انه يحتوي على النسبة الأعلى من المجموع الكلي، ويوجد 4040 مؤسسة في قطاع النقل والاتصال أي بنسبة 19,96%، و4004 مؤسسة في قطاع الخدمات بنسبة 19,78%، ويوجد 941 مؤسسة في قطاع الزراعة الغذائية أي بنسبة 4,64% حيث تعتبر نسبة قليلة جدا باعتبار ولاية تيارت ولاية فلاحية زراعية، ثم تأتي القطاعات الأخرى بنسب متقاربة مثل المقاهي والمطاعم ب576 مؤسسة وقطاع النجارة ب 315 مؤسسة، وفي الأخير يأتي قطاع الفنادق في الأخير ب 12 مؤسسة أي بنسبة 0,05%.

2-توزيع المؤسسات الناشئة حسب التوزيع الإداري لولاية تيارت

جدول(12): توزيع المؤسسات الناشئة حسب التوزيع الإداري لولاية تيارت سنة 2021

التوزيع الاداري	عدد المؤسسات	النسبة%
تيارت	108	40,14
السوقر	59	21,93
فرندة	61	22,67
دحموني	11	4,08
عين الذهب	2	0,74
عين كرمس	9	3,34
مهدية	8	2,97
واد ليلي	4	1,48
ملاكو	3	1,11
مشرع الصفا	2	0,74
حمادية	1	0,37
قصر الشلالة	1	0,37
المجموع	**269**	**100**

المصدر: من تعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج احصائيات مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيارت

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه يوجد 108 مؤسسة ناشئة في دائرة تيارت أي بنسبة 40,14% وهي المنطقة التي تحتوي على أكبر عدد من المؤسسات، ويوجد 59 مؤسسة في دائرة السوقر أي بنسبة 21,93%، وفي دائرة فرندة نجد 61 مؤسسة بنسبة 22,67%، ثم تأتي المناطق الأخرى بنسب قليلة ومتفاوتة.

المطلب الثاني: تعريف بمؤسسة Biopharm Dental:

1-تعريف مؤسسة Biopharm Dental:

تم انشاء مؤسسة Biopharm Dental برقم سجل تجاري Rc:14/00-2168112A19 في أفريل 2019 حيث انها تختص في انتاج المواد الشبه صيدلانية والمكملات الغذائية من بين منتجاتها مايلي:

- كحول ايدولي Alcool iodé
- ابوزينEBSINE
- كحول جراحي Alcool 70°
- بيتادينBetadine
- مكمل غذائي" ارموزول" "Complemental Alimentaire "Armozol

تأسست من طرف السيد بوسكين عباس حسام الدين برأس مال في بداية حياة المؤسسة قدره 02 مليون دج

2-تمويل المؤسسة:

منذ انطلاق مؤسسة Biopharm Dental لم يتعامل السيد بوسكين عباس حسام الدين مع أي بنك ولم يعتمد على أي جهة أخرى، بل عملية تمويل مؤسسته كانت من خلال مدخراته الشخصية التي كانت تقدر في ذلك الوقت ب 02 مليون دينار جزائري.

3-الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل(9): الهيكل التنظيمي لمؤسسة Biopharm Dental.

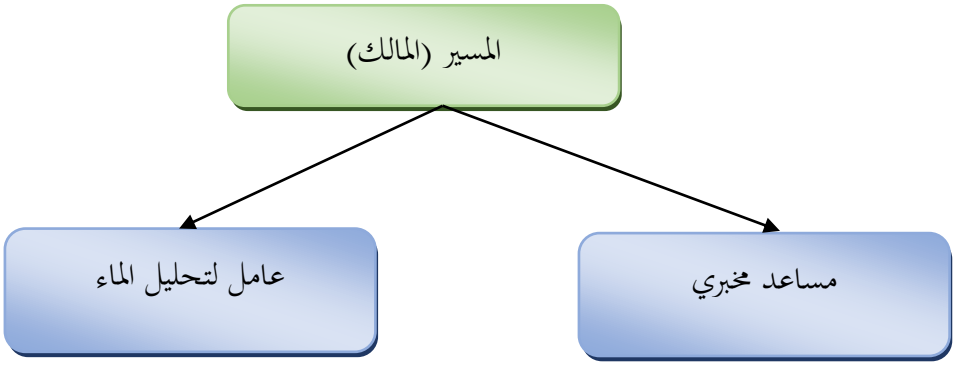

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات مسير مؤسسة Biopharm Dental

4-البطاقة الفنية لمؤسسة Biopharm Dental:

الاسم القانوني	Biopharm Dental
المؤسس	بوسكين عباس حسام الدين
تاريخ التأسيس	أفريل 2019
عنوان المقر الاجتماعي	-فئة 07 محلات طريق عين الذهب (السوقر) -طريق الفيدا (تيارت)
رأس المال	02 مليون دينار جزائري
عدد العمال	03عمال

5-الرأس المال المادي للمؤسسة: تعمل مؤسسة Biopharm Dental بمجموعة من الالات مقسمة كالتالي:

اسم الالة بالعربية	اسم الالة بالفرنسية	شكل الالة
الة تعبئة	Romblissage	
الة طبع التاريخ	Dateur	
الة الصاق الوسم	Etiqueteuse	
الة غلق	Boocheneuse	
الة ضخ	Compresseur Avide	

حيث ان الة التعبئة هي التي تضع المواد التي تم انتاجها في العلب وبعد ذلك تأتي الة طبع التاريخ على العلب والتي توضح لنا تاريخ صلاحية المنتج، وبعد ذلك يتم الصاق الوسم او شعار المؤسسة على العلب وذلك من اجل معرفة اسم المنتج وهناك أيضا الة غلق العلب.

6-رأس المال البشري للمؤسسة:

تتوفر مؤسسة Biopharm Dental على 03 عمال منقسميت كالتالي:

- مسير المؤسسة 01
- مساعد مخبري 01
- عاملة لتحليل الماء 01

المطلب الثالث: تطور مؤسسةBiopharm Dental ومساهمتها في التنمية الاقتصادية

1-تطور المؤسسة على مستوى الإنتاج:

بدأ تاريخ الإنتاج الفعلي لمؤسسةBiopharm Dental سنة 2020 بطاقة إنتاجية قدرها 1400وحدة في كل وحدة 100 علبة. وفي العام الموالي قدرت الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ب 21000 وحدة في كل وحدة 100 علبة حيث يعتبر هذا الارتفاع في الإنتاج نجاح المؤسسة واقبال كبير على منتجاتها.

الجدول(14): تطور الإنتاج لمؤسسة Biophaarm Dental:

المنتجات	الإنتاج لسنة 2020	النسبة %	الإنتاج لسنة 2021	النسبة%
كحول ايودي	100	7.14	1000	4.76
ابوزين	100	7.14	2500	11.90
كحول جراحي 70°	150	10.71	3000	14.28
بيتادين	300	21.41	5500	26.19
مكمل غذائي"ارموزول"	750	53.57	9000	42.85
المجموع	**1400**	**%100**	**21000**	**%100**

المصدر: من الاعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات مالك المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة تنتج المكمل الغذائي"ارموزول" بكميات كبيرة وهذل باعتباره المنتوج الأساسي للمؤسسة حيث انه في بداية الإنتاج انتجت 750 وحدة بنسبة 53.57% أي يفوق نصف الإنتاج، ثم يأتي منتوج البيتادين بنسبة 21.41% ومن ثم تاتي المنتجات الأخرى بكميات ونسب متقاربة.

وفي السنة الموالية نلاحظ ان انتاج المكمل الغذائي لا زال بقيم مرتفعة وهذا نتيجة تلقيه قبول لدى الزبائن والعملاء حيث انه أنتج 9000 وحدة أي بنسبة الإنتاج 42.85% وكذلك منتوج البيتادين تم انتاج 5500 وحدة أي بنسبة 26.16% ومن ثم تاتي المنجات الأخرى حيث انه تم الإنتاج بكميات قليلة مقارنة بالمتجين الاخرين.

2-مساهمة مؤسسة Biopharm Dental في التنمية الاقتصادية

أ-مساهمة مؤسسة Biopharm Dental في تقليل نسبة البطالة

تساهم مؤسسة Biopharm Dentalفي تخفيض البطالة بنسبة منخفضة جدا نظرا لعمر المؤسسة القصير حيث انه لا يتعدى عدد العمال فيها 03 عمال فقط

يوضح الجدول اسفله تطور العمال خلال 03 سنوات الأخيرة وهي فترة حياة المؤسسة حيث انه نجد ان مؤسسة لا توظف عدد كبير من العمال وهذا راجع الى صغر حجمها وحجم الانتاج فيها.

جدول(15): مساهمة مؤسسة Biopharm Dental في التقليل من البطالة

عدد العمال	2020	2021	2022
-المسير	01		
-مساعد مخبري		01	
-عامل تحليل الماء			01

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات مسير المؤسسة.

ب-تحصيل الضرائب:

تقدم الدولة الجزائرية تسهيلات لمساعدة الشباب في تأسيس مشاريعهم الخاصة ومن بين هذه التسهيلات التي تقدمها هي اعفاء المؤسسات الناشئة من دفع الضرائب على بناءا على قرار ما تم منحه لفائدة المؤسسات الناشئة التابعة للنظام الحقيقي في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي او على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني وهذا لمدة 05 سنوات.

ج-المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة Biopharm Dental:

لم تبدأ مؤسسة Biopharm Dental فعليا في خلق منفعة تساهم في خدمة المجتمع ومساعدة افراد المجتمع ولكن هذا لا يعني ان الفكرة ملغاة من فكر المؤسس فهي تحتاج الى بعض الوقت وبعض من رأس المال ونظرا لان المؤسسة في سنواتها الأولى فهذا لن ينجح الان.

د-تنويع المنتجات لمؤسسةBiopharm Dental :

بدأت مؤسسة Biopharm Dental بإنتاج منتوجين في البداية وذلك لقلة الموارد المالية والمواد الأولية وكذلك كإختبار ما إذا تنجح هذه المؤسسة ام لا، ومن ثم تم زيادة بعض المنتجات كالمكملات الغذائية التي لقت رواج واقبال كبير أكثر من المنتجات الأخرى.

وكذلك تحصل السيد بوسكين صدام حسام الدين على براءة اختراع في منتوج شراب الشعير سنة 2019.

هـ-تحصيل العملة الصعبة لمؤسسة Biopharm Dental:

يعتبر تحصيل العملة الصعبة من اهم الأهداف التي تسعى اليها أي مؤسسة ناشئة وتحقيقها، ويعد أيضا كمؤشر نجاح للمؤسسة الناشئة لانه يقلل من عملية الاستيراد والتشجيع على عملية التصدير ولتحقيق هذا الهدف تقوم مؤسسة Biopharm Dental بدراسة السوق التركية كخطوة أولية لهذه العملية.

المطلب الرابع: تعريف مؤسسة SORENA سوقر_تيارت

1-تعريف بمؤسسة SORENAسوقر_تيارت:

تم انشاء مؤسسة SORENA من طرف السيدة سلاف في 2016/07/14 وبدأ نشاطها الفعلي في سنة 2017 في مجال الصناعة الشبه صيدلانية برأس مال قدره 01 مليار دج، مقرها الاجتماعي في طريق بوشقيف بلدية السوقر ولاية تيارت تنشط في مجال الصناعة الشبه صيدلانية والمعدات الطبية الجراحية، يعمل فيها 04 عمال.

2-منتجات مؤسسة SORENA:

المنتجات التي تنتجها المؤسسة هي منتجات شبه صيدلانية وهي المعقمات، مواد تجميلية، مواد خاصة بالأطفال ومواد صحية. حيث انها واجهت بعض الصعوبات كقلة المواد الأولية التي تصنع منها المنتجات، وصعوبة التسويق في المنطقة الجغرافية كمت هناك كذلك نقص مادي لتمويل المؤسسة.

3-الإمكانيات المادية والبشرية لمؤسسةSORENA :

أ-الإمكانيات المادية: تتكون المؤسسة من مجموعة من الآلات موزعة كالآتي:

-الة الإنتاج

-الة التعبئة والتغليف

-معدات معملية للاختبار

-وسيلة مواصلات لنقل السلع وتوزيعها

ب-الإمكانيات البشرية: يعمل في المؤسسة 04 عمال موزعين كالآتي:

-مسير المؤسسة 01

-مساعد المسير 01

-عامل تحليل الماء 01

-عامل التوصيل 01

4-اهداف مؤسسة SORENA: مؤسسة SORENA من المؤسسات الناشئة التي تطمح لتحقيق مجموعة من الأهداف على المدى القريب والمدى البعيد كذلك:

-تسعى للبقاء والاستمرارية.

-توسيع الوحدات الإنتاجية لخلق مناصب عمل جديدة.

-المحافظة على جودة المنتجات والحرص على مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

-توسيع نشاطها ودخول أسواق جديدة محلية واجنبية.

خلاصة الفصل:

ومن خلال ما قدم في هذا الفصل فقد تطور قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر تطورا بطيء نظرا إلى التحولات الاقتصادية التي مرت بها الدولة الجزائرية من الاقتصاد القائم على التوجه الاشتراكي، حيث لم يكن هناك اهتمام كبير بهذا القطاع

أما الآن فقد زاد الاهتمام نظرا لما تساهم به المؤسسات الناشئة في تنويع وتنمية الاقتصاد، ولهذا تقوم الدولة بدعم أصحاب هذه المشاريع، وتسهلات لأنها باتت تعرف أن للمؤسسات الناشئة دور مهم في التنويع الاقتصادي لأنه يعتبر من مصادر الدخل الرئيسية في البلد من خلال رقع قدراته الإنتاجية في قطاعات متنوعة أي تقليل عملية الاستيراد وفي نفس الوقت تهدف إلى تحقيق اكتفاء ذاتي وتحول مستقبلا إلى التصدير لإدخال العملة الصعبة وتطوير التنمية الاقتصادية.

خاتمة:

من خلال دراستنا بينا ان المقاولاتية والمناولة تساهمان في تنويع وتنمية اقتصاد أي بلد سواء كان من الدول المتطورة او الدول النامية، وعند ذكر المقاولاتية فلابد الإشارة الى المؤسسات الناشئة التي هي عنصر مهم في المقاولاتية والمناولة.

ان المقاولاتية والمناولة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترتكز على إيجاد فكرة جديدة لم يتم التطرق لها من قبل حيث لها قابلية التأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتحويل هذه المقاولة الى مؤسسات ناشئة يمكن ان تتطور وتزدهر.

وكلما كان هناك نسيج كبير من المقاولاتية والمناولة أي تنويع في المؤسسات الناشئة فهذا ينتج عنه تنويع في الإنتاج الاقتصادي سواء كان انتاج صناعي موجه للمساهمة في الاقتصاد الداخلي او التصدير، او انتاج زراعي فلاحي الذي يحقق كفاءة ذاتية او يوجه الى التصدير، او انتاج تكنولوجي الكتروني وغيرها من الانتاجات. حيث ان هذا التنويع يساهم رفع وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية في البلد.

- **إختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين المقاولاتية والتنمية الاقتصادية التي تعتبر هدف رئيسي في أي دولة.
← تم اثبات صحتها من خلال ماجاء من تحليل ومعطيات الفصل الأول والذي تحدثنا فيه انه كلما كانت هناك مقاولاتية جيدة او متنوعة في بلد ما تنتج عنه ارتفاع في معدلات التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تساهم المؤسسات الناشئة والمقاولاتية من خلال توفير مناصب الشغل والحد من البطالة أي تساهم على الصعيد الداخلي والخارجي ← وهذا ما تم اثباته في الفصل الثاني بحيث انه المؤسسات الناشئة تعمل بشكل بسيط ولا تحتاج الى يد عاملة مؤهلة وبذلك لا تكون هناك صعوبات في العثور على مناصب عمل وذلك يؤدي الى نقص في معدلات البطالة، وكذلك مع تطور المؤسسات الناشئة ونجاحها يمكن ان تعمل مع مؤسسات من خارج البلاد وتصدر منتجاتها الى الخارج وتساهم في الدخل الوطني.

الفرضية الثالثة: استطاعت مؤسسات الناشئة في ولاية تيارت من الاندماج وخلق سوق لمنتجاتها يساهم في التنمية المحلية ← وهذا ما تم اثباته في الفصل الثالث حيث انه يوجد ما يقارب 20237 مؤسسة في

مختلف البلديات فهي تساهم في نسب التشغيل بنسبة جيدة. وقطاع التجارة هو الذي يحوز على النسبة الأكبر من بين القطاعات.

- **النتائج**: من بين نتائج البحث او الدراسة ما يلي:

- تساهم المقاولاتي والمناولة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنويع النسيج الاقتصادي وذلك عن طريق تحويل الطاقات والامكانيات البشرية الى انتاجات اقتصادية.
- قدرة المقاولاتي والمناولة على الاستمرار في بيئة متغيرة وغير مستقرة والنمو فيها فمن خلال هذه الميزة جعلتها مهمة في الاقتصاديات الحديثة، ومخرجاتها تؤثر على البيئة الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة التنويع في الاقتصاد وعدم الاعتماد الكلي على مورد واحد وهذا لتحقيق تنمية مستدامة خالية من المخاطر والتي تتمثل في تقلبات أسعار المورد الوحيد (النفط)، كما ان قطاع النفط لا يوجد به فرص عمل كثيرة.
- لقياس أداء اقتصاد دولة ما يتم دراسة مؤشر التنمية الاقتصادية لذا هو مؤشر مهم واهتم به الاقتصاديون، حيث قاموا ببناء نماذج ومؤشرات تقيس معدل التنمية مثل مؤشر هيرمان ومؤشر التركيز ومؤشر التنويع.

تساهم المؤسسات الناشئة في رفع معدلات التنمية وذلك من خلال مساهمتها في إيجاد فرص عمل ورفع معدل القيمة المضافة والمساهمة في الناتج الداخلي وهذا نتيجة خصائصها حيث ان لها القدرة على التجديد والتكيف مع التغيرات البيئية والابتكار وتنويع نشاطاتها الاقتصادية

- **التوصيات:**

-توفير برامج تأهيل وبنى أساسية للمقاولاتية والمناولة والسهر على تطبيقه، وكذلك توفير مناطق خاصة بالأنشطة المتعلقة بها.

-عدم الاعتماد على مورد واحد فقط ولكن ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات في جميع القطاعات (الإنتاج -الصناعة –السلع والخدمات).

-بناء اقتصاد قوي مبني على استراتيجيات واضحة واهداف واضحة وفق أولويات كل قطاع.

-تشجيع المؤسسات الناشئة على استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال واستغلال ما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات.

- **آفاق الدراسة:**

- مدي تطور العمل المقاولاتي في ظل جائحة كورونا.
- دور الدولة في تطوير وتدعيم المقولاتية والمناولة.
- الدراسة القياسية لواقع المناولة والمقاولاتية في تنويع وتنمية الاقتصاد الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ الكتب:

- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- ايمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة" مدخل بيئي مقارن"، كلية الإدارة التكنولوجيا، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الدار الجامعية، 2007.
- حسين علي، الأساليب الحديثة في التسويق: الدليل العلمي للاستراتيجيات والخطط التسويقية، دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة 1، دمشق، سوريا، 2000.
- حوبي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- رضا إسماعيل البسيوني، إدارة الاعمال، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- سعاد نائف برنوطي، إدارة الاعمال الصغيرة (ابعاد للريادة)، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- طارق طه، التنظيم (النظرية _الهياكل _التصميمات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2007.
- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الطبعة الاولى، الأردن، 2009.
- فلاح الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة، 2006.
- مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، القاهرة، مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط 04، 2004.
- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- الياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006.

❖ **المذكرات والرسائل الجامعية:**

أ- الدكتوراة:

- أمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2016-2017.
- الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015.
- ساندرا سايبي، المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتورا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013/2014.
- محمد الأسود، المناولة وديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2017.

ب- ماجستير:

- بادة فاروق، واقع الكفاءات المقاولتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2015-2016.
- حجاوي احمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- سمير براهيمي، دور بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف، مذكرة ماجستير، جامعة ام البواقي، 2009-2010.
- علوي فاطمة الزهراء "المناولة كخيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة «مع دراسة تطبيقية في قطاع المحروقات، رسالة ماجيستر، الجزائر ،2016.

ث- ماستر:

- خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2013/2012.
- زروقي فاطمة الزهرة، ساحل فتيحة، متطلبات تجسيد الثقافة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهادة ماستر، كلية علوم التسيير، تيارت، الجزائر.

- عائشة بشرى وجميلة عمر يوسف، حماية الملكية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية، شهادة ماستر، علوم تسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ،2015_2016.
- قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النـ ''تصادي في الجزائر خلال الفترة (1990_2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2017-2018.
- لفقير حمزة، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
- مليانة الحاج، دور المناولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2017.
- مولاي صليحة، معمري وسام، دور المقاولاتية والمؤسسات الناشئة في الحد من البطالة، شهادة ماستر، جامعة إبن خلدون تيارت، 2020/2021.
- نعام يوسف، بوحنيك محمود، دور المقاولاتية في تحقيق كفاءة أداء المنظمة، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018_2019.
- هداجي أمينة، دور المناولة الصناعية في تعزيز الميزة التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2018.
- هواري يرمقان، يواو يوسف، إثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

❖ **المجلات:**

- إسماعيل صاري، بوضياف مختار، سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 1، 2019/02/01.
- بشير هادي عودة الطائي، دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق (شروط واليات القياس)"دراسة كمية لل سنوات2003-2019"، مجلة اقتصادات شمال افريقيا، العراق، العدد 26، سنة 2021.
- سلامي منير، فريسى يوسف، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، 08/2010.

- صاري إسماعيل، التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ال عدد02، اوت 2019.
- ضيف احمد، عزوز احمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19، الجزائر، البويرة، 2018.
- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2016)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، العدد 2، السنة 2016.
- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 5، ديسمبر 2016.
- نجاة الشادلي، قراءات تاريخية لتطوير الفكر المقاولاتي، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، المجلد 11، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018.
- نجوى بوزيد، الظاهرة المقاولاتية بين التناول النظري وخصوصية التجربة الجزائرية، مجلة الحقيقة، جامعة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 31، جامعة أدرار، الجزائر، 31/12/2014.

❖ **الملتقيات:**

- سايح فطيمة، تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم الجامعي والدوافع المقاولاتية، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول التكوين الجامعي والمحيط الإقتصادي والإجتماعي تحديات وأفاق، يومي 11و12 نوفمبر 2018.
- شعيب بونوة وسعاد بوزيدي، المقاولة والتنمية الإقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، خميس مليانة، الجزائر، 2007.
- عبد الرحمن بن جدو، المناولة الصناعية ودورها في تحقيق للتنمية الصناعية في ظل المستجدات الدولية، منظمة العمل العربية،2008.
- عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنويع الاقتصادي: المفهوم الأهمية والمحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربة بين الخيارات والبدائل المتاحة،

جامعة حمانة لخضر، أيام 3/2 نوفمبر 2016، جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولة والابداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2007.
- عبد الكريم القبيعي الإدريسي، الثقافة المقاولاتية من نظريات المدارس إلى اليات المقاربات مقدمات في سيسولوجيا التنظيم، المغرب، لامنشورات مقاربات المغرب العربي ،2013.

- عمر شريف، زكية بن زروق، دور م.ص.م العاملة في مجال المناولة في إستقطاب اليد العاملة –دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 15_16/11/2011.
- كتوش عاشور، حمادي نبيل، الإبتكار كأداة لتعزيز تنافسية المقاولة الصغيرة في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2007.
- ناصر مراد، دور ومكانة المقاول في التنمية الإقتصادية في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية علوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007.
- يوسف بدولة، عبد الحق بن تفات دور المقاولة المصغرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18و19 أفريل 2012.

❖ **المواقع الالكترونية:**

- http:// industrie. gov. dz.
- حامد عبد الحسين، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدارسات الاستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع:http//annabaa.org/authorsarticles/7989 ، تاريخ الاطل اع2021/12/11.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

- A. Fayolle, Entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2004.

- Azzedine Tounès :"L'intention entrepreneuriales;une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5)et des étudiants en DESS CAAE ",Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion (France:université de Rouen.
- E,vinay,Realiser votre etude de marche,(APCE),etitio dOrganisation,Paris,2005.
- Reyne Maurice, maîtriser l'innovation technologique : méthodes et outils pour concevoir des produits nouveaux, Dunod, Paris.
- Jad Harb, le processus entrepreneurial au liban, memoire fin detude MBA.
- Group de transversal-maitrise de sous-traitance et mode de Collaboration Colloque de prosective ingerieurs et techniciens .La londe des Maures 26/28 juin 2007.
- Chanteux A.et Niessen W. (2006). Les tableaux de bord et business plan. L. Venanzi, Edi.pro, Liège (Belgique).

الملحق رقم: 01

Secteur	Total		
Agriculture	733	3	2199
Agro-alimentaire	941	5	4705
Cafés-restauration	576	2	1152
Carrières et mines	87	6	522
Chimie	90	4	360
Commerce	8047	2	16094
Hôtellerie	12	4	48
ISMME	157	3	471
Matériaux de construction	190	4	760
Menuiserie	315	2	630
Services	4004	3	12012
Textiles/Cuir	97	3	291
Transport/Télécom	4040	2	8080
Travaux publics	948	4	3792
Total	20237		51116

الملحق رقم: 02 مشتلة المؤسسات الناشئة

1	ABBAS	SAMIR	LOCAL N°01 CITE EL OUIAM	AIN KERMES	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
2	ABDELDJEBBAR	AMAR	LOCAL N°02 CITE 1ER NOUVEMBRE	FRENDA	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
3	ABDELLI	MENAOUER	CITE MAAROUF AHMED N°63 LOCAL N°01	TIARET	MODELAGE MECANIQUE	INDUSTRIE
4	ABDERRAHMANE	KAMEL	LOTIS ROUTE D'ALGER TEFFAH 03 EXT (01 ET 02) N°857	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
5	ABDESSELEM	RAHMA	LOTIS 48 LOGTS SOCIALE P INDV ROUTE TOUSNINA N°01	SOUGUEUR	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
6	ABDI	EL HADJ	66 CENTRE COMMERCIAL LOT 72	MECHRAA SAFA	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES	INDUSTRIE
7	ADJOUL	ZOHRA	QUATRIEME LOCAL CITE COMMUNALE N° 01 LOTIS PL N05 N° 01	DAHMOUNI	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
8	AICI	ZAKARIA	LOCAL N)04 LOTIS 499 LOTS N°63	MAHDIA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
9	AIS	ALLEL	LOCAL N° 01 RUE CHIKHAOUI MOKHTAR CITE EL LOUZ DIVISION 137 CP N°27	FRENDA	HUILERIE ET RAFFINAGE D'HUILES D'ORIGINE VEGETALE	INDUSTRIE
10	AISSAT	ABDELKADER	CITE ZAAROURA 400 LOGTS N°51	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
11	AIT MOULOUD	ABDELHAKIM	TEFFAH 02 ROUTE BOUCHEKIF N° 164	TIARET	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
12	AIT YALA	HADJ MOHAMED OUAMAR	70 RUE HAMDANI ADDA GP 57 DIST 52 LOCAL N°02	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
13	ALIA	MOHAMED	CITE DJEBARA BEN CHERIF LOTIS N°72 LOCAL N°01	FRENDA	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
14	ALLAOUI	RACHIDA	LOTTISSEMENT 1ERE TRANCHE	SOUGUEUR	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
15	ALLAOUI	MOHAMED	LOCAL N° 2 LOTS D/150 COOP FRANCE FANON TEFAH ROUTE BOUCHEKIF N°272	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
16	Allouache	Benabida	CITE LOUZ LOCAL 03	FRENDA	PRODUCTION DE FERRO ALLIAGES	INDUSTRIE
17	AMEUR	SOFIANE	LOCAL N° 01 LOTIS D/150 TEFAH 01 POSITION S N° 501	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
18	AMMOUR	HOURIA	132 HAI 1700 LOGTS CNL COOP EL FADJR	TIARET	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
19	AMRANE	ABDELKADER	LOCAL TROISIEME N°03 ZOUNE EL MELAAB	TAKHEMARET	MEUNERIE	INDUSTRIE
20	ANINE	MOHAMMED AMIN	LOCAL N°04 PREMIERE ETAPE CITE ELAMIR ABDELKADER N° 36	SOUGUEUR	FABRICATION INDUSTRIELLE D'ARTICLES ET FOURNITURES SCOLAIRES ET DE BUREAU	INDUSTRIE
21	AOUAR	KAMEL	271 LOTIS D/123 BIS ROUTE D' AIN GUESSMA	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
22	AOUCI	SOFIANE	LOTISSEMENT 249 LOT N° 151 LOCAL 02	MELLAKOU	ARTISAN FABRICANT D'ALIMENTS DE BETAIL (FABRICATION D'ALIMENTS DE BETAIL)	INDUSTRIE
23	ARBOUZ	AHMED	LOCAL N°01 N°08 LOT EMIR ABDELKADER N°76	FRENDA	HUILERIE ET RAFFINAGE D'HUILES D'ORIGINE VEGETALE	INDUSTRIE
24	ARGOUB	FATEH	VILLAGE DEGDAG N°07	TAKHEMARET	ENTREPRISE ARTISANALE DE PRODUCTION D'ALIMENTS DE BETAIL	INDUSTRIE
25	AYACHI	MOHAMED AMINE	LOCAL 03 CITE SIDI KHALED N°329 DIST 61 PP 26	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
26	AZAIZ	TARIK	CITE ANASSER N°02	FRENDA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE

27	AZEB	MALIKA	ROUTE AIN BOUCHAKIF D/121 DEVISION 118 GP 32	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
28	BAGHDAD	DJALAL	0402 A COTE L'ECOLE BOHOUS KHATIR ROSFA	ROSFA	MEUNERIE	INDUSTRIE
29	BAGHDADI	DAWOUD	LOCAL N°01 LOTIS ALQUDS 02 N°260	FRENDA	FABRICATION INDUSTRIELLE DE CHAUSSURES	INDUSTRIE
30	BAITAR	FATMA	LOTS D/116 N° 166 CITE BELLE VUE ROUTE AIN GUESMA	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
31	BAKHTI	RACHIDA	01 LOTISSEMENT D/121 ROUTE DE BOUCHEKIF	TIARET	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
32	BAROUDI	MOURAD	ZONE EL BOUAZID N° 19 GUERCHA	TAKHEMARET	ARTISAN FABRICANT D'ALIMENTS DE BETAIL (FABRICATION D'ALIMENTS DE BETAIL)	INDUSTRIE
33	BEDARNIA	DJAMAL	RUE EL AMIR ABDELKADER DIS 98 GP 04 N°05	SOUGUEUR	PRODUCTION DE VIANDES DE BOUCHERIE ET DE VOLAILLES ET DE LAPINS FRAICHES CONGELEES OU SURGELEES	INDUSTRIE
34	BEDDIAR	ABDELKADER	CITE SIDI KHALED N°292	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
35	BEKAOUAL	EL HADJA ZHOUR	LOCAL N° 01 ROUTE TOUSNINA N° 239	SOUGUEUR	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
36	BEKHEIRA	ABDELKADER	LOCAL 01 N° 19 CITE EMIR ABDELKADER	TAKHEMARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
37	BELALIA	DJILLALI	VOIE D'EVITEMENT ROUTE DE MASCARA LOCAL N°02 ET 03	FRENDA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
38	BELARBI	ALLAA EDDINE	LOCAL 01 LOTS TEFFAH SITE 1/D N° D 150 N° 49	TIARET	PRODUCTION DE FERRO ALLIAGES	INDUSTRIE
39	Belas	Narimane nor el houda	LOCAL N°04 HAI BELLE VUE	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
40	BELDJILALI	SALEM	01 ZONE BOUNOUEL	TAKHEMARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
41	BELDJILALI	AHMED	ZONE BOUNOUEL N° 01	TAKHEMARET	ARTISAN FABRICANT D'ALIMENTS DE BETAIL (FABRICATION D'ALIMENTS DE BETAIL)	INDUSTRIE
42	BELDJILALI	KADDA	RUE ZIRAR DJELLOUL N° 07	TAKHEMARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
43	BELHADJ	CHARIFA	CITE EMIR ABDELKADER N° 123 LOCAL 2	SOUGUEUR	REPARATION ET MONTAGE DE LUNETTERIE NON OPTIQUE	INDUSTRIE
44	BELHEZIEL	MUSTAPHA	CITE HOUARI BOUMEDIENNE LOCALE N 01	MEDRISSA	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
45	BELKACEM	NOUR EDDINE	LOCAL 02 ZEMALA DIVISION 98 GP 02	TIARET	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
46	BELKHIATI	KARIM	RUE KACEM HOCINE A 10	SOUGUEUR	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
47	BELLATRECHE	MOHAMED	25 ZONE BOUNOUEL TAKHEMARET	TAKHEMARET	ARTISAN FABRICANT D'ALIMENTS DE BETAIL (FABRICATION D'ALIMENTS DE BETAIL)	INDUSTRIE
48	BELOUED	BAGHDAD	LOCAL 03 CITE CHAHID BELLAHRECHE ABDELKADER PRES LA CIMTIERE CHRETIENNE	TAKHEMARET	FABRICATION DE PATES ALIMENTAIRES ET COUSCOUS	INDUSTRIE
49	BELSAADI	BAHA EDDINE	LOCAL N° 03 LOTS D/141 N° 02 CLASSE 110 GP 102	TIARET	FABRICATION DES PRODUITS COSMETIQUES ET D'HYGIENE CORPORELLE	INDUSTRIE
50	BEN ASSA	OMAR	LOCAL N° 01 CITE 20 AOUT 1955 N° 55	TOUSNINA	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)	INDUSTRIE
51	BEN MELKA	SALAH EDDINE	LOTIS D/124 AIN GUESMA N° 42	TIARET	FABRICATION DE LUNETTERIE	INDUSTRIE
52	BENACEUR	OMAR	CITE LAOUZE N° 167	FRENDA	FABRICATION DE PRODUITS POUR L'ALIMENTATION DES ANIMAUX (N.C FARINES DE POISSONS)	INDUSTRIE
53	BENALLOU	ZOHEIR	LOCAL N° 03 ROUTE DE SOUGUEUR N° 09	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE

54	BENAOUALI	ABDESSAMED	ZONE EL BRARIK N°29	TAKHEMARET	ARTISAN FABRICANT D'ALIMENTS DE BETAIL (FABRICATION D'ALIMENTS DE BETAIL)	INDUSTRIE
55	BENCHAIB	ISMAIL	LOT ROUTE BOUCHEKIF EX 01 ET 02 PORTEE N° 821 LOCAL N° 03	TIARET	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
56	BENCHERIF	YASSINE	LOCAL N° 01 CITE KHELFA SAYAH	FRENDA	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
57	BENCHIKH	HOURRIA	RUE CHIKHAOUI MOKHTAR	FRENDA	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
58	BENDIDA	RABEH	20 CITE CASTOR	MEDRISSA	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
59	BENELHADJ	MADANI	LOCAL 06 ROUTE AIN DEHEB N°01	SOUGUEUR	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
60	BENFEGHOLI	HADJ ABDELLAH	RUE ALABADI MOHAMED N°05 TRANCH 79 GROUP PROPRIETAIRE 82 PRE LOCAL	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
61	BENFRIHA	MOHAMED	TIDDA CENTRE LOCAL N° 21	TIDDA	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
62	BENHALIMA	LAKHDAR	PREMIERE EXTENSION POSITION N°01 ROUTE DE TOUSNINA N°39 LOCAL 01	SOUGUEUR	DECOUPAGE ET EMBOUTISSAGE DE METAL	INDUSTRIE
63	BENHENNI	FATMA	LOTIS ZAAROURA 400 LOGTS N°405	TIARET	PRODUCTION D'EAU MINERALE ET D'EAU DE SOURCE	INDUSTRIE
64	BENKHELFA	ABDERRAHMANE	CITE TEFAH 03 DIVISION12 GP1201 TIARET	TIARET	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS EN BETON AUTRES QU' AGGLOMERES	INDUSTRIE
65	bennabi	abderazak	TAHSIS TEFFAH ENDROID 2/A N°:D150 N:371	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
66	BENNACER	OMAR	CITE 700 LOGTS N°79 LOCAL N° 01	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
67	BENSAAD	BENAOUDA	CITE EL-HEMRI N°07	SOUGUEUR	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
68	BENSAFGHOUL	MOHAMED	19 HAI MOHAMED DJAHLENE	TIARET	MODELAGE MECANIQUE	INDUSTRIE
69	bensahraoui	abdelkarim	LOCAL N° 02 LOTS INTIFADHA N° 131	FRENDA	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
70	BENSLIMANE	ABDELKADER	LOCAL N° 01 LOTS EL ANASSER	FRENDA	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
71	BENYAGOUB	MOKHTAR	LOTIS D/116 CITE BELLE VUE ROUTE AIN GUESSMA N° 335	TIARET	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)	INDUSTRIE
72	BERREBIHA	REDHA	ILOT D/123 BIS EXTENSION ROUTE DE AIN GUESMA LIEU DIT BELHOUARI MOHAMED N°259	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
73	BESSINE	NESRINE DJAMILA	LOCAL N° 01 CITE SOUALEM ELKEBIR	FRENDA	FABRICATION DE PEINTURES, VERNIS,PIGMENTS ET ENCRES D'IMPRIMERIE	INDUSTRIE
74	BOUAICHA	MOHAMMED	LOCAL N° 01 RUE KHORECHEF ABDELKADER CITE KEMOUNE MISSOUM	AIN KERMES	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
75	BOUAKKAZ	MHAMED ABDELKADER DJAMEL	LOTIS D/ 121 TERAIN BOUMEDIENNE / DEVIS 126 GROUPE PROP 62 TIARET	TIARET	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
76	BOUAMAMA	MUSTAPHA	LOCAL N°01 CITE 630 LOGTS LOT D/151 ILOT 132 GP 15 REZ DE CHAUSSE	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
77	BOUBABOURI	NESIM ILYES	ROUTE DE TOUSNINA N° 184 2 EME EXTENSION DU SITE N° 01	SOUGUEUR	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
78	BOUCHIBA	IMANE	LOCAL 02 LOTIS D/150 TEFAH 01 S	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
79	BOUCHIKHA	SAAD	N°02 RUE ALI ELBERZIANI CITE EL NADI	MAHDIA	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
80	BOUDALI	MAROUA	LOCAL N°01 CITE CASTOR N°41	SOUGUEUR	FABRICATION DE PRODUITS DE BLANCHIMENT ET DE PRODUITS D'ENTRETIEN ET CONNEXES	INDUSTRIE

81	BOUDALI	ALI	LOCAL N°04 CITE MAHI	FRENDA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
82	BOUDIA	IMENE	LYCE AHMED MEDAGHRI BT A N°04	TIARET	FABRICATION DES PRODUITS COSMETIQUES ET D'HYGIENE CORPORELLE	INDUSTRIE
83	BOUDJELLAL	SAHRAOUI	LOTIS 240 LOGHTS N°234 LOCAL N°01	MAHDIA	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
84	BOUFADENE	AHMED	10 A CITE EL BRARIK	TAKHEMARET	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
85	BOUFARES	KADDA	CITE RAHMA 2	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
86	BOUFARES	ISMAIL	CITE RAHMA 02 N° 57	TIARET		INDUSTRIE
87	BOUHEBTOUNE	MENSOUR YASSINE	CITE 282 LOGTS N° 166	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
88	BOUKELA	HAMID	25 PROJET 29 LOGTS ROUTE DE AIN GUESSEMA N°: 08	TIARET	PATISSERIE .	INDUSTRIE
89	BOUKENINE	MORSLI	LOCAL N° 07 CITE LES ANNASSERS	FRENDA	MARBRERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
90	BOUKERFAHA	MOSTAFA AMIN	RUE SAFI MOHAMED N°28	TOUSNINA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
91	BOUKHALOUA	HAKIM	CITE 65 LOGTS GROUPE DE PROPRIETE N°36 SECTION 80 LOCAL N°01	FRENDA	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
92	BOUKHEDIDJA	MESSAOUD	RUE KOURAK KHALED N° 12	TOUSNINA	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
93	BOUMAAZA	ISMAIL	238 LOTISSEMENT TEFFAH N°:03	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
94	BOUMAZA	SAAD	N°01 TRANCHE D/64 CITE KARMAN N°03	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
95	BOURABAH	MOHAMED	N° 01 ZONE CITE NASER TAKHEMARET	TAKHEMARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
96	BOUREBAI	ABED	CITE BENATIA DJILALI N° 01	OUED LILLI	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
97	BOUROUINA	YAHIA	LOTISSEMENT TOUFAH N° 201 POSITION 2/S N° D150	TIARET	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)	INDUSTRIE
98	BOUTBAL	MUSTAPHA	N° 01 LOTIS D/150 TEFFAH SITE 2B N° 102	TIARET	CONDITIONNEMENT ET EMBALLAGE DE PRODUITS ET DENREES ALIMENTAIRES	INDUSTRIE
99	BOUZERAIEB	FAYSSAL	450 LOTISSEMENT ROUTE DE TOUSNINA N° 350 LOCAL 01 ET 02	SOUGUEUR	FABRICATION DE SAVON ET SAVONNETTES (SAVONNERIE)	INDUSTRIE
100	BOUZIANI	BENAOUDA	LOCAL N°01 LOTS ZAAROURA 400 LOGTS EXTENSION N° 479	TIARET	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
101	BOUZIRI	HADJ KADDOUR	AIN KERMES	AIN KERMES	BOULANGERIE (AUTRE QU'INDUSTRIELLE)	INDUSTRIE
102	BRAHIM	MHAMED	LOCAL N° 03 D LOTISSEMENT D /116 N° TRANCHE 03CITE BELLE VUE ROUTE DE AIN GASMA	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
103	BRIDJ	MOKHTAR	LOTIS 21 TRANCHE N° 19	TOUSNINA	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
104	CHADLI	BENSAID	ZONE BOUDERIASSA LOCAL N° 01	FRENDA	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
105	CHAIB	HICHAM	RUE KHELIL ABDELKADER N°20 DIVISION 62 GP 77 TRANCHE N°01	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
106	chaib	amira	LOCAL N°04 CITE AKID LOTFI	DAHMOUNI	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
107	CHALI	MAMA	96 CITE COLONNEL LOTFI DAHMOUNI	DAHMOUNI	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
108	CHEDDAD	MOHAMMED	N° 71 LOT HAI EL ABBES ET HOCINE LOCAL N°01	FRENDA	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
109	CHERRAT	CHIKH	ZONE BOUNOUEL LOCAL N° 01	TAKHEMARET	ARTISAN FABRICANT DE POUTRELLES EN BETON ET HOURDIS (FABRICATION DE POUTRELLES EN BETON ET HOURDIS)	INDUSTRIE

110	CHIBI	YASSER	LOCAL N° 03 CITE BELEGHOUINI 41 LOT N°13	SOUGUEUR	FABRICATION INDUSTRIELLE DE CHAUSSURES	INDUSTRIE
111	CHIKHAOUI	MOHAMED HOCINE	LOCAL 03 LOTISSEMENT BELHOUARI MOHAMED BIS D/123 N°78	TIARET	FABRICATION DES PRODUITS PARA-PHARMACEUTIQUES , MATERIELS, APPAREILS ET INSTRUMENTS MEDICAUX-CHIRURGICAUX	INDUSTRIE
112	CHORFI	MOHAMED	LOTS TROISIEME TRANCHE 159 ILOT N° 134	SOUGUEUR	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
113	CHOUAF	INES	ILOT D/122 ROUTE D'ALGER N°34 LOCAL 1	TIARET	INDUSTRIE DE LA CHOCOLATERIE	INDUSTRIE
114	CHOUALHI	ADDA	58 LOT D 116 CITE BELLE VUE ROUTE DE AIN GUESMA	TIARET	FABRICATION DE PRODUITS POUR L'ALIMENTATION DES ANIMAUX (N.C FARINES DE POISSONS)	INDUSTRIE
115	dahmane	khadhra	CITE 451 TRANCHE ROUTE DE EL FAIDJA N°76	SOUGUEUR	BISCUITERIE ET PRODUITS DE REGIME	INDUSTRIE
116	DAKICHE	MOHAMMED	LOCAL N°01 LOTIS TEFFAH 02 SITE SD/150 N°226	TIARET	PATISSERIE .	INDUSTRIE
117	DEHILIS	NASREDDINE	62 RUE MEZAD SEHLI	SOUGUEUR	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
118	DERDOUCHE	SID HAMZA	LOTS 499 TRANCHE N° 205	MAHDIA	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
119	DERKAOUI	TAWFIQ	BOULEVARD COLONEL AMIROUCHE N°01	SOUGUEUR	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
120	DERKAOUI	ABDELKADER	LOTIS CITE ZAAROURA 425 LOGTS N° 427 LOCAL 01	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
121	DJELLILI	BELGACEM	TIARET	TIARET	ENTREPRISE ARTISANALE DE MENUISERIE GENERALE	INDUSTRIE
122	DJERAD	KHADIDJA	40 TRANCHE CITE LA CAVE N° 26	SOUGUEUR	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
123	DORBANE	RABAH	LOCAL 01 LOTS 3 EME ETAPE (213 TRANCHE)	SOUGUEUR	FABRICATION INDUSTRIELLE D'ARTICLES ET FOURNITURES SCOLAIRES ET DE BUREAU	INDUSTRIE
124	DOUAOUDI	MAHMOUD	CITE NOUVEL ZAAROURA N° 75	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
125	DOUAS	KARIMA	LOCAL 01 ZONE IDUSTRIELLE LIEU NOME (ZAAROURA) TRA 18 G P52	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
126	DOURI	KHALED	LOTS BOUMEDIENE D/66 N° 29	TIARET	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
127	DRICHE	AHMED	N° 02 LOTS (184 TRANCHE) CITE BADR	MAHDIA	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
128	FEKAIR	ABDELGHANI	LOCAL N° 01 LOTS D/116 CITE BELLE VUE ROUTE DE AIN GUESMA N° 96	TIARET	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
129	FICHE	ABDELKADER	LOTS 111 LOTS N° 108	AIN BOUCHEKIF	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES	INDUSTRIE
130	GACEM	FETHI	LOCAL N°04 A COTE DE MOTAWASSITAT JILLALI AHMED	TAKHEMARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
131	GASMI	AHMED	CITE EL INTIFADHA 02 N° 01	FRENDA	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)	INDUSTRIE
132	GHALEM	ABDELKADER	39 LOTIS 128 LOGTS	MECHRAA SAFA	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
133	Ghalem	Houcine	PREMIER LOCAL N°01 HAI INTIFADHAH	FRENDA	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
134	GHARBI	NOURREDINE	LOCAL 03RUE CHAHID DJELLOULI ZIRAR EX (ROUTE NATIONNAL N° 14 TRANCHE N° 02	TAKHEMARET	BEURRERIE	INDUSTRIE
135	GRADA	MOHAMED	A COTE DE C.E.M DJELLAILI AHMED N°03	TAKHEMARET	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)	INDUSTRIE
136	GUECHICHE	NASSEREDDINE	CITE GUECHOUD ABDELKADER	SIDI BAKHTI	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
137	GUELAL	GHEZIEL	CITE ENADJAH N°08 S	TAKHEMARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
138	GUELLAL	NOUREDDINE	LOTIS D/135 CITE BELLE VUE N°240 LOCAL 01	TIARET	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE

139	GUELTA	SENOUCI	LOTISSEMENT D/118 CITE MED DJAHLANE N°42	TIARET	FABRICATION INDUSTRIELLE DE DISQUES, BANDES ET CASSETTES MAGNETIQUES	INDUSTRIE
140	GUERCHI	BARBOUCHA	ZONE REGRAG N°45	TAKHEMARET	ARTISAN FABRICANT D'ALIMENTS DE BETAIL (FABRICATION D'ALIMENTS DE BETAIL)	INDUSTRIE
141	GUERMIT	OUMRIA	CITE PREMIERE TRANCHE N°08 S	SOUGUEUR	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
142	GUESSAS	ALI	LOCAL N° 03 D/151 CITE 630 LOGTS 01DIV 132GP 78	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
143	GUETTAF	BACHIR	CITE 04EME TRANCHE N°64	SOUGUEUR	PRODUCTION DE FERRO ALLIAGES	INDUSTRIE
144	HABI	MOKHTARIA	TERRAIN BOUMEDIENNE TIARET	TIARET	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
145	HACHEMI	YOUCEF	LOCALN°01 ZONE EL MALAAB	TAKHEMARET	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
146	HADDOU	SOFIANE	ZONE DES PARCS	TIARET	FABRICATION DE PRODUITS DE BLANCHIMENT ET DE PRODUITS D'ENTRETIEN ET CONNEXES	INDUSTRIE
147	HADJ CHAIB	DJELLOUL	LOTIS CHAMP DE TIR BOUHENNI MOHAMED N°34	TIARET	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
148	HADJ YAHIA	ELRABIE	LOCAL N°01 CITE 19 MARS	TAKHEMARET	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
149	HAKOUM	SOULEF	LOTIS 245 ROUTE DE AIN BOUCHEKIF LOCAL N°01 N°78	SOUGUEUR	FABRICATION DES PRODUITS PARA-PHARMACEUTIQUES , MATERIELS, APPAREILS ET INSTRUMENTS MEDICAUX-CHIRURGICAUX	INDUSTRIE
150	HAMEL	FAROUK	LOCALE 02 LOTIS ROUTE FAIDJA N° 268	SOUGUEUR	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES	INDUSTRIE
151	HAMMANI	HOUARI	CITE MEZIANE N°23	DAHMOUNI	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
152	HAMMOU	ABDELMADJID	LOCAL N° 01 EL MALAAB	TAKHEMARET	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)	INDUSTRIE
153	HAMMOUM	AHMED	REGION EL MALAAB N° 69	TAKHEMARET	FABRICATION DE PRODUITS POUR L'ALIMENTATION DES ANIMAUX (N.C FARINES DE POISSONS)	INDUSTRIE
154	HAMRI	BENAISSA	CTE COMUNALE N°14 LOCAL N° 01	DAHMOUNI	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
155	HANAFI	NOUH ABDELHAFID	LOTIS D/123 COOPERATIVE IMMO EL NASER ROUTE AIN GUESSEMA N°12 LOCAL 05	TIARET	DECOLLETAGE, TOURNAGE, BOULONNERIE, VISSERIE	INDUSTRIE
156	HASNI	MOHAMMED	87 CITE MARSI MIMOUNA	HAMADIA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
157	HENICHE	RABAH	CITE BELLE VUE LOTIS N° D 128 ROUTE AIN GEUSMA N° 51 TIARET	TIARET	PATISSERIE .	INDUSTRIE
158	HORRI	TAKI EDDINE	CITE ZAAROURA 400 LOGEMENTS N0128	TIARET	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
159	KADA	HABIB DJELLOUL	RUE BELAHRECHE ALI LOCAL N°01	TAKHEMARET	FABRICATION INDUSTRIELLE DE CHAUSSURES	INDUSTRIE
160	KADDAR	DJILLALI	LOCAL N° 01 LOTS MOHAMED KHEMISTI (CHATEAU)	MEDRISSA	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
161	KADDI	DJAMEL	LOCAL 13 ROUTE DE AIN DHEB N°01	SOUGUEUR	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
162	KADDOUR	DJAMAL	RUE MECHKOUR KADDOUR N°01	SIDI BAKHTI	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
163	KADDOUR	ABDESSAMED	N°01 ILOT SOCIAL D/150 EL TEFAH 3ROUTE DE AIN BOUCHEKIF TRANCHE N° 602	TIARET	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES	INDUSTRIE
164	KAIDI	ABDELKADER	LOCAL N° 02 LOTS D/150 (158 TRAN) LOTS SOCIAL "TEFAH 3"ROUTE AIN BOUCHEKIF N1006	TIARET	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
165	KAOUBA	BOUCIF	PREMIER LOCALE N°01 ZONE EMIR ABDELKADER - TAKHEMARET	TAKHEMARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
166	KASSAB	KHALED	CITE NOUVEAU STADE N°489 ILOT B	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE

167	KATBI	TAYEB	LOCAL N° 03 CITE CHOHADA N°52 DIVISION 173 GP 18	TIARET	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
168	KELLA	NABIL	LOCAL 02 ZONE D'ACTIVITES INDUSTRIEL ZAAROURA DIVISION 18 G P 73	TIARET	FABRICATION DE PRODUITS DE BLANCHIMENT ET DE PRODUITS D'ENTRETIEN ET CONNEXES	INDUSTRIE
169	KERMOUZI	ABDELLAH	CITE 160 LOGTS N°40	DAHMOUNI	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
170	KERROUM	FATIMA ZOHRA	ROUTE DE TOUSNINA	SOUGUEUR	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
171	KETROUSSI	ABDELKADER	CITE 630 LOGTS D/151 N° 22 LOCAL N° 01	TIARET	FABRICATION DE TOUS TYPES D'EMBALLAGES EN PAPIER	INDUSTRIE
172	KHALDI	DJAMEL	LOCAL N° 01 DE LOTIS BELHOUARI MOHAMED N° D/123 BIS COOP MALEK BEN ANES TR N°108	TIARET	PATISSERIE .	INDUSTRIE
173	KHALED KHOUDJA	NASRINE	LOTIS ELABBES ET HOUCIAN ALLONGEMENT 2 N°93	FRENDA	BEURRERIE	INDUSTRIE
174	KHALFAT	FATIMA ZOHRA	N°: 40 RUE MANSOUR LAZREG	TIARET	BOULANGERIE (AUTRE QU'INDUSTRIELLE)	INDUSTRIE
175	KHANE	MOUFIDA	LOCAL 01 RUE DE LA RESISTANCE N°05 DIST 65 GP N°78	TIARET	FABRICATION DE TOUS TYPES D'EMBALLAGES EN PAPIER	INDUSTRIE
176	KHATTOUF	KADDA	31 CENTRE VILLE	OUED LILLI	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
177	KHEDIMI	BOUABDELLAH	CITE BELLE VUE ROUTE AIN GUESMA N° 02	TIARET	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
178	KHELIFA	AHMED	LOTS 120 ILOTS CITE HEMRI N° 18	SOUGUEUR	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
179	KHELIFA	LARBI	LOTISSEMENT 82 TER ROUTE AIN DEHEB N° 02 EXTENSSION LOCAL N°02	SOUGUEUR	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
180	khellacha	mohamed	LOCAL N° 01 LOTS 233 TRANCHE DIVISION 58 GP N°54	MAHDIA	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
181	KHENNOUS	OUADHAH	LOCAL N°01 CITE RABIE BOUCHAMA	FRENDA	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
182	KHETTAB	RACHID	LOTISSEMENT D139 COOPERATIVES FATEH EL KANZATE N°:108	TIARET	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)	INDUSTRIE
183	KHOMIER	MOHAMMED NEDHIR	CITE SAFA ABDELKADER N° 136	SOUGUEUR	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
184	KORBAA	KHALED	LOCAL 01 CITE BOUHENN IMOHAMED N° 09 TIARET	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
185	KOUIDRI	ABOU EL KHEIR	LOTIS D15+1 ILOTS ROUTE DE FAIDJA N° 04 LOCAL N°01	SOUGUEUR	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
186	LAAREDJ	DJAHIDA	ROUTE MAAROUF AHMED VRD N°03 CLASSE 155 GP N° 183	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
187	LAHMAR	NEDJADI	ZONE TAKHEMARET ANCIENNE N° 02	TAKHEMARET	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES	INDUSTRIE
188	LAKHAL	MHAMED	SI EL HAOUES CITE 01 NOVEMBRE N° 04	SEBAINE	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
189	LAKHDAR	TAYEB	LOT BELHOUARI MOHAMED D/123 BIS COPERATIVE ALINKAD	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
190	LARADJI	SALAHEDINE	ZONE ANCIENNE TAKHEMARET N° 16	TAKHEMARET	ARTISAN TOURNEUR (TOURNAGE)	INDUSTRIE
191	LOUALI	FAROUK ELHACHEMI	LOCAL 04 ZONE INDUSTRIELLE ZAAROURA DIVISION 18 GP73	TIARET	FABRICATION DE PRODUITS DE BLANCHIMENT ET DE PRODUITS D'ENTRETIEN ET CONNEXES	INDUSTRIE
192	MAACHI	BOUABDELLAH	CITE TOUAHRIA MOHAMED RUE MARI CLARBOY DIST 142 GP18	TIARET	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
193	MAAZOUZ	ABDELKADER	16 RUE HAMDANI ADDA	TIARET	BOULANGERIE (AUTRE QU'INDUSTRIELLE)	INDUSTRIE
194	MAHIA	MOURAD	LOCAL N° 02 ANCIENNE CITE COMMUNALE , RUE EMIR ABDELKADER N° 07	MAHDIA	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE

195	MAHMOUDI	ABDELKADER	CITE LOUZ LOCAL N°01	FRENDA	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
196	MANSOURI	BENHALIMA	N° 02 PORTEE N° 61 LOTIS D/150 TEFFAH 02 ST B	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
197	MEBAREK	KHALED	LOTIS 2EMME TRANCHE DIST 76 GP 16 (LOCAL 02) N°02	SOUGUEUR	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
198	MEBROUK	KOUIDER	LOTIS 40 LOGTS CITE ELFORSSANE N° 37 (LOCAL 03)	SOUGUEUR	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
199	MEDDAH	HOUARI	LOTISSEMENT D/135 COOP IMMOB SIDI KHALED N°01 CITE BELLE VUE N°196	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
200	MEDJADI	MOHAMED	CITE ROUTE DE MAHDIA N° 187 DAHMOUNI	DAHMOUNI	ENTREPRISE ARTISANALE DE PRODUCTION DE CHARPENTES METALLIQUES	INDUSTRIE
201	medjdoub	mohammed	CITE 451 TRANCHE ROUTE DE FAIDJA LOCAL N°02 N° 46	SOUGUEUR	PRODUCTION DE FERRO ALLIAGES	INDUSTRIE
202	MEDKOUR	MOKHTAR	1ERE EXTENSION DU SITE N°01 ROUTE DE TOUSNINA N°05 LOCAL 03	SOUGUEUR	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
203	MEHDI	NACEUR	LOCAL 01ET 02 ILOT D/118 CITE IBN KHALDOUNE DIVISION 77 GP75	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
204	MELAB	SMAIL	LOTISSEMENT 3EME TRANCHE	SOUGUEUR	PRODUCTION D'EAU MINERALE ET D'EAU DE SOURCE	INDUSTRIE
205	MELIANI	AMAR	CITE BOUKHEDIDJA DJEMAA N° 40	AIN DEHEB	CONDITIONNEMENT ET EMBALLAGE DE PRODUITS ET DENREES ALIMENTAIRES	INDUSTRIE
206	MELIANI	BOUMEDIENE	LOTIS 2EME POSITION ROUTE DE BOUCHAKIF N°203	SOUGUEUR	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
207	MELLIS	HOUARI	LOCAL N°01 CITE HATAB AHMED	FRENDA	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
208	MENDJEL	ABDELKARIM	112 RUE BOUABDELLI BOUABDELLAH	TIARET	BOULANGERIE PATISSERIE ARTISANALE	INDUSTRIE
209	MERABET	HAMID	LOCAL N° 01 CITE CASTOR N° 51	FRENDA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
210	MERDJA	SAAD	ILOT 2 EME TRANCHE N°199	SOUGUEUR	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
211	MERIDJA	MOHAMED	LOCAL N° 03 LOTIS D/116 CITE BELLE VUE ROUTE AIN GUESMA	TIARET	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
212	MERIH	OUADAH	LOCAL N°01 ZONE EL MAFRAZA	TOUSNINA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
213	MESLEM	LAKHDAR	N°02 CITE CHOUHADA	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
214	MESSAOUD	KHEIREDDINE	LOCAL N° 01 LOTS TEFFAH 03 EXTESION 01 ,02 TRANCHE D/150 N° 753	TIARET	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
215	MEZIOUD	FETHI	06 HAI EL KOURDE	DAHMOUNI	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
216	MIARA	FAYCEL TAHAR	LOTS D /116 ROUTE DE AIN GUESMA CITE BELLE VUE LOTS N° 366	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
217	MIMOUNI	MENNED	LOTIS 120 LOGS SOCIAL ROUTE DE AIN DEHEB N°02	SOUGUEUR	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
218	MOSTEFAOUI	MOHAMED	CITE LA CAVE	SOUGUEUR	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES	INDUSTRIE
219	MOUFFOK	MORSLI	CITE 50 LOGTS PREFABRICQUE N° 40	SOUGUEUR	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
220	MOUHGUEN	MOHAMED	CITE BAKIR N° 55	SOUGUEUR	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
221	NACERI	MOHAMED AMINE	CITE BASE DE VIE DIST 117 GP 04 LOCAL N° 01	TIARET	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES	INDUSTRIE
222	NAKMI	KHALED	N°01 CHAMP DE TIR N° 145	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE

223	OKBI	ABED	LOTIS 40LOGTS CITE EL FORSSANE N° 37 LOCAL 01	SOUGUEUR	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
224	OUAHMICHE	FATIMA	N° 300 LOT ZAAROURA 425 LOGTS TIARET	TIARET	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
225	RAAD	ABDELMADJID	CITE 451 ILOTS SOCIAL ROUTE DE FAIDJA	SOUGUEUR	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
226	RABAH	ABDELKADER	LOTISSEMENT 74 TRANCHE N°04	OUED LILLI	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
227	RABEHI	MOHAMED AMINE	LOCAL N° 02 LOTS INTIFADHA	FRENDA	HUILERIE ET RAFFINAGE D'HUILES D'ORIGINE VEGETALE	INDUSTRIE
228	RACHEDI	MOHAMED	KARMANE N° 01	TIARET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE	INDUSTRIE
229	RACHEDI	RACHID	CITE 154 TRANCHE ROUTE AIN ZARITE N° 48	SOUGUEUR	ARTISAN FABRICANT D'ALIMENTS DE BETAIL (FABRICATION D'ALIMENTS DE BETAIL)	INDUSTRIE
230	RAIS	AISSA	170 LOTIS CITE LOUZ LOCAL 02	FRENDA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
231	REFES	ABDELLATIF	LOTIS 04EME ETAPE CITE FRERES GHAR EL-DIB N°110	SOUGUEUR	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
232	REGUIEG	SAID	COOP EL SAADA CITE UNIVERSITAIRE TIARET	TIARET	ENTREPRISE ARTISANALE DE MENUISERIE GENERALE	INDUSTRIE
233	REZGAOUI	MOHAMED AMINE	CITE BELLE VUE -LOTS D 128 N° 146 LOCAL 01	TIARET	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
234	REZZAG	AHMED	LOTIS D/150 TEFFAH 01 ROUTE AIN BOUCHEKIEF N° 226 LOCAL 2 TIARET	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
235	ROUABIA	RABIE	LOCAL 02 CITE LES FRERES MEHDI N°02	AIN KERMES	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
236	SADEKI	SAAD	LOT CITE 451 TRANCH SOCIAL RUE FAIJA N° 124 SOUGUEUR	SOUGUEUR	ARTISAN FABRICANT D'ALIMENTS DE BETAIL (FABRICATION D'ALIMENTS DE BETAIL)	INDUSTRIE
237	SADIKI	MOHAMED	CITE CAPITAIN SI BOUCIF LOCAL N° 09	AIN KERMES	FABRICATION DE PATES ALIMENTAIRES ET COUSCOUS	INDUSTRIE
238	SAFA	DJILLALI	LOCAL 02 PREMIERE EXTENSION POSITION N°01 ROUTE DE TOUSNINA TRANCHE N°38	SOUGUEUR	DECOUPAGE ET EMBOUTISSAGE DE METAL	INDUSTRIE
239	SAIDI	ABDELLAH AZZEM	LOCAL N° 02 LOTS 158 TRANCHE LOTS SOCIAL TEFFAH 03	TIARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
240	SALEM	FATIHA	09 RUE EL INTIFADDAH	FRENDA	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS ET LINGERIE	INDUSTRIE
241	SASSI	SARRA	HAI SAFI CHEIKH N° 52	AIN DEHEB	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
242	SEDDIK	KHALED DJILLALI	IMPASSE MAGHRAOUI TOUHAMI TIARET	TIARET	PATISSERIE .	INDUSTRIE
243	SI ZIANE	MOHAMED	LOCAL N°02 CITE EL CHAHID BELAHRECHE ABDELKADER	TAKHEMARET	TRANSFORMATION INDUSTRIELLE DU PAPIER ET FABRICATION D'ARTICLES DIVERS EN PAPIER	INDUSTRIE
244	SMAIL	CHAHRAZED	LOTISSEMENT D/140 N° 486	TIARET	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
245	SOUALHIA	BILLAL	LOCAL N° 01 RUE ZAOUI KADDOUR	AIN EL HADID	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
246	SOUIAH	EL HADJ	N° 01 LOTS 28 TRANCHE ROUTE DE TOUSNINA	SOUGUEUR	ARTISAN BOULANGER (BOULANGERIE)	INDUSTRIE
247	STITENI	HASNA	N°27 CITE AKID AMIROUCHE	SOUGUEUR	FABRICATION D'EMBALLAGES EN PLASTIQUE	INDUSTRIE
248	TAHAR BOUDJELTHIA	YASSINE	LOCAL 01 LOTS INTIFADA	FRENDA	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
249	TALAH	FATIHA	LIEU DITRUE MAAROUF AHMED CITE 50 LOGTS DIVISION 187 GP 64	TIARET	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
250	TALAH	SABRINA	CITE 46 LOGTS N°04	KSAR CHELLALA	RECUPERATION DES MATIERES METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
251	TALEB	DJAMEL	RUE HASSANI ABDELLAH N°29	SOUGUEUR	FABRICATION DE SAVON ET SAVONNETTES (SAVONNERIE)	INDUSTRIE

252	TIBA	MOHAMMED	CITE 451 TRANCHE ROUTE DE FAIDJA LOCAL 01 N° 46	SOUGUEUR	FABRICATION DE PEINTURES, VERNIS,PIGMENTS ET ENCRES D'IMPRIMERIE	INDUSTRIE
253	TORDJEMANE	ABDELDJALIL	LOTS 3EME TRANCHE 56 ILOT N° 36 BIS N° 01	SOUGUEUR	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
254	TOUAHRIA	TARIK	CITE LOUZ N°177 PREMIER LOCAL	TIARET	PATISSERIE .	INDUSTRIE
255	TOUATI	AHMED	LOTS ROND -POINT AIN GUESMA ZAAROURA 290 LOGTS N° 110 LOCAL N° 01	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
256	TOUATI	ZAKARIA	LOCAL N°02 ILOT EL INTIFADA	FRENDA	ARTISAN DANS LA FABRICATION DE BOUGIES (FABRICATION DE BOUGIES ET CIRE D'ABEILLE)	INDUSTRIE
257	TOUIR	AISSA	LOT D/150 TEFFAH 01 ROUTE BOUCHEKIF N° 449	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
258	YAGHNI	ELHADJA	LOCAL N°03 CITE TEFAH N°02 DIVISION 12 GP N°794	TIARET	FABRICATION DES PRODUITS COSMETIQUES ET D'HYGIENE CORPORELLE	INDUSTRIE
259	YAHI	SANAA	PREMIERE EXTENSION N°01 ROUTE DE TOUSNINA N°39 LOCAL 02	SOUGUEUR	FABRICATION DE PRODUITS DE BLANCHIMENT ET DE PRODUITS D'ENTRETIEN ET CONNEXES	INDUSTRIE
260	ZEGGAI	M HAMED	ZONE EL MELAAB LOCAL N°01	TAKHEMARET	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
261	ZEGRAOUI	DJELLOUL	LOTIS 5 EMME TRANCHE LOMANI MEKKI N° 04	SOUGUEUR	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES	INDUSTRIE
262	ZERAFA	FOUAD	LOCAL 1N°17 ILOT250 TRANCHE SOCIAL	FRENDA	ARTISAN SOUDEUR METALLIQUE (SOUDURE)	INDUSTRIE
263	ZERROUGUI	ABDELKADER	LOCAL N°01 LOTISSEMENT D/150 TEFFAH 01 ROUTE DE AIN BOUCHEKIF N° 79	TIARET	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES	INDUSTRIE
264	ZERROUKI	HADJ	TEFFAH SITE 02 CITE A N°240	TIARET	AJUSTAGE, TOURNAGE, FRAISAGE	INDUSTRIE
265	ZGHIDA	MOHAMED	CITE ROUTE DE AIN ZARIT N° 20	AIN BOUCHEKIF	COMMERCE DE DETAIL DE VIANDE DE LA BOUCHERIE	INDUSTRIE
266	ZINE	ABDELKADER	LOCAL 01 RUE MAAROUF AHMED DIST 153 GP 17	TIARET	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE
267	ZITOUNI	MOHAMED NADJIB	LOCAL N° 01 ZONE INDUSTRIELLE ZAAROURA N° 34	TIARET	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE (DITS AGGLOMERES)	INDUSTRIE
268	ZITOUNI	KHADIDJA FATMA	LOCAL N°02 LOTIS D/116 CITE BELLE VUE ROUTE DE AIN GUESMA N° 369	TIARET	FABRICATION DE PRODUITS POUR L'ALIMENTATION DES ANIMAUX (N.C FARINES DE POISSONS)	INDUSTRIE
269	ZOUATNIA	BELGACEM	CITE LA GARE	DAHMOUNI	ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS, D'ALUMINIUM ET DE TOUTES AUTRES MATIERES	INDUSTRIE

ملحق رقم: 03

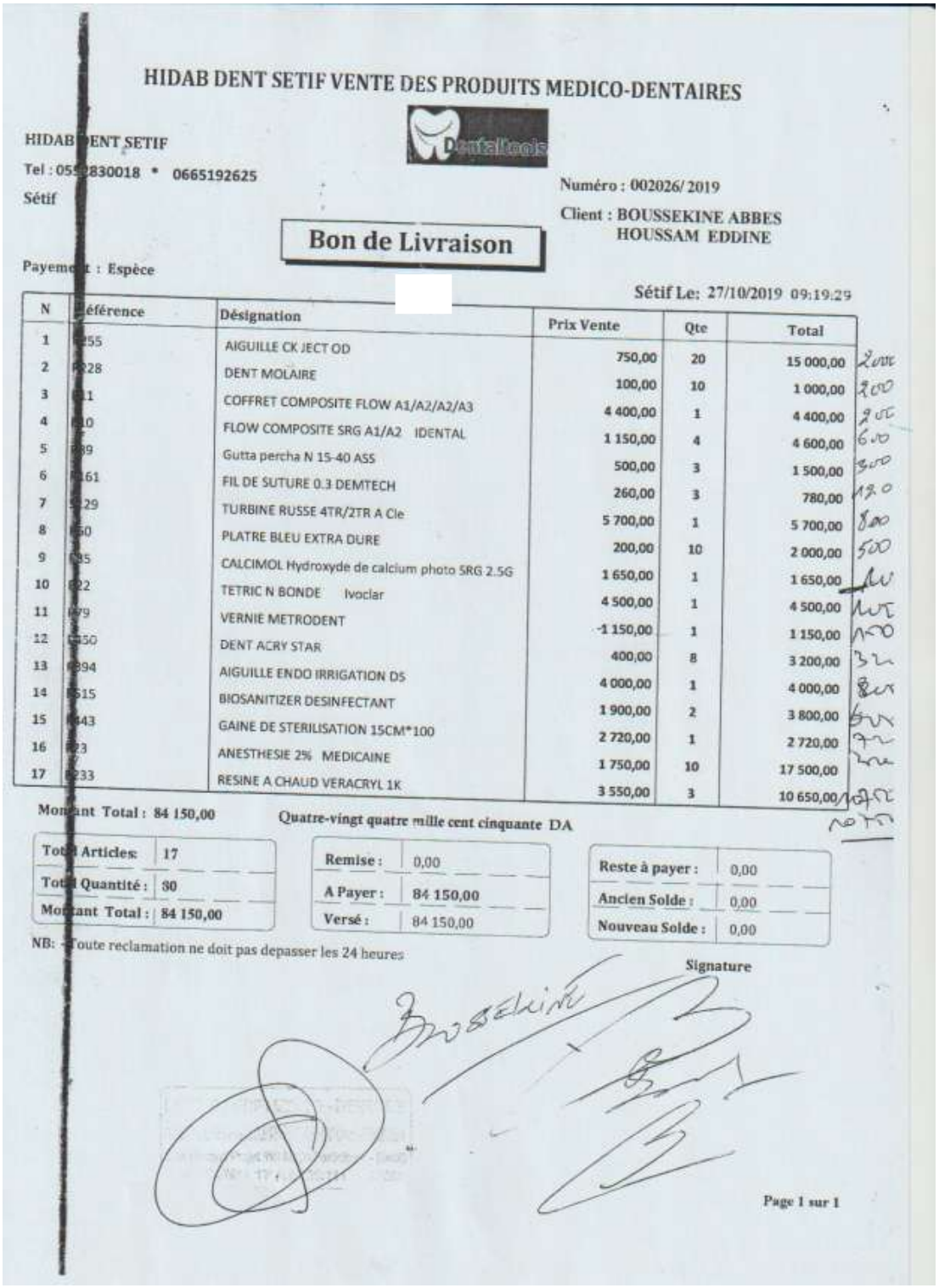

HIDAB DENT SETIF VENTE DES PRODUITS MEDICO-DENTAIRES

HIDAB DENT SETIF
Tel : 055[illegible]2830018 * 0665192625
Sétif

Numéro : 002026/ 2019
Client : BOUSSEKINE ABBES
HOUSSAM EDDINE

Bon de Livraison

Payement : Espèce

Sétif Le: 27/10/2019 09:19:29

N	Référence	Désignation	Prix Vente	Qte	Total
1	[illegible]255	AIGUILLE CK JECT OD	750,00	20	15 000,00
2	[illegible]228	DENT MOLAIRE	100,00	10	1 000,00
3	[illegible]11	COFFRET COMPOSITE FLOW A1/A2/A2/A3	4 400,00	1	4 400,00
4	[illegible]10	FLOW COMPOSITE SRG A1/A2 IDENTAL	1 150,00	4	4 600,00
5	[illegible]39	Gutta percha N 15-40 ASS	500,00	3	1 500,00
6	[illegible]161	FIL DE SUTURE 0.3 DEMTECH	260,00	3	780,00
7	[illegible]29	TURBINE RUSSE 4TR/2TR A Cle	5 700,00	1	5 700,00
8	[illegible]50	PLATRE BLEU EXTRA DURE	200,00	10	2 000,00
9	[illegible]35	CALCIMOL Hydroxyde de calcium photo SRG 2.5G	1 650,00	1	1 650,00
10	[illegible]22	TETRIC N BONDE Ivoclar	4 500,00	1	4 500,00
11	[illegible]79	VERNIE METRODENT	1 150,00	1	1 150,00
12	[illegible]150	DENT ACRY STAR	400,00	8	3 200,00
13	[illegible]894	AIGUILLE ENDO IRRIGATION D5	4 000,00	1	4 000,00
14	[illegible]515	BIOSANITIZER DESINFECTANT	1 900,00	2	3 800,00
15	[illegible]443	GAINE DE STERILISATION 15CM*100	2 720,00	1	2 720,00
16	[illegible]23	ANESTHESIE 2% MEDICAINE	1 750,00	10	17 500,00
17	[illegible]233	RESINE A CHAUD VERACRYL 1K	3 550,00	3	10 650,00

Montant Total : 84 150,00 Quatre-vingt quatre mille cent cinquante DA

Total Articles:	17
Total Quantité :	30
Montant Total :	84 150,00

Remise :	0,00
A Payer :	84 150,00
Versé :	84 150,00

Reste à payer :	0,00
Ancien Solde :	0,00
Nouveau Solde :	0,00

NB: -Toute reclamation ne doit pas depasser les 24 heures

Signature

Page 1 sur 1

ملحق رقم: 04

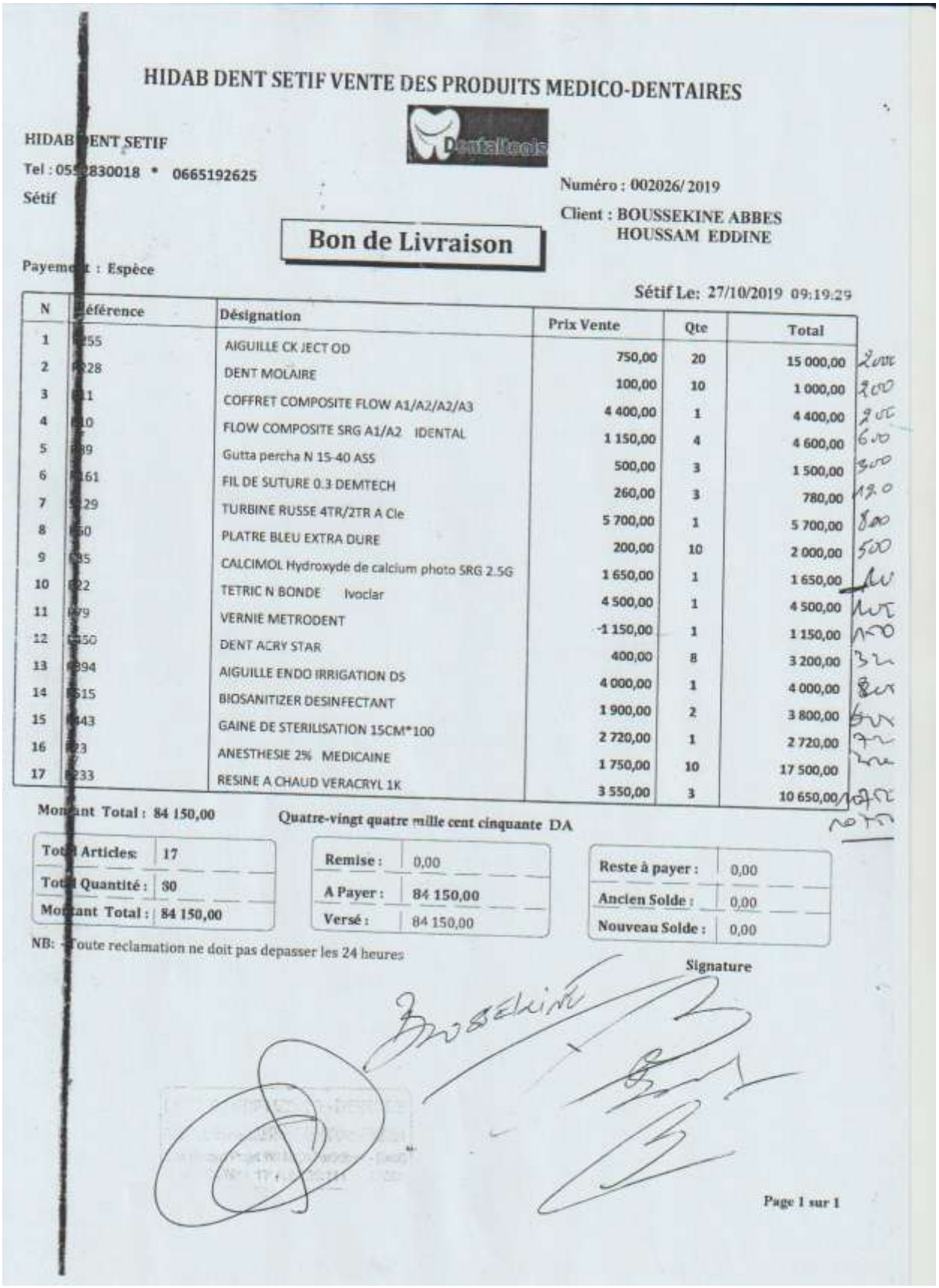

HIDAB DENT SETIF VENTE DES PRODUITS MEDICO-DENTAIRES

HIDAB DENT SETIF
Tel : 0552830018 * 0665192625
Sétif

Numéro : 002026/ 2019
Client : BOUSSEKINE ABBES
HOUSSAM EDDINE

Bon de Livraison

Payement : Espèce

Sétif Le: 27/10/2019 09:19:29

N	Référence	Désignation	Prix Vente	Qte	Total
1	255	AIGUILLE CK JECT OD	750,00	20	15 000,00
2	228	DENT MOLAIRE	100,00	10	1 000,00
3	11	COFFRET COMPOSITE FLOW A1/A2/A2/A3	4 400,00	1	4 400,00
4	10	FLOW COMPOSITE SRG A1/A2 IDENTAL	1 150,00	4	4 600,00
5	89	Gutta percha N 15-40 ASS	500,00	3	1 500,00
6	161	FIL DE SUTURE 0.3 DEMTECH	260,00	3	780,00
7	29	TURBINE RUSSE 4TR/2TR A Cle	5 700,00	1	5 700,00
8	60	PLATRE BLEU EXTRA DURE	200,00	10	2 000,00
9	35	CALCIMOL Hydroxyde de calcium photo SRG 2.5G	1 650,00	1	1 650,00
10	22	TETRIC N BONDE Ivoclar	4 500,00	1	4 500,00
11	79	VERNIE METRODENT	1 150,00	1	1 150,00
12	150	DENT ACRY STAR	400,00	8	3 200,00
13	894	AIGUILLE ENDO IRRIGATION D5	4 000,00	1	4 000,00
14	515	BIOSANITIZER DESINFECTANT	1 900,00	2	3 800,00
15	443	GAINE DE STERILISATION 15CM*100	2 720,00	1	2 720,00
16	23	ANESTHESIE 2% MEDICAINE	1 750,00	10	17 500,00
17	233	RESINE A CHAUD VERACRYL 1K	3 550,00	3	10 650,00

Montant Total : 84 150,00 Quatre-vingt quatre mille cent cinquante DA

Total Articles:	17
Total Quantité :	30
Montant Total :	84 150,00

Remise :	0,00
A Payer :	84 150,00
Versé :	84 150,00

Reste à payer :	0,00
Ancien Solde :	0,00
Nouveau Solde :	0,00

NB: - Toute reclamation ne doit pas depasser les 24 heures

Signature

Page 1 sur 1

ملحق رقم: 05

HIDAB DENT SETIF VENTE DES PRODUITS MEDICO-DENTAIRES

HIDAB DENT SETIF
Tel : 055 [illegible]830018 * 0665192625
Sétif

Numéro : 002189/ 2019
Client : BOUSSEKINE ABBES
HOUSSAM EDDINE

Bon de Livraison

Payement : Espèce

Sétif Le: 04/12/2019 10:12:28

N	Référence	Désignation	Prix Vente	Qte	Total
1	[illegible]111	LIQUIDE ACRILIQUE A CHAUD	2 200,00	1	2 200,00
2	[illegible]233	RESINE A CHAUD VERACRYL 1K	3 550,00	1	3 550,00
3	[illegible]894	AIGUILLE ENDO IRRIGATION DS	4 000,00	1	4 000,00
4	[illegible]335	COMPOSITE REFLECTYS A1/A2/A3	1 550,00	3	4 650,00
5	[illegible]254	POINT ABSORBANT ASSORTIMENT	500,00	2	1 000,00
6	[illegible]89	Gutta percha N 15-40 ASS	500,00	1	500,00
7	[illegible]465	ECARTEUR EN PLASTIQUE AUTOCLAVABLE	150,00	5	750,00
8	[illegible]22	TETRIC N BONDE Ivoclar	4 500,00	2	9 000,00
9	[illegible]5	GEL ETCHING COFFRET IDENTAL	1 400,00	1	1 400,00
10	[illegible]125	STRIP LISSE	500,00	1	500,00
11	[illegible]834	DENT ERAY ACRYLIC	420,00	7	2 940,00
12	[illegible]255	AIGUILLE CK JECT OD	750,00	5	3 750,00
13	[illegible]30	AIGUILLET CK JECT 27G /30G	1 100,00	5	5 500,00

Montant Total : 39 740,00 Trente neuf mille sept cent quarante DA

Total Articles :	13
Total Quantité :	35
Montant Total :	39 740,00

Remise :	0,00
A Payer :	39 740,00
Versé :	39 740,00

Reste à payer :	0,00
Ancien Solde :	0,00
Nouveau Solde :	0,00

NB: - Toute reclamation ne doit pas depasser les 24 heures .

Signature

Page 1 sur 1

ملحق رقم: 06

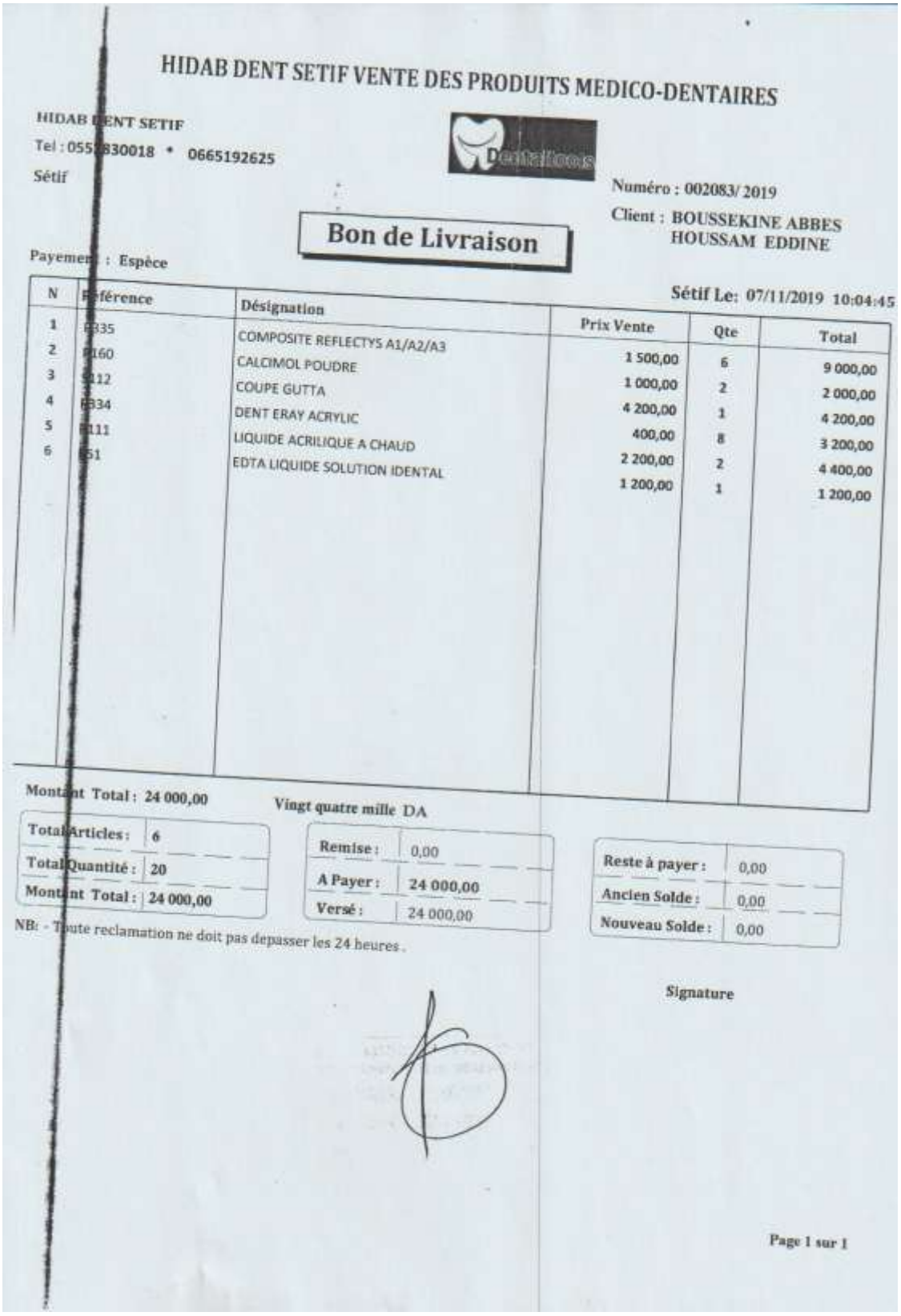

HIDAB DENT SETIF VENTE DES PRODUITS MEDICO-DENTAIRES

HIDAB DENT SETIF
Tel : 055[illegible]830018 * 0665192625
Sétif

Numéro : 002083/ 2019
Client : BOUSSEKINE ABBES HOUSSAM EDDINE

Bon de Livraison

Payement : Espèce

Sétif Le: 07/11/2019 10:04:45

N	Référence	Désignation	Prix Vente	Qte	Total
1	[illegible]335	COMPOSITE REFLECTYS A1/A2/A3	1 500,00	6	9 000,00
2	[illegible]160	CALCIMOL POUDRE	1 000,00	2	2 000,00
3	[illegible]112	COUPE GUTTA	4 200,00	1	4 200,00
4	[illegible]334	DENT ERAY ACRYLIC	400,00	8	3 200,00
5	[illegible]111	LIQUIDE ACRILIQUE A CHAUD	2 200,00	2	4 400,00
6	[illegible]51	EDTA LIQUIDE SOLUTION IDENTAL	1 200,00	1	1 200,00

Montant Total : 24 000,00 Vingt quatre mille DA

Total Articles :	6
Total Quantité :	20
Montant Total :	24 000,00

Remise :	0,00
A Payer :	24 000,00
Versé :	24 000,00

Reste à payer :	0,00
Ancien Solde :	0,00
Nouveau Solde :	0,00

NB: - Toute reclamation ne doit pas depasser les 24 heures.

Signature

Page 1 sur 1

ملحق رقم: 07

HIDAB DENT SETIF VENTE DES PRODUITS MEDICO-DENTAIRES

HIDAB DENT SETIF
Tel : 055 830018 * 0665192625
Sétif

Numéro : 002189/ 2019
Client : BOUSSEKINE ABBES
HOUSSAM EDDINE

Bon de Livraison

Payement : Espèce

Sétif Le: 04/12/2019 10:12:28

N	Référence	Désignation	Prix Vente	Qte	Total
1	111	LIQUIDE ACRILIQUE A CHAUD	2 200,00	1	2 200,00
2	233	RESINE A CHAUD VERACRYL 1K	3 550,00	1	3 550,00
3	394	AIGUILLE ENDO IRRIGATION DS	4 000,00	1	4 000,00
4	335	COMPOSITE REFLECTYS A1/A2/A3	1 550,00	3	4 650,00
5	254	POINT ABSORBANT ASSORTIMENT	500,00	2	1 000,00
6	89	Gutta percha N 15-40 ASS	500,00	1	500,00
7	465	ECARTEUR EN PLASTIQUE AUTOCLAVABLE	150,00	5	750,00
8	22	TETRIC N BONDE Ivoclar	4 500,00	2	9 000,00
9	6	GEL ETCHING COFFRET IDENTAL	1 400,00	1	1 400,00
10	125	STRIP LISSE	500,00	1	500,00
11	134	DENT ERAY ACRYLIC	420,00	7	2 940,00
12	255	AIGUILLE CK JECT OD	750,00	5	3 750,00
13	30	AIGUILLET CK JECT 27G /30G	1 100,00	5	5 500,00

Montant Total : 39 740,00 Trente neuf mille sept cent quarante DA

Total Articles :	13
Total Quantité :	35
Montant Total :	39 740,00

Remise :	0,00
A Payer :	39 740,00
Versé :	39 740,00

Reste à payer :	0,00
Ancien Solde :	0,00
Nouveau Solde :	0,00

NB: - Toute reclamation ne doit pas depasser les 24 heures .

Signature

Page 1 sur 1

ملحق رقم: 08

ETS OUADAH.H
EQUIPEMENT MEDICAL ET SCIENTIFIQUE

Adresse : 05. RUE PEGOUD ST-EUGAINE ORAN
RC : 98A051 98004 Tel/fax: 041-28-28-55
Mob 1: 0771-26-73-58
Mob 2: 0560-00-18-92

FACTURE N 06/2020

Client : BOUSSEKINE BIOFARM

Adresse : TIARET **Oran le : 30/03/2020**

N	Désignation	Qte	Prix Unitaire	Total
01	GEL HYDROALCOOLIQUE	120	550.00	66 000.00
02	GANTS	10	580.00	5800.00
			TOTAL TTC	71 800.00

Arrête la présente facture a la somme de en TTC :**SOIXANTE ET UN MILLE HUIT CENT DINARS ET 00 CTS**

Cachet et signature